السبت 17 تشرين الأول 2020
العدد 4176 السنة الخامسة عشرة
Samedi 17 Octobre 2020 n°4176 15ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تبادل الأسرى في اليمن:
جولة جديدة من المفاوضات
28

تركيا «وحيدةً» في حرب قره باغ
31

استثنائياً، يغيب ملحق «كلمات» هذا الأسبوع، بسبب ملف ذكرى «17 تشرين»

ثورة
ثورة
ثورة

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

كلاكيت رقم 100

عن جيل يختبر الحرّية ويبحث عن وطن بمذاق الخيبة

إبراهيم الأمين

من يحاول وصف حراك 17 تشرين كظاهرة، إنّما يحاول القول بأنّ ما جرى ليس سوى هبّة غضب لا أكثر. وهذا الانطباع ربما كان مرغوباً عند قسم كبير من القوى السياسية التي بات تصنيفها في حكم القوى التقليدية، أو حتى عند قسم من الجمهور الذي يخاف التغيير. لكن ما جرى في 17 تشرين يمثّل انفلاتاً لغضب حقيقي موجود عند الناس من أشياء كثيرة تُختصر بفشل النظام، لكنه غضب يحتاج الى أدوات مختلفة للتعبير عنه. وفي حالة لبنان، يتخذ التعبير شكله الفوضوي المطابق

> رفعوا شعار «كلّن يعني كلّن»، لكن لا بأس أن يكون بينهم كوادر وقادة وممولون من أركان السلطة نفسها

> ستظلّ الأرض خصبةً لأجل إطلاق الانتفاضة في لحظة مناسبة على صورة قابلة لإحداث تغيير كبير

لشكل الفوضى القائمة على صعيد المجتمع بفئاته كافة، بل بانحيازاته المبدئية التي تعكس الخلافات العميقة حول الهوية الوطنية. وبالتالي، فإن الخلل عند المتنفّذين في البلد يكمن في محاولتهم تصويره على أنه تحرك فئوي، أي أنه إما يعبّر عن أفكار تهدف الى تغيير النظام، مثل اتهامه باليسارية المتطرفة، أو يقصد بالفئوية الموضعية لناحية أن الاعتراض قائم على هذا الأمر أو ذاك لا أكثر. لكن الأخطر في التصنيف الفئوي اعتبار الحراك مطيّة للتعبير عن مطالب سياسية تخفي ميولاً يعود جذرها الى المشكلة الطائفية في البلاد. أي القول بأن المنتفضين إنما يعبّرون في حقيقة الأمر عن غبن يلحق بكتل طائفية أو مذهبية كبيرة أو أقلّوية، ويتخذ لبوس التحرك المطلبي لأجل جذب مؤيدين من الجمهور الآخر، بدل تنفيرهم. وبالتالي، فإن المشكلة في مقاربة ما حصل تعود أساساً الى التشخيص الذي لا أعتقد بأنه تمّ التوافق عليه بين جميع المعنيّين، من منتفضين ومن سلطة أيضاً.

لكن مشكلة التشخيص لا تعكس قلّة خبرة ولا قلّة معرفة الذي مِن المفترض أن يشكّلوا الجهة الأكثر التصاقاً بالحراك. إنما تعكس حالة الإنكار عند هذه القوى التي لا تصدّق أن القطار فاتها. إن طريقة تفكيرها ولغتها وشعاراتها وشخصياتها لم تعد صالحة لهذا الجيل. لن ينفع مع هؤلاء سوى علاج العلاقة بين الأهل والابناء، ساعة يقرّ الأهل بأنّ أبناءهم من جيل آخر: يعبّرون بطريقة مختلفة، لكنهم يطمحون الى أمور مختلفة أيضاً. إنّ تطلّب الجيل الجديد ليس فيه غرابة ولو كان غير واقعي. لكنه عاكس للحيوية المنطقية عند أبناء جيل جرّب فصلاً جديداً من الكذب اللبناني. سمع روايات عن هذا الكذب من الأهل، ولمس الأبناء نتائج هذا الكذب في التعب غير العادي الذي عاشه الأهل في تربيتهم، ثم جاءت اللحظات التي عاينوا فيها هذا الكذب بصوره الجديدة الأكثر وحشية وبشاعة. لكن، يصعب على الأهل في هذه اللحظة اعتبار تشخيصهم، ولو كان واقعياً أو صحيحاً، قابلاً أن يحوّلوه الى خطوة إلزامية على الأبناء اتّباعها.

الأهل هنا، هم كل الذين تعاقبوا على مواقع العمل القيادي في كل المؤسسات والجهات والأحزاب الفاعلة في البلاد. الأهل هنا، هم قادة الدولة المنتخبون أو المفروضون، هم المسؤولون عن مؤسسات الدولة المدنية والأمنية، الأهل هنا هم أرباب القطاع الاقتصادي والمالي والنقدي، وهم هنا أساتذة الجامعة والمدرسة وهم قادة وكوادر الأحزاب الرئيسيون. هم هنا طبقة المرشدين من رجال دين وزعماء عشائر وقبائل ووجهاء القوم، هم هنا الإخوة الكبار الذين يحنّ بعضهم الى زمن التعبير القوي بالرصاص، ويردّدون بغباء مفرط عبارة أن زمن الحرب لم يكن أكثر قساوة من هذا الزمن. وهؤلاء الأخيرون هم الذين يقدرون على المبادرة نحو الجيل الجديد، سواء بالمشاركة في أشكال الحراك أو تعبيراته. وخطورة هؤلاء أن كل ما يفكرون فيه هو ما يعرفون القيام به، أي البحث عن عناصر التعبئة والاستفزاز كوسائل أساسية لتشكيل جبهات القتال. وهؤلاء، هم الذين لا يمانعون لجوء الجيل الجديد الى الاستعانة بالشياطين من أجل تحقيق غايتهم. وهؤلاء هم الذين يشكّلون الوعاء المسهّل لفكرة التخلّي عن الدولة، لكنهم يعملون في هذه اللحظة عند من يريد تكريس قاعدة تقول بأن السلطة هي الدولة، وبأن إسقاط الدولة سيسرع إسقاط السلطة. وهو عين الخطأ في كل ما قام به المشرفون على هذا الحراك.

أنا شخصياً، أقدر في هذه اللحظات على ممارسة نقد ذاتي أساسه الإقرار بخطأ التصويب الكلي. أي خطأ تحميل كل من هو في الدولة مسؤولية الخلل والأخطاء. ما لجأنا إليه نحن في «الأخبار» أو في وسائل إعلام أخرى، من نقد مفتوح لكل ما يرد اسمه الى جانب السلطة - الدولة، تسبّب في خلق ثقافة لا تميّز بين السلطة والدولة. وبالتالي، فنحن نتحمّل جانباً من المسؤولية عن الرغبة الجامحة بتدمير الهيكل، علماً بأننا نعي، ليس الآن، بأن بناء السلطة البديلة لا يفترض تدمير هيكل الدولة، وأن التخلص من السلطة الحاكمة لا يوجب في كل الأمكنة نسف بنى الدولة، وإن كان مسار التغيير نفسه سيطيح معالم كثيرة من الدولة القديمة.

غيرنا، وهم كثيرون، يتحمّلون مسؤولية تجاهل التعقيدات الطائفية والمذهبية والجهوية والطبقية التي يتشكّل منها المجتمع في لبنان. هؤلاء هم الذين لم يتعلّموا من درس الانتفاضات العربية، واستسهلوا فكرة المواجهة المطلقة مع السلطة في حالة تطابقها مع الدولة. هؤلاء، أصلاً، كانوا الى جانب تدمير الدولة في مصر وسوريا واليمن وليبيا والعراق، ولا يهتمون إن جرى تدمير الدولة في لبنان أو حتى في دول أخرى. هؤلاء، أصفهم بالعاملين عند خارج عن وعي أو غير وعي. هؤلاء هم الذين لا يكترثون للتمييز الدقيق في حالة تحميل المسؤولية. هؤلاء هم من يرفع شعار «كلّن يعني كلّن»، وهؤلاء من لا يجيد التمييز أو لا يرغب بالتمييز، بين الهوية الوطنية وبين شكل الدولة والقوانين. ولأنهم صوّبوا منذ اللحظة الأولى على المقاومة بوصفها عائقاً أمام التغيير، فهم رأوا أن بناء الدولة يمكن أن يكون من دون هويّة وطنيّة. كذبوا عندما قالوا إنهم ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد الهيمنة الأميركية. وهم يعرفون أن مواجهة إسرائيل وأميركا لا تتم بحفلات وبيانات. وكذبوا أكثر عندما قالوا إنهم يريدون إصلاحاً شاملاً، لكنهم تصرفوا بدونية مخيفة إزاء العامل الخارجي. لم يتحرك هؤلاء أبداً، لا في مواقفهم ولا في شعاراتهم ولا في تظاهراتهم، من أجل تحميل الخارج المسؤولية عن دعم هذه السلطة الفاسدة. ولا هم أشاروا الى تأثيرات الضغوط والعقوبات والحصار على لبنان، ولا هم اهتموا أصلاً بأيّ خطاب محلي جامع. هذه الفئة من المنتفضين الذين يشكّلون الجسم الأكبر من منظمات غير حكومية، التي تم تأسيسها بقرار من الخارج أو بتمويل من الخارج، هم العدو الفعلي لأي حراك اجتماعي - سياسي يهدف الى تغيير للنظام نحو بناء دولة وطنية وعادلة.

لكن النكبة الإضافية، جاءت من القوى المتنفّذة نفسها. قادة القوى الحاكمة لم يسبق لهم أن تعرفوا على مبدأ المشاركة الفعلية. هم يعرفون مبدأ الصفقة في ما بينهم. ولأنهم يختزلون من مواقعهم السياسية والاجتماعية ما يعتبرونه الكتلة الشعبية الأكبر، لا يجدون في أي اعتراض سوى احتجاج أبناء في عمر المراهقة والتطلّب. هم لا يعرفون مطلقاً مدرسة التقاعد والابتعاد واستراتيجية الخروج من الحكم، أو حتى المراحل الانتقالية. ولأنهم كذلك، أصابتهم الصدمة عندما سمعوا الناس تشتمهم، وعندما شاهدوا الناس تحرق صورهم وترمي الطوب على مقارّهم، وعندما صاروا يخشون الخروج الى الشارع، ويتصرّفون مثل لص في الانتقال من مكان إلى مكان. ولجأوا الى العنف بواسطة أنصارهم ضد كل من يرفع صوته احتجاجاً. وهؤلاء، أعطوا الانطباع بأنّ الانقلاب هو الوسيلة الوحيدة لإبعادهم عن مواقع الحكم. وها هم، ما إن شعروا بأن الانتفاضة غير قادرة على خلق بديل حقيقي، حتى عادوا في لحظة واحدة إلى ما سبق من أساليب تفكير وعلاج ومقاربة وخطاب أيضاً. وهؤلاء يتصرفون اليوم بعنجهية غير مسبوقة وهم يبيعون البلاد للأميركي والفرنسي، وهم يحاولون فرض صيغة جديدة لصفقاتهم وهم يشكلون الحكومات، وهم أنفسهم الذين يعملون ليل نهار على تعزيز التعبئة العصبية بكل أشكالها الطائفية والمذهبية والمناطقية. لكنهم، وهم يعقلون ذلك، يستندون الى حليف كبير وقوي، هو المؤسسة الدينية، المنتشرة في كل البلاد، من الكنيسة المارونية التي تتبع وليّ فقيه في روما، ويديرها شيخ طريقة يحتاج الى دروس في العلم السياسي وعلم الاجتماع، الى دار الفتوى التي حوّلها القائمون عليها إلى مجرد لافتة يجري استخدامها في الحروب مع الآخر، إلى المجلس الشيعي الذي لم يُبقِ شيئاً لا من هيبة مؤسسة ولا من فكرِ مؤسسه، وتحوّل في خدمة المرجعية السياسية يرفع أو يخفض الصوت بحسب التطورات، وصولاً الى المؤسسة الدينية الدرزية التي يتواصل العراك حول شيخ عقلها، ولم تجر محاولة واحدة لمراجعة أي عقل يجب أن يديرها. أما البقية، من المؤسسات الدينية، فتبدو ملحقة، لا تملك هوامش تمكّن من إعلاء صوت مختلف، أو قد أصابها الانقسام العام، مثل الكنيسة الأرثوذكسية التي يسودها التمييز العنصري بين لبنانيين وغير لبنانيين. وكل هذه المؤسسات بدت مستعدة لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطة الحاكمة. وكل العظات الاحتجاجية لا تعدو كونها مسايرة رجل الدين للرعية أو العوام الحاضرين الى دور العبادة. لكن الموقف الفعلي يتمثل في كيفية تعامل هذه المؤسسات مع الحالات الحقيقية. الخط الأحمر حول رئيس الحكومة يصدر من دار الفتوى، والدفاع عن شرعية التمثيل الشيعي في وزارة المالية يخرج من المجلس الشيعي، أما مصير حاكم مصرف لبنان فلا يمكن بتّه من دون أخذ بركة سيد بكركي. فكيف الحال والصراع على محافظ بيروت أو ضباط في أركان الجيش أو الشرطة القضائية...

لكن، هل يمكن تبرير كل ما يقوم به الأبناء؟

بالطبع لا. لكن الحديث هنا ليس عن ميول وحماسة أفراد، بل عن عقل الكوادر الوسطى التي تولّت التنسيق والإدارة اليومية. هؤلاء الذين تصرفوا مثل هبّة المقاهي والملاهي الليلة. كل بيروت تعرف هذه الهبّة التي جعلت المدينة وضواحيها تمتلئ بهذا النوع من أماكن الراحة واللهو. وكلنا يعرف أن المؤسسين لهذه المؤسسات هم من هؤلاء الأبناء. هؤلاء الذين فقدوا العون في التخطيط، لكنهم رفضوا الإقرار بتجارب الآخرين. فصاروا ينتقلون من مشروع الى آخر، يخشون ويصبّون جام غضبهم على القوانين والأسواق والأهل والمموّلين. لكنهم يرفضون الإقرار بأن هذه الحرفة تحتاج الى خبرة. هم قرروا أن بمقدورهم إدارة مشاريع من هذا النوع. لمجرد أنهم زاروا ملهى أو مقهى في مدينة غربية أو في أي مكان من العالم، صاروا يعتقدون أن بالإمكان تكرار التجربة هنا. كحال الأثرياء الذين قرروا بناء بيوت على شكل قلاع لأنهم يعبّرون بذلك عن تمايزهم الاجتماعي، وخصوصاً عندما يكون النقص عندهم كبيراً في البنية الثقافية والفكرية والعلمية.

في حالة الانتفاضة - الثورة، استسهل هذا الجيل فكرة استخدام النماذج الخارجية. هم لا يعرفون حتى إسقاط النماذج التي تعلّموها أو شاهدوها على الواقع اللبناني. هم أوغلوا في اعتبار التواصل الافتراضي بديلاً من الأطر الحزبية والأهلية وخلافه. هم تصرّفوا وفق قاعدة أنه يكفي أن يكون لديك ناشط متحمس، ترافقه مجموعة من الشباب والصبايا يجيدون صوغ الشعارات ونشرها عبر مواقع التواصل، ثم يجدون شاشة انتهازية ترغب بأصحاب الأصوات المرتفعة، وأن هذا كافٍ لصناعة ثورة. وهؤلاء، كانوا قليلي الحكمة عندما مارسوا الاستراتيجية الخاطئة نفسها والمدمّرة للسلطة الحاكمة. اكتفوا بأنّ المركز هو الأساس. ساد التفكير الانقلابي عندهم عندما ظنّوا بأن احتلال وسط العاصمة يقود الى تسلّم السلطة. اكتفوا بفولكلور التظاهرات في بعض المناطق من أجل الصورة فقط. لكن هؤلاء، وعندما رفعوا شعار الانتخابات النيابية لم يتنبهوا إلى أن لحظة التصويت مختلفة عن لحظة التظاهرة، لم يفكروا أبداً في أن التعقيدات القائمة على صعيد المجتمع انتقلت إليهم أيضاً. مارسوا الإنكار في شأن التمييز الطائفي والطبقي والاجتماعي حتى بين المتظاهرين، وهم أكثر من أساؤوا القيام به. رفعوا شعار «كلن يعني كلن»، لكن، لا بأس أن يكون بينهم كوادر وقادة وممولون من أركان السلطة نفسها... كيف يمكن لثائر يريد إسقاط النظام أن يقبل بوجود مؤسسات مثل القنوات التلفزيونية أو ما يسمّى بالمستقلين أو أركان المؤسسات الاحتكارية الكبرى كالجامعة الأميركية واليسوعية وقطاعاتهما الطبية والهندسية والقانونية في صلب حركتهم؟ كيف يمكن لثائر أن يحتفل بفوز نقيب للمحامين هو ابن أصيل للمؤسسة التي قام عليها لبنان؟ الرجل ليس فاسداً، وليس جزءاً من بنية الفساد. لكن وصوله الى موقع النقيب لم يكن ممكناً لولا تحالفات حقيقية وليست شكلية مع كتل وقوى لديها أصوات وازنة في النقابة. هل يعرف المتظاهرون أن مصرفيين أساسيين ساروا بينهم، وأن رجال أعمال كانوا في مقدمة الصفوف، وأن مرتزقة من نواب وقيادات سياسية كانوا يتحدثون باسمهم من دون اعتراض فعلي من قبلهم؟...

في نهاية الأمر، لن يكون صائباً أن يجري تخيير المرء بين موقفه من الشعار ومن الحراك في آن. صحيح أن الحركة المطلبية ضرورة ملحّة لمواجهة هذا النوع من السلطات. لكن الصحيح أيضاً، أنه لا يمكن الوثوق بأي كان لقيادة هذا الحراك، فكيف إذا كنّا نعلم تاريخ وحاضر وطموحات الغالبية منهم؟ وبالتالي، كان يجب الوقوف على الرصيف في اللحظات الأولى، لكن كان يجب الوقوف في مكان آخر في مرحلة ثانية. لأن من يعتقد أن السير في هذا النوع من الثورات سيوصل الى بلد آخر، فما عليه إلا مراجعة عام واحد من نتائج تفاعلات الحراك. والإحباط الكبير الذي يسود صفوف هؤلاء ليس من مسؤولية من رفض السير خلفهم، بل سببه الأوهام التي زرعت في رأس من أداروهم عن بعد أو عن قرب لا فرق.

لكنّ الأهم أنّ الحراك ليس ظاهرة عابرة، وأنه يمثّل حالة حقيقية وكبيرة وقوية، وستظل الأرض خصبة لأجل إطلاقه في لحظة مناسبة على صورة قابلة لإحداث تغيير كبير جداً، وعندما لن يكون انقسام اللبنانيين على النحو الذي نراه اليوم. ما جرى لم يكن حلماً ولا كابوساً. كان كلاكيت رقم مئة في تصوير فيلم إعادة بناء لبنان الجديد!

(هيثم الموسوي)

مقالة

حلم ليلة خريف

بيار أبي صعب

تلك الليلة العجائبية عند جسر «الرينغ»، جاءت تفتتح حلقة جديدة من حركة الاحتجاج الشعبي في لبنان. حركة انبعثت مع «حملة إسقاط النظام الطائفي» في عام 2011، وظلت تعود بشكل متقطّع وبتجليات مختلفة، لتصطدم كل مرّة بالواقع العنيد: من جهة نظام طائفي محكم (كل شيء يساهم في تحصينه: من قوانين الانتخابات والأحوال الشخصية، مروراً بالمحاصصة والمحسوبية، وسفاح القربى بين أهل السياسة والبزنس والمال، من دون أن ننسى حماية الخارج)، ومن جهة أخرى قلّة النضج السياسي لدى تيار التغيير الذي يعاني من الهواية والتشظّي، ويبدو عرضة للأهواء والأنواء، عاجزاً عن بلورة قوة بديلة فاعلة في مواجهة السلطة.

«ما بدنا سياسة» كان يردّد بعض قياديي «الحراك» في عام 2015. في لحظة سياسية بامتياز، وصل فيها النظام اللبناني إلى ذروة إخفاقاته وتخبّطه في مستنقع العجز والفساد وسوء الإدارة والنهب المنظّم لمقدرات الدولة، وبدأت تظهر بالعين المجرّدة إشارات الانهيار العظيم الآتي. كان المطلوب تفريغ الحياة السياسية من نسغها. لقد انحسر العمل الحزبي (اللاطائفي) في لبنان، فملأت الفراغ جمعيات ومبادرات ومجموعات تردّد شعارات التغيير، وترفض النمط القديم، لكنّها لا تمتلك أدوات تطبيقها، وليست مهيّأة بطبيعتها لذلك. ولا يمكن أن تعيش خارج الدعم والرعاية اللذين يحددان الاستراتيجيّات والأهداف. لقد ضاعت الحدود بين «الناشط» و«المناضل»، بين العمل السياسي الطويل النفس، المتجذّر في الواقع، والمبادرات العفوية، الصادقة والنبيلة غالباً، إنّما غير القادرة على الذهاب بعيداً. فأيّ تغيير ممكن بلا مشروع سياسي، بلا رؤية، بلا فهم لعلاقات الاستغلال وطبيعة الصراع؟ أي تغيير لا يقوم على موقف شامل من هذا الصراع وأطرافه وتشابكاته الاستراتيجية بين القضايا الاجتماعية والوطنية والقومية؟

في 17 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019 بدا الوعي التغييري سيّد الموقف، معزّزاً بالانخراط السياسي لمواطنين ومواطنات خرجوا نهائياً من أقبية الطائفية العفنة إلى فجر الوطن الآتي. طالب المنتفضون بسقوط حكم المصرف، بالعدالة وشرعية التمثيل، ومكافحة الفساد والدولة المدنية. بدا البلد أمام مفترق طرق هذه المرّة، وخفنا على الومضة أن يختطفها القراصنة. كانت «الأخبار» في الصفوف الأولى من مواجهة هي في صلب رسالتها ومشروعها. تخوضها باسم التنمية والاقتصاد المنتج والتوزيع العادل للثروة. باسم دولة القانون والمواطن، وضد النظام الطائفي المافيوي الذي يحجب المستقبل. طوال أربعة عشر عاماً، نسجنا برنامج الثورة: اشتغلنا على فضح كل تجليات الفساد، وعلى تعرية الاقتصاد الريعي وعواقبه الكارثية، وتفكيك السياسات النقدية لنظام مصرفي يموّل الفساد ويستثمر فيه، ويراكم الأرباح بعشرات مليارات الدولارات من دم الشعب، لمصلحة نادي الواحد في المئة الذي حكم البلد ونهبه وهندس بؤسنا وإفلاسنا المبرمج. وعندما دقّ ناقوس الخطر، هرّب ملياراته المسروقة إلى الخارج، بتواطؤ من مصرف لبنان.

لكن أوهام الأيام الأولى لم تعمّر طويلاً. كان علينا أن نشير إلى الأيادي الآثمة التي تسلّلت إلى الميدان وبدأت تحرّك خيوط اللعبة، لا أبلسةً للمنتفضين، بل خوفاً على قضيّتنا المشتركة، لا تعاطفاً مع نظام عقيم، بل رفضاً لتكريس أبشع تجلياته وأخطر رموزه. مؤيدو حزب الله، وهم بين الأكثر تعرّضاً للقهر والظلم، خرجوا من الميدان سريعاً. وهناك بيننا من لم يهضم حتى اليوم هذا الانسحاب، مع أن تطوّر الأحداث اللاحقة يضيء بعض جوانبه. «هذه الانتفاضة هدفها 10 في المئة إسقاط النظام، و90 في المئة تعرية حسن نصرالله»، دوّن الكاتب الليبرالي منذ الأيام الأولى! رواية 17 تشرين هي أيضاً قصة «الأخبار» الحميمة، إذ وجدت نفسها في وسط المعمعة. جدل حادّ في صفوف التحرير، وأسئلة حارقة، و«انشقاقات» باتت جزءاً من مسيرتنا، كنتيجة منطقيّة لمناخاتنا الصحيّة وسقف الحريّة والتعدّد عندنا. ربما كان علينا أن نحاور اليوم بعض الزميلات والزملاء الذين استقالوا في حماة 17 تشرين (من دون أن يتعرّضوا لأي تضييق أو رقابة)، لنسألهم أين هم الآن من «الثورة» ومن مشروع التغيير؟ هتاف الحشود في الشارع، وصعود الأدرينالين، جعلا كثيرين في الأسابيع الأولى من الانتفاضة، يتخيلون أنفسهم في أكتوبر آخر، في موسكو 1917، على درج قصر الشتاء لحظة اقتحامه.

> معركة استعادة الحقوق لا يمكن أن تخاض بمعزل عن معركة التحرّر الوطني

بقي الناس في الشارع لكنّهم انقسموا إلى جماعات وفئات. واختلط دعاة العدالة والتغيير والدولة المدنية، بموظفي الـ «إن جي أوز»، والجماعات الطائفية والحزبية. الغضب الشعبي الشرعي، في غياب إطار يصونه ويجعل منه نهراً هادراً، تحوّل استعراضاً تلفزيونياً أجوف، فوضى عارمة برهن التوظيفات السياسيّة المختلفة. يجب أن تُدرَس ذات يوم بالتفصيل الأدوار التي لعبها الإعلام وفرسان العالم الافتراضي والمنظمات غير الحكومية، ولعبتها المصارف، ولعبها الجيش، ولعبتها تدريجاً كلّ الأطراف التي تناهشت الانتفاضة كما سبق أن تناهشت السلطة. تتصوّرون سمير جعجع وسامي الجميل والسنيورة ووليد بك والأخوين اللدودين سعد وبهاء وشركاءهم، في قيادة جبهة «ثوريّة» تروّج لها تلفزيونات آل المر وآل الخياط وآل الضاهر؟ تتصوّرون بطريرك الموارنة يتصدر «الثورة» التي ستُرسي أسس الحَوكمة الرشيدة والعدالة والدولة المدنية؟ تلك كوميديا سوداء حقيقية. أما حاكم مصرف لبنان، فبقي البطل المتوّج، يحرّك خيوط إفقارنا بحرية، ملقياً اللوم على الدولة، ودلّوع «الإعلام الثوري»، وحبيب البطريرك والمفتي على السواء. لكن بين ربيع الزين وجورج نادر، بين «حراس المدينة» و«ثوار جل الديب»، بين «التأثير المدني» و«أنا خط أحمر»... أين قوى التغيير الفعلية على اختلافها؟ أين الشخصيات التي تمثل قيمة وطنية وتتمتع بصدقيّة، وتحمل مشروعاً سياسياً واقتصادياً بديلاً؟ هل اكتفى الرفاق بدور «الأحمق المفيد» الذي يُشغّل محرّك السيارة، كي يأتي ويقودها شخص آخر «يريد لنا خيراً»؟

ينبغي أن يكون المرء على قدر من السذاجة أو العمى، كي يفوته أن توقيت الانهيار الذي ضرب نظاماً اقتصادياً طفيلياً، وغير منتج، محكوم بحتميّة الانهيار، ليس عفوياً ولا بريئاً... وأن هناك قراراً اتُّخذ في مكان ما، بشنّ حصار مالي ووقف ضخّ الدولار وتسريع انهيار «لعبة» تشارلز بونزي اللعينة، لأهداف لا علاقة لها لا بالإصلاح ولا بمكافحة الفساد. منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة الشعبية، بدا ذلك جزءاً لا يتجزّأ من المعادلة، في سياق الحرب الكونية التي يخوضها الغرب، والرجعيات التابعة له في المنطقة، ضد مقاومة أخضعت إسرائيل للمرّة الأولى في تاريخنا الحديث. إلى أيّ مدى أدخل قادة الانتفاضة الأصليون هذا البعد في حساباتهم؟ إلى أيّ مدى استحال «محتجون» آخرون في الشارع إلى أدوات لهذا المخطط؟ بقي النقاش متشنّجاً وصعباً، والتخوين السهل هو القاعدة، والحدود غير مرئيّة بين الانتفاضة الشرعية التي تحمل أملاً بخلاصنا، وكل محاولات استغلالها، في غياب قيادة حاسمة تحميها.

17 تشرين، «حلم ليلة خريف»؟ مرّ عام كامل زادت فيه الويلات والكوارث. الانتفاضة قرصنها أباطرة النظام الطائفي الذين تحرّكهم مصالحهم وتبعياتهم، وتضاعفت أشكال الحصار على لبنان لخنق المقاومة، وهبطت علينا الوصاية الأجنبية بالمصعد السحري، لـ «إنقاذنا» (أي النهش من سيادتنا ومقدّراتنا)، فيما أهل السلطة غير قادرين على أخذ المبادرات والتخلي عن امتيازاتهم. أما جبهة التغيير، فلم تتغلّب على هشاشتها وعجزها عن التوحّد وقيادة الشعب برؤية واضحة، وبرنامج متكامل، بقيادات وطنيّة كاريزماتية، توحّد التحرّك وتحميه من محاولات الإجهاض والاحتواء والقرصنة والتحريف. إن معركة استعادة الحقوق لا يمكن أن تخاض بمعزل عن معركة التحرّر الوطني.

17 تشرين: هل علينا أن ننتظر عاماً آخر؟

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

17 تشرين 2019
ليلة سقوط النظام... المصرفيّ

ليلة الخميس 17 تشرين الأول 2019، بدأ سقوط النظام المصرفي في لبنان. في الأشهر التي سبقت، كانت هناك الكثير من المؤشرات التي أنذرت بهذا السقوط من دون تحديد توقيته. تلك الليلة لم تكن سوى «القشّة التي قصمت ظهر البعير». المصارف لم تسقط وحدها، بل كان سقوطها امتداداً لسقوط النظام

محمد وهبة

حتى لا يُساء فهم السياق، من المهم الإشارة إلى أن الانهيار الثلاثي، المالي - النقدي - المصرفي، بدأ قبل سنوات، ولم يكن تاريخ 17 تشرين الأول 2019 سوى محطّة تربط بين الانهيار وتسارع تداعياته. قبل ساعات من هذا التاريخ كانت «الثقة» بين المصارف وزبائنها وبين الشعب والنظام، قد اضمحلّت، إلا أنها كانت موجودة وقائمة. بمعنى آخر، كان يمكن في تلك اللحظة، التوصّل إلى مسار إنقاذي أقل إيلاماً من الانحرافات التي رسمت المسار الحالي. ما حصل هو أن «الثقة» هُدمت على أيدي المصرفيين أنفسهم. ففي تلك الليلة، وبذريعة الاعتداء على واجهة أحد المصارف في وسط بيروت وقطع الطرقات، قرّرت جمعية المصارف الإغلاق الشامل. قرار لم تتخذه المصارف طوال سنوات الحرب الأهلية بكل جنونها.

هكذا هُدمت «الثقة» التي كانت تتقوّض تدريجاً منذ النصف الثاني من عام 2016 عندما أطلق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة العنان لسلسلة ما يُسمّى «هندسات مالية» منحت المصارف أرباحاً طائلة، وأتاحت لكثير من المضاربين الاستثمار في إقراض الدولارات لمصرف لبنان لمدّة سنة ثم تحويل رساميلهم وفوائدها عند الاستحقاق، واشترت لسلامة المزيد من الوقت بكلفة باهظة سُدّدت من جيوب المودعين. لم تتوقف وتيرة الهندسات في الأشهر التالية، ولم يتوقف معها ارتفاع سعر الفائدة. القلّة التي انتبهت إلى ما يعنيه ارتفاع سعر الفائدة (بلغ سعر الفائدة على ودائع أغربت بالمشاركة في الهندسات نحو 22% على الدولار، وقبلها)، شكّلت أول شريحة نزعت الثقة عن المصارف وعن مصرف لبنان. فعند استحقاق توظيفاتها في هندسات 2016، أي في حزيران 2017، سحبت هذه الشريحة رساميلها من لبنان. ثم بدأت «الثقة» تسقط عند شريحة أخرى عندما أصدر مصرف لبنان في مطلع عام 2019، تعميماً يمنع فيه تسديد التحويلات الآلية عبر المؤسسات غير المصرفية بالدولار ويفرض تسديدها بالليرة. لاحقاً سقطت شريحة إضافية أيضاً عندما أصدر تعميماً في منتصف تموز يقيّد فيه التسهيلات المصرفية للزبائن. ثم صدر التعميم الأكثر شهرة (530) في نهاية أيلول 2019، والذي يحدّد السلع التي سيتم دعم استيرادها بدولارات مصرف لبنان. بمثّل هذا التعميم الذي ميّزَ بين أسعار السلع المدعومة وتلك المموّلة بدولارات السوق الموازية، أول اعتراف رسمي بوجود السوق الموازية لسعر الصرف، لا بل يعترف بشرعية ما لها وبنطاق عمل يشمل السلع غير المدعومة.

في ذلك الوقت، كان سعر صرف الدولار في السوق الموازية بدأ يتخطّى حدوده القصوى التي اعتاد عليها طوال العقود الثلاثة الماضية وتدرّج صعوداً بثبات غير معهود من 1507,5 ليرات وسطياً، في مطلع 2019، إلى 1570 ليرة في أيلول 2019، ثم إلى 1690 ليرة في 18 تشرين الأول 2019.

وعندما اندلعت التحرّكات الشعبية في 17 تشرين الأول، كان الأمر جلياً. فالتحرّكات جاءت نتيجة لانهيار بدأ سابقاً، لا سبباً لانهيار أتى. وتحوّلت، كأي فعل جماعي واسع، إلى محرك إضافي يسرّع المحتوم. عشية ذاك اليوم، قرّرت جمعية المصارف إغلاق المصارف بحجّة الوضع الأمني وقطع الطرقات. «إنه قرار غبي» اتّخذته قيادة جمعية المصارف من الولايات المتحدة، يقول أحد المصرفيين. فقد أغلقت المصارف أبوابها لمدة 12 يوم عمل بناءً على هذا القرار من دون أن ترسم مساراً واضحاً لخطوة الإغلاق وخطّة فتح الأبواب الأكثر أهمية من قرار الإغلاق بحدّ ذاته.

هل كان قرار إغلاق المصارف في 17 تشرين الأول قراراً غبياً وغير مدروس أم كان خطوة ضرورية أو تواطؤاً سياسياً؟

هل كان قراراً غبياً وغير مدروس أم كان خطوة ضرورية أو تواطؤاً سياسياً؟ لا شكّ أن المصارف، عملياً، لم يُحسم حتى الآن، الجدل بشأن طبيعة وأهداف هذا القرار. هل كان قراراً غبياً وغير مدروس أم كان ضرورياً رغم أن المصارف لم تغلق في عزّ أيام الحرب بشكل كامل، بل كانت تغلق فروعاً في مناطق محدّدة، وتبقي الأخرى مفتوحة؟ هل كان قراراً ينطوي على تواطؤ سياسي مع رئيس الحكومة آنذاك سعد الحريري الذي كان يرفع لواء الضرائب على الشعب كأداوات «إصلاحية»؟ هل كان أبعد من ذلك؟ الأكيد أن بعض المصرفيين لا ينظرون إلى هذا القرار إلا بوصفه الخطوة التي قضت على ما تبقّى من «ثقة». فالإغلاق ثبّت ما كان يتردّد عن شحّ السيولة لدى المصارف، وأجّج الطلب على الدولار النقدي، أي على السحوبات النقدية بالدولار من صناديق المصارف، لا بل كشف حقيقة أنها «مُفلسة تقنياً». وتعزّز هذا الأمر، بعدما تسرّب عن قيام المصارف بتحويل الأموال أثناء فترة الإغلاق. سريعاً تحوّل فقدان الثقة إلى «كره» متواصل لغاية اليوم.

أما فتح الأبواب، فكان مسألة مرتبطة بمدى قبول جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بوجود قانون لتقييد حركة السحوبات والتحويلات (كابيتال كونترول). يقول المطّلعون، إنّ قانوناً مكتوباً من ثلاثة أسطر كان معروضاً أول أيام الإقفال، لكن المصارف رفضته رفضاً قاطعاً، ثم تكوّم رعاتها التنظيميون والسياسيون على رفضه بعدما أبلغهم سلامة أن قانوناً كهذا سيغيّر وجه لبنان وأنه لا يوافق عليه.

هل كان قرار الإغلاق بحدّ ذاته خطوة ضرورية أو تواطؤاً سياسياً؟ لا شكّ أن المصارف، لا بل كشف حقيقة أنها «مُفلسة تقنياً». وتعزّز هذا الأمر، بعدما تسرّب عن قيام المصارف بتحويل الأموال أثناء فترة الإغلاق. سريعاً تحوّل فقدان الثقة إلى «كره» متواصل لغاية اليوم.

أما فتح الأبواب، فكان مسألة مرتبطة بمدى قبول جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بوجود قانون لتقييد حركة السحوبات والتحويلات (كابيتال كونترول). يقول المطّلعون، إنّ قانوناً مكتوباً من ثلاثة أسطر كان معروضاً أول أيام الإقفال، لكن المصارف رفضته رفضاً قاطعاً، ثم تكوّم رعاتها التنظيميون والسياسيون على رفضه بعدما أبلغهم سلامة أن قانوناً كهذا سيغيّر وجه لبنان وأنه لا يوافق عليه.

الشكوك بصوابية قرار الإغلاق بمدى قبول جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بوجود قانون لتقييد حركة السحوبات والتحويلات (كابيتال كونترول). يقول المطّلعون، إنّ قانوناً مكتوباً من ثلاثة أسطر كان معروضاً أول أيام الإقفال، لكن المصارف رفضته رفضاً قاطعاً، ثم تكوّم رعاتها التنظيميون والسياسيون على رفضه بعدما أبلغهم سلامة أن قانوناً كهذا سيغيّر وجه لبنان وأنه لا يوافق عليه.

الشكوك بصوابية قرار الإغلاق بمدى قبول جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بوجود قانون لتقييد حركة السحوبات والتحويلات (كابيتال كونترول). يقول المطّلعون، إنّ قانوناً مكتوباً من ثلاثة أسطر كان معروضاً أول أيام الإقفال، لكن المصارف رفضته رفضاً قاطعاً، ثم تكوّم رعاتها التنظيميون والسياسيون على رفضه بعدما أبلغهم سلامة أن قانوناً كهذا سيغيّر وجه لبنان وأنه لا يوافق عليه.

(هيثم الموسوي)

مقالة

الاقتصاد السياسي لانتفاضة 17 أكتوبر

«لكي تحارب من اجل تحررها الاقتصادي، على البروليتاريا نفسها ان تربح حقوقاً سياسية معينة» فلاديمير لينين

غسان ديبة

كان لانفجار انتفاضة 17 أكتوبر أسباب اقتصادية بحتة، من السبب المباشر المتمثل في الضرائب التي أعلنتها الحكومة عشية الانتفاضة، إلى تلك الكامنة التي كانت تعتمل في الجسم الاقتصادي اللبناني لسنوات عديدة، والتي تمظهرت بشكلها المباشر في بدايات نهاية النموذج الاقتصادي القديم مع الإعلان الواقعي لنهاية التثبيت النقدي في أيلول 2019. بشكل أساسي، كانت ظواهر الاقتصاد - في توقفه عن خلق الوظائف الجيدة وإيقاف الترقي الاجتماعي لدى الفئات المتعلمة، وإمعانه في التهميش لفئات كبيرة في المجتمع، واصطدام هذه الفئات الواسعة بجدار الاقتصاد المصاب بالشلل، والذي خلق مجتمعاً فيه استقطاب هائل؛ في جانب، تقف فئة الـ1 في المائة التي راكمت الثروة والدخل، وفي الجانب الآخر الأكثرية التي وإن لفترة استفادت من الفورة الاستهلاكية التي أمنها النموذج الاقتصادي، إلا أنها رأت نفسها أكثر وأكثر تتجه إلى الجمود والشلل في مواقعها الاجتماعية - هي التي دفعت إلى أن تكون الانتفاضة جامعة في الشارع للفقراء وللطبقة المتوسطة وللطلاب وللشباب، والتي كانت من سمات هذه الانتفاضة.

في الوقت التي كانت فيه الانتفاضة «اقتصادية»، الا انها لم تكن «مطلبية» من اجل تحسين المواقع أو الغاء الضرائب الموضوعة، بل أرادت أن تغير النموذج القديم وعلاقات الإنتاج التي افرزها، فرفعت شعارات إسقاط سلطة رأس المال والارستقراطية المالية وإسقاط الاوليغارشية الحاكمة، فتحولت في اشكال منها إلى «صراع طبقي» في الشارع، حيث المواجهة مع السلطة السياسية والرأسمال المتمثل في نظام الطائف. وهكذا رأينا ايضاً كيف رفعت شعارات ضد النظام الطائفي: فالعلاقة بين نظام الطائف والرأسمال التي حيكت بعد عام 1992 عبر «الصفقة الكبرى» بينهما وتدرجت لتقيم نظاماً تحاصصياً أمن للرأسمال عوائد عالية على الدَّين العام، تحولت مع الانتفاضة من علاقة هيمنة في المجتمع إلى علاقة تناقضية بين المنتفضين في الشارع وأجهزة السلطة السياسية والأمنية وحتى روافدها الطائفية.

ثورة ديمقراطية؟

وبهذا التناقض والشعارات السياسية، أصبحت الانتفاضة «ثورة ديمقراطية» لنزع الهيمنة المزدوجة للرأسمال والأحزاب الطائفية، التي أصبحت في تحالفها المتقادم تشكل عائقاً أمام التقدم والحداثة في لبنان. فكما كتبت سابقاً في «العودة الى الثامن عشر من بروميير»، فإن العلاقة بين التطور الاقتصادي والشكل السياسي للحكم اخذت شكلاً محدداً بعد الطائف. فالاقتصاد الريعي، أي العمود الأساسي للنموذج الاقتصادي القديم الذي دمر التصنيع في لبنان، أدى الى تراجع «الليبرالية السياسية» وزادت مقدرة القلة في المجتمع من المحظيين على السيطرة على مصادر الريع الاقتصادي والسياسي، كما أدى الى تراجع الاقتصاد الإنتاجي. كما أن تبعثر القوى العاملة وعدم تنظيمها الذي نتج عن تهميش الحركة النقابية منذ منتصف التسعينيات، أديا إلى تراجع الديمقراطية في لبنان. فكما لاحظ داني رودريك من جامعة هارفارد، «من دون الانضباط والتنسيق الذي يوفره وجود قوى عاملة منظمة، فإن المساومة المطلوبة بين النخب وبين غير النخب من أجل حصول انتقال ديمقراطي يصبح احتمالها اقل. وبالتالي فإن الاقتصادي القديم مع الإعلان الواقعي لنهاية التثبيت النقدي في أيلول 2019. بشكل أساسي، كانت ظواهر الاقتصاد - في توقفه عن خلق الوظائف الجيدة وإيقاف الترقي الاجتماعي لدى الفئات المتعلمة، وإمعانه في التهميش لفئات كبيرة في المجتمع، واصطدام هذه الفئات الواسعة بجدار الاقتصاد المصاب بالشلل، والذي خلق مجتمعاً فيه استقطاب هائل؛ في جانب، تقف فئة الـ1 في المائة التي راكمت الثروة والدخل، وفي الجانب الآخر الأكثرية التي وإن لفترة استفادت من الفورة الاستهلاكية التي أمنها النموذج الاقتصادي، إلا أنها رأت نفسها أكثر وأكثر تتجه إلى الجمود والشلل في مواقعها الاجتماعية - هي التي دفعت إلى أن تكون الانتفاضة جامعة في الشارع للفقراء وللطبقة المتوسطة وللطلاب وللشباب، والتي كانت من سمات هذه الانتفاضة.

في الوقت التي كانت فيه الانتفاضة «اقتصادية»، الا انها لم تكن «مطلبية» من اجل تحسين المواقع أو الغاء الضرائب الموضوعة، بل أرادت أن تغير النموذج القديم وعلاقات الإنتاج التي افرزها، فرفعت شعارات إسقاط سلطة رأس المال والارستقراطية المالية وإسقاط الاوليغارشية الحاكمة، فتحولت في اشكال منها إلى «صراع طبقي» في الشارع، حيث المواجهة مع السلطة السياسية والرأسمال المتمثل في نظام الطائف. وهكذا رأينا ايضاً كيف رفعت شعارات ضد النظام الطائفي: فالعلاقة بين نظام الطائف والرأسمال التي حيكت بعد عام 1992 عبر «الصفقة الكبرى» بينهما وتدرجت لتقيم نظاماً تحاصصياً أمن للرأسمال عوائد عالية على الدَّين العام، تحولت مع الانتفاضة من علاقة هيمنة في المجتمع إلى علاقة تناقضية بين المنتفضين في الشارع وأجهزة السلطة السياسية والأمنية وحتى روافدها الطائفية.

ثورة ديمقراطية؟

وبهذا التناقض والشعارات السياسية، أصبحت الانتفاضة «ثورة ديمقراطية» لنزع الهيمنة المزدوجة للرأسمال والأحزاب الطائفية، التي أصبحت في تحالفها المتقادم تشكل عائقاً أمام التقدم والحداثة في لبنان. فكما كتبت سابقاً في «العودة الى الثامن عشر من بروميير»، فإن العلاقة بين التطور الاقتصادي والشكل السياسي للحكم اخذت شكلاً محدداً بعد الطائف. فالاقتصاد الريعي، أي العمود الأساسي للنموذج الاقتصادي القديم الذي دمر التصنيع في لبنان، أدى الى تراجع «الليبرالية السياسية» وزادت مقدرة القلة في المجتمع من المحظيين على السيطرة على مصادر الريع الاقتصادي والسياسي، كما أدى الى تراجع الاقتصاد الإنتاجي. كما أن تبعثر القوى العاملة وعدم تنظيمها الذي نتج عن تهميش الحركة النقابية منذ منتصف التسعينيات، أديا إلى تراجع الديمقراطية في لبنان. فكما لاحظ داني رودريك من جامعة هارفارد، «من دون الانضباط والتنسيق الذي يوفره وجود قوى عاملة منظمة، فإن المساومة المطلوبة بين النخب وبين غير النخب من أجل حصول انتقال ديمقراطي يصبح احتمالها اقل. وبالتالي فإن العكس المبكر للتصنيع يجعل من عملية الدمقرطة اقل احتمالاً وأكثر هشاشة». وقد أدى هذا التراجع أيضاً إلى ارتفاع منسوب «سياسة الهوية» في لبنان بدلاً من «سياسة الطبقة»، فكانت الانتفاضة هي التأكيد على الاخيرة، أي أهمية السياسة المبنية على الصراع الاجتماعي في مواجهة السياسة المبنية على الصراع (أو التوافق) الطائفي.

في هذا الاطار، فإن الانتفاضة جاءت لفتح الآفاق السياسية للبنانيين افراداً ومجتمعاً في مواجهة النظام الطائفي الذي اصبح نظاماً مغلقاً يأسر اللبنانيين في مجتمع شبه اقطاعي، حيث انتماء الفرد إلى الطائفة هو الذي يضعه في سلم التراتبية السياسية والإدارية للدولة. وبالتالي جاءت الانتفاضة لتعلن أن التغيير سيكمن في توسيع الصراع حول المجتمع المدني من أفراد وطبقات وقوى: صراع مع هذه الشبه إقطاعية، وفي الوقت نفسه، صراع داخله.

يمكننا تشبيه النضال الديمقراطي اليوم ضد «الطائفية اللبنانية» بالنضال الديمقراطي بالأمس ضد «القيصرية» في روسيا

لكن ماذا الآن؟ وكيف ستستمر الانتفاضة؟ ففي اعقاب الانتفاضة وما تخللها من أعلان موت النموذج الاقتصادي القديم وما نتج عنها من تطورات سياسية، اهمها ترنح القوى الطائفية الحاكمة واضطرارها الى الاختباء، وراء حكومات تكنوقراطية إضافة الى محاولة تأجيج المشاعر الطائفية واستدراج التدخل الخارجي، يحتم على قوى التغيير اتخاذ الموقف المسؤول في التعاطي مع هذه المرحلة السياسية الخطرة المفتوحة على عدة احتمالات، ومنها التفكك الوطني والحرب الأهلية. من هنا فإن الانتقال السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية في انتخابات نيابية مبكرة هو الطريقة الأنجع والأسلم للتغيير في هذه الظروف المعقدة. من هنا يرتدي النضال من اجل تحقيق الديمقراطية السياسية في لبنان الأولوية في هذه المرحلة الشبيهة بتلك المراحل التي مر بها بعض البلدان في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا يجب ان يكون الهدف الأساسي للقوى اليسارية المشاركة في الانتفاضة. في هذا الإطار كان البيان الشيوعي واضحاً في اهمية تحقيق الديمقراطية وحق الانتخاب للجميع من حيث كونه هدفاً يتشارك فيه الشيوعيون آنذاك مع الأحزاب الديمقراطية الأخرى. وقد كان الشيوعيون والاشتراكيون دوماً في طليعة القوى التي قاتلت من اجل ديمقراطية اوسع حتى ضمن الرأسمالية نفسها، لأنه كما ذكر النائب العمالي البريطاني اليساري طوني بن، «ان الديمقراطية هي اكثر الأشياء ثورية في العالم». كما أن النضال من اجل الديمقراطية ومن ضمنها الصراع الطبقي كانا الأساس في الإنجازات الكبرى التي حققتها الطبقة العاملة في اوروبا، وخصوصاً في الدول الاسكندنافية، حيث لم تهبط الدولة الديمقراطية الاجتماعية من السماء، بل أتت نتيجة لصراع ديمقراطي وطبقي طويل الأمد. وهنا تأتي أهمية أن تكون القوى التقدمة في المجتمع هي الاساس في هذا الصراع، ولقيام جبهة عريضة من اجل قيادة التغيير السياسي في لبنان، والتي يعوقها الآن ضعف التنظيمات المدنية وتبعثرها، وبسبب عدم وجود فعلي لأحزاب، خارج احزاب اليسار، تمثل الشرائح المتقدمة في المجتمع، والتي من مصلحتها إنهاء النظام الطائفي والرأسمالي الريعي.

من هنا فإن اعتبار انتفاضة 17 اكتوبر هي انتفاضة ديمقراطية لإنهاء النظام الطائفي المعوق لها، ولإنهاء الأرستقراطية المالية المسيطرة، يجعلها ترتدي في هذه المرحلة حلة ثورية خالصة. بالتالي فإن تحقيق الحرية السياسية في لبنان هو هدف اساسي اليوم، لأنه، كما ذكر لينين، فإن الطبقة العاملة لكي تناضل من اجل تحررها الاقتصادي عليها ان تحقق حقوقاً سياسية معينة. ويمكننا تشبيه النضال الديمقراطي اليوم ضد «الطائفية اللبنانية» بالنضال الديمقراطي بالأمس ضد «القيصرية» في روسيا. فأوجه التشابه عديدة، وأيضاً من حيث التنوع في القوى التي تنضوي تحت «لواء» الانتفاضة، والتي يعبر البعض من اليسار المغامر وغيره الانتفاضة بها. في هذا الإطار، يقول لينين في معرض تحليله لثورة 1905 في روسيا: «كانت الثورة الروسية عام 1905 ثورة برجوازية ديمقراطية. كانت عبارة عن سلسلة من المعارك التي شاركت فيها جميع الطبقات والجماعات وعناصر السكان الساخطين. ومن بين هؤلاء، كانت هناك جماهير مشبعة بأقسى الأحكام المسبقة، مع أهداف النضال الأكثر غموضاً والأكثر روعة. كانت هناك مجموعات صغيرة تقبل المال الياباني، وكان هناك مضاربون ومغامرون، إلخ. ولكن بشكل موضوعي، كانت الحركة الجماهيرية تكسر القيصرية وتمهد الطريق للديمقراطية؛ لهذا السبب قادها العمال الواعون». في لبنان ايضاً، على الحركة الديمقراطية ان تكسر الطائفية وأن تقودها القوى الأكثر تقدماً في المجتمع، والانتفاضة قد تكون عندها هي الـ«بروفة» أو النذير لما سيأتي لاحقاً.

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

التيار: عداء منذ اللحظة الأولى

هيام القصيفي

سنة من عمر التيار الوطني الحر، وخلفه العهد، توازي السنوات الثلاث الأولى من عمر العهد. بين 17 تشرين الأول عام 2019 و17 تشرين الأول عام 2020، يحق للتيار الوطني الحر أن يقوم بمراجعة نقدية شاملة، على غرار ما فعله رئيسه النائب جبران باسيل في ذكرى 13 تشرين الأول. لكن المراجعة تقتضي أيضاً علمياً أن يقدم الطرف السياسي جردة حساب بما له وما عليه، في كل التطورات السياسية التي حصلت. فكيف الحال والتيار هو حزب العهد، وله في السلطة أربع سنوات، وفي الحكومات المتعاقبة منذ عام 2015، حضور أثبت فعّاليته بسلبياته وإيجابياته، فلم يعد أي طرف قادراً على تجاوزه. شكّل 17 تشرين الأول مفصلاً في حياة التيار، تماماً كمحطات أخرى، 7 آب، و13 تشرين، لكن بمنظور يختلف 180 درجة.

الواقعية السياسية تقتضي القول بأن التيار هو من صلب الحراك الشعبي، كان فيه قبل أن يصبح تياراً، في التسعينيات، وظل فيه خلال مرحلة الوجود السوري، وفي

> **لن يتمكّن التيار، مهما نجح في منع تطويقه، من تجاوز شعار ان عهد عون حمل كل هذا الانهيار**

عام 2005. لكن وجهة التظاهرات اختلفت كما تغيّرت معها خطب التيار وأدبياته. والواقعية أيضاً تقتضي القول بأن جمهور التيار شريحة شعبية وشبابية، عاشت زمن انطلاقتها في الشارع، وعلى الأرض وفي المواجهات مع السلطة. لكن هذا الزمن، انتهى عند حد فاصل اسمه 17 تشرين الأول، لأن التظاهرات الشعبية تركت سلبيات واضحة على أداء التيار وموقعه في المعادلة السياسية، وإن ظل غطاء العهد ورئاسة الجمهورية ركيزة أساسية في دعمه وإبقائه أحد أركان السلطة.

منذ الانتخابات النيابية، تغيّر واقع التيار الوطني على الأرض. يمكن له أن يتغنى بأنه فاز بأكبر قوة نيابية مسيحية، لم تكن صافية تماماً، وبأنه يبني مقره العام على أهم نقطة مركزية عند نهر الكلب، لكن التيار يدرك تماماً أن نتائج الانتخابات كانت إشارة أولية إلى تغيّر المزاج الشعبي، وأن هناك منافسة من داخل الصف المسيحي، تضاف إلى انتقادات من قوى حليفة ومعارضة بدأت تفرض إيقاعها. والإشارة الأقوى أتت مع الانتفاضة الشعبية.

بعد أيام قليلة على خطاب ذكرى 13 تشرين، الذي دعا فيه باسيل رئيس الجمهورية إلى قلب الطاولة، انطلقت التظاهرات الشعبية المعارضة. لم يتوقع التيار الوطني أن يكون مستوى ما يجري على الأرض بهذا العنف اللفظي والاحتجاجي، أو أن تكون ردة الفعل بهذا الحجم موجهة ضده وضد العهد، بعدما كسر المتظاهرون كل القواعد في التعامل معهما من دون قفازات، ما استدعى انكفاء التيار وزراء ونواباً وقيادات عن الواجهة. التخبط في الأيام الأولى في مواجهة التظاهرات، إعلامياً وسياسياً، عكس تخبطاً أيضاً داخل صفوف التيار الوطني الذي كان يشهد قبل شهور معارضات بالجملة داخل البيت الواحد، نتيجة تفرد رئيس التيار بقراراته. الإيجابية اليتيمة لما جرى أن التيار تجاوز خلافاته الداخلية، لحظة التعرض لرئيس الجمهورية، وإن ظلت أصوات المعترضين على أداء رئيس التيار وبعض وزرائه فاعلة في الأوساط النيابية والقيادية، وحتى عائلة رئيس الجمهورية. فاستهداف عون بما يحمل من ثقل عاطفي وشعبي، ساهم في إبقاء محازبي التيار والعونيين صفاً واحداً معترضاً على أداء المتظاهرين، وخصوصاً مع وجود قوى حزبية على الأرض كالقوات اللبنانية والكتائب. وهذا الاستهداف يختلف تماماً عن التعرض لشخص باسيل، بما يحمل من استفزازات سياسية، حتى بالنسبة إلى أكثر المناصرين العونيين تشدداً. وقد جرى التعبير عنه يوم دعا التيار مناصريه إلى طريق القصر الجمهوري دعماً للعهد في مستهل تشرين الثاني، رداً على استهدافه، وما جرى أيضاً حين بدأت ملاحقة النواب في أماكن تواجدهم، من جانب مجموعات من المنتفضين. إلى اليوم، لا يزال عونيون شاركوا فيها، يتحدثون بفخر عن اللحظة التي أثبتوا فيها ولاءهم لرئيس الجمهورية. لكن نجاح محازبي التيار بجمع صفوفهم لم يمنع انفصال بعض النواب وحلفاء التيار عنه بعد محطات متتالية من تعارض الآراء والمواقف من المطالب الشعبية.

في المقابل حملت التظاهرات انعكاسات سلبية على التيار الوطني، وخلفه العهد. علماً أن الإنقاذ الأساسي جاء من جانب حزب الله وخصوصاً في ما يتعلق بقطع الطرق، التي تركز جزء أساسي منها في مناطق نفوذ التيار، إذ لن يتمكن التيار، مهما بالغ في تصوير نجاحه في منع تطويقه واستفراده، من تجاوز شعار أن عهد عون حمل كل هذا الانهيار وإن لم يكن هو المسؤول عنه وحده، خصوصاً أن المتظاهرين، حمّلوا التيار الوطني مباشرة مسؤولية فشل العهد في تحقيق أي اصلاحات، وتشبث رئيس الجمهورية بباسيل رغم كل الاستهدافات التي طاولته.

لم تقف ارتدادات 17 تشرين عند حد العلاقة بين الناس والعهد، بل إن تداعياتها أصابت دفعة واحدة: علاقة التيار على مدى أشهر بالجيش اللبناني، بعدما حيّد الجيش نفسه في أكثر من محطة، أن يكون طرفاً في النزاع، وإن وقعت بعض الأخطاء في مواجهة المتظاهرين. وهو ما ارتد أيضاً في بعض الأحيان على علاقة رئيس الجمهورية بالجيش. علاقة التيار بالقوى المسيحية كافة التي قطعت معها كل علاقات، ولا سيما القوات اللبنانية التي وضعها التيار في مقدم مستهدفيه وصولاً إلى كلمة باسيل الأخيرة. علاقة التيار ببكركي التي تعثرت بفعل وقوفها إلى جانب المتظاهرين، وإن مع تحييد العهد، وصولاً إلى اعتمادها شعار الحياد. علاقة التيار بالرئيس سعد الحريري، الذي قدّم استقالته خلافاً لما كان يرغب رئيس الجمهورية، إضافة إلى علاقة متوترة أصلاً مع الحزب التقدمي الاشتراكي الذي شارك مناصروه في التظاهرات وقطع الطرق. لكن الخرق الوحيد السياسي الذي تزامن مع تداعيات تشرين، هو خروج علاقة التيار بواشنطن إلى الواجهة في سلسلة محطات ولقاءات، وتنسيق على مستويات مختلفة، على وقع تهويل بالعقوبات في مقابل تقديم تنازلات.

في كل هذه الخريطة المتشابكة، لم يتبدل خطاب التيار كردّ على 17 تشرين وملحقاتها من استقالة الرئيس سعد الحريري وتشكيل حكومة الرئيس حسان دياب وصولاً إلى تكليف مصطفى أديب واعتذاره. اللبنة الأساسية في الخطاب، هي إظهار وجه التيار المدافع عن المطالب الشعبية، ومكافحة الفساد. لا يخلو كلام للتيار من التذكير بأن المتظاهرين حملوا شعاراته، وأن الحزب يعمل في كل المجالات لإصلاح الدولة ووقف السرقات وتنفيذ المشاريع الحيوية من كهرباء وسدود وتنقيب عن الغاز، من ضمن لائحة طويلة من الإنجازات. إلا أن ذلك لم يساعد في تحقيق خرق في جدار اللائقة، لا بل العداء بين جمهورين: المتظاهرون والتيار. الجمهور الأول استهدف التيار في صورة مطلقة والثاني استخدم لغة التخوين وتحميل المتظاهرين أجندات خارجية ومناطقية وفئوية. منذ سنة إلى الآن، لم تنجل مكابرة التيار في النظرة إلى حدث 17 تشرين، ولعل إحدى مفارقات خطابه الأخير من ضمن سلسلة اعتراضاته على أداء المتظاهرين: إقفال المصارف. عند هذه النقطة، يصبح التيار خارج كل ثورة وانتفاضة، وحليفاً مطلقاً لكل من اختلف معهم في الملفات السياسية.

(هيثم الموسوي)

مقالة

17 تشرين: لا بوصلة لكي تضيع

رلى إبراهيم

17 تشرين الأول 2019، فرصة؛ أو الأصحّ القول إنها فرصة أخرى ضائعة. يوم نزل لبنانيون الى الشارع احتجاجاً على فرض ضريبة على تطبيق «واتساب» بقيمة 6 دولارات شهرياً، كان جلّ ما يطلبه المتجمهرون في شارع الحمرا التراجع عن هذا القرار. حراك عفويّ قوامه شبان غاضبون من المسّ بمساحة تواصلهم و«فشة خلقهم»، تطوّر الى سخط شعبيّ عام لتوسيع رزمة مطالب مواكبة للانهيار الحاصل. لم يكن الأمر شبيهاً بحراك 2011 أو 2015 تقوده أحزاب ومجموعات معروفة، وإلا لسقط مباشرة كسابقيه. لكن لأن «الناس» تحركوا فعلاً، كانت وطأة الصدمة كبيرة على السياسيين والمجموعات الدينية على حدّ سواء. سار الفريقان بالتوازي: دخلت المجموعات الى الحراك كجزء من هذا النسيج، واندسّت بعض الأحزاب علانية وسرّاً داخله. سهّلت حماسة المناطق عمل الطرفين، فيما كانت لامركزية التحركات سرّ نجاح الانتفاضة في الوقت عينه. وما إن انكفأت صيدا وصور وكفررمان والنبطية وجلّ الديب وأنطلياس والزوق وطرابلس وحلبا، حتى انطفأت شعلة «الثورة» تدريجاً. هؤلاء كانوا نبض الشارع ووجهه الحقيقي الذي استبدل لاحقاً بمجموعات نمت وتكاثرت حتى بات لكل فرد مجموعته التي لا تمثل عائلته الصغيرة حتى، أو العكس. ففي بعض الأحيان، تحوّل الأمر الى ما يشبه برنامج «ستار أكاديمي»: «الكل يجرب حظه»، حتى من لا يملك حداً أدنى من الصوت الجميل والموهبة، إلا بنظر والده ووالدته. انتقلت عدوى «العظمة» من الحكومة والبرلمان والبيوتات السياسية الى وسط بيروت. لذلك، تعذّر إنتاج قيادات حقيقية للشارع، لا وفق الذريعة إياها عن أن «القيادة تقتل الثورة»، ما حصل فعلاً أن غياب القيادة والبرنامج الاقتصادي المالي الاجتماعي السياسي والمطالب الواضحة والواقعية (أو غير الواقعية أيضاً)، أضاع بوصلة المتظاهرين، فعادوا الى منازلهم ومنهم من عاد أكثر تمسكاً بحزبه.

من يتحمّل مسؤولية هذا السقوط؟ ومن الذي يأخذ على عاتقه قتل حلم الانقلاب على النظام القائم؟ المجموعات طبعاً. ثمّة من لا يزال يعيش حالة النكران، متحدّثاً عن إمكانية إشعال الشارع متى افترض أحد قادة المجموعات أن صوته مسموع بين الناس أكثر من الصدى الذي يخلفه خطابه أمام مرآة غرفته. فهناك من لا يعدّ اليوم سوى الأصوات التي من الممكن أن يحصدها في انتخابات نيابية مفترضة، سيظلّ القائمون على الحكم يؤجّلونها تماماً كما أجّلت 5 سنوات سابقاً، متى أحسّوا أن الوضع الشعبي لا يلائمهم. ومتى سنّل عن برنامجه للحدّ من الانهيار، عن رأيه بخطة التعافي المالي الحكومية، بقرارات حاكم مصرف لبنان التي تخنق المواطنين، عن النظام الاقتصادي الاحتكاري، عن كل المسائل التي تعني أي مواطن في أي بقعة من العالم اليوم، يجيبك أن هذه تفاصيل نصيغها عندما نتسلّم الحكم. للوهلة الأولى، تبدو بعض المجموعات بمثابة نسخة رديئة عن الأحزاب الحاكمة، مع فارق بسيط أن للأحزاب برامجها ورؤيتها وارتباطاتها وأجنداتها الواضحة. والأحزاب عادة هي التي تقود الانتفاضات والانقلابات، لا مجموعات يتخبط أعضاؤها في ما بينهم ومع المجموعات الأخرى. فتلك يمكنها على الأكثر قيادة حلقة يوغا على جسر الرينغ، أو أفواج الطناجر وأخواتها. ثمة شحّ في الحياة السياسية، شحّ أحزاب وبرامج، عجزت المجموعات عن ملئه. رغم أن الفئة التي انكفأت منذ سنين عن الانتخاب، تفاعلت للمرة الأولى منذ عام ونزلت الى الشارع جراء المسّ بمصالحها وأسلوب حياتها. إلا أنها عادت وتوارت مرة أخرى لعدم وجود بديل جدّي يقنعها، ولأن جزءاً من الناشطين اختار تحوير هذه الانتفاضة لمصلحة مآربه الخاصة، وبات صوته طاغياً على ما عدا غيره من أصوات.

> **المجموعات لم تر ضرورة لتقييم فشلها او الاعتراف به او اقلّه مصارحة الذين وثقوا بها**

في الأشهر الأخيرة، بات الحراك ممثلاً بنحو 10 موتورين يحدّدون بأنفسهم من هو الخائن والفاسد، ومن النظيف والمحظي. تماماً كما آثر البعض وسم الثورة بالـ«هيلا هو» لتوجيهها ضد فريق وأحد من دون غيره. جرى الأمر وفق معايير وأجندات مشكوك بها ولا تمثل إلا أصحابها، لكن غياب الأحزاب الحديثة الولادة سمح لهؤلاء بقيادة الشارع وإفقاده صدقيّته وتغليب شعاراتهم على برامج العمل الحقيقية. صار الكيل بمكيالين ميزة، ومن ينتقد أداء أي «ثائر» عميلٌ للسلطة. حتى إن البعض انطلق الى تعريف جديد عند حديثهم عن شخص ما، فإما هو «معنا بالثورة» أو «زبالة». تجري الغربلة هنا وفق تفصيل دقيق: مع «14 آذار» إذاً «كلاس» وثوريجي بالفطرة، مع 8 آذار يعني «شرشوح». ومنذ مدة استعيدت عبارات ثورة الأرز في نقاشات المجموعات، كالتركيز على أن البلد مخطوف وأن الانهيار المالي وفقدان الدولارات سببها حزب الله وأن مليارات الكهرباء سببها جبران باسيل والعهد. يخرج سمير جعجع ليعلن قيادته الثورة ويعطي التعليمات ويخطف التحرك، فلا يجد ولو «ناشطاً» واحداً يردّ عليه ويقيم الدنيا على وسائل التواصل لساعات فقط. أما لو كان هذا الكلام صادراً عن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أو رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أو رئيس الجمهورية ميشال عون أو أي عوني في أي جرد من جرود الجبل أو البقاع، لكانت ضجّت حسابات «الثوار» لأيام شماتة به مع رزمة شتائم بالطبع. يمكن وليد جنبلاط أن يطلق العنان لنفسه للتحدث من دون مواربة عن «الثورة» وعمّا يتمنّاه. لن يجد من ينتقده، بل سيجد من يرفعه على الأكف، فيما يحبّي الجماهير من سيارته الفارهة. ويمكن لجماهير تيار المستقبل التفنّن في شتم النساء في إحدى المسيرات من دون أن يلاقوا من يرفع الصوت بوجههم. كل هذا مشروع، فثورة البعض لم تكن يوماً ضدّ هؤلاء، لا ضدّ «الترويكا» ولا ضدّ الحريرية الاقتصادية ولا ضدّ سرقة المال العام أو ودائع الناس. البعض انتفضوا حصراً لأنّ «البلد مخطوف»، والخاطفون تحدّدهم الجهات الداعمة. صمت المجموعات عن هذه الإساءة لتحركها وجهودها قبل الناس التي لبت دعوات لاحقة منها للاقاتها الى الشارع، قاد الى عدم الثقة بها. شعار «كلّن يعني كلّن» كان مجرد واجهة براقة للحشد. المفارقة أن الحشود تفرقت عندما اكتشفت زيف هذا الشعار، ولأسباب أخرى طبعاً. فهي سريعاً أيقنت أن مطالبها لا تعني الغالبية، فيصبح الاعتصام أمام مصرف لبنان عنواناً مفرقاً، وتكسير المصارف التي سرقت أموال الناس عمل همجي ومستنكر، في حين أنّ قطع الحزبيّين للطرقات على بعض المجموعات الهامشية والأفراد الرافضين للتعاون معنا»، هي المرة الأولى التي يرتاح فيها حزب الكتائب لخياره السياسي والشعبي، لكن رغم «خسارتنا بالحجم السياسي التقليدي في البلد خلال الانتخابات ودفعنا ثمن هذه الخيارات، فإننا نعيش اليوم مرحلة نمو كبير وهو ما تثبته كل استطلاعات الرأي».

> **المجموعات لم تر ضرورة لتقييم فشلها او الاعتراف به او اقلّه مصارحة الذين وثقوا بها**

في الأشهر الأخيرة، بات الحراك ممثلاً بنحو 10 موتورين يحدّدون بأنفسهم من هو الخائن والفاسد، ومن النظيف والمحظي. تماماً كما آثر البعض وسم الثورة بالـ«هيلا هو» لتوجيهها ضد فريق وأحد من دون غيره. جرى الأمر وفق معايير وأجندات مشكوك بها ولا تمثل إلا أصحابها، لكن غياب الأحزاب الحديثة الولادة سمح لهؤلاء بقيادة الشارع وإفقاده صدقيّته وتغليب شعاراتهم على برامج العمل الحقيقية. صار الكيل بمكيالين ميزة، ومن ينتقد أداء أي «ثائر» عميلٌ للسلطة. حتى إن البعض انطلق الى تعريف جديد عند حديثهم عن شخص ما، فإما هو «معنا بالثورة» أو «زبالة». تجري الغربلة هنا وفق تفصيل دقيق: مع «14 آذار» إذاً «كلاس» وثوريجي بالفطرة، مع 8 آذار يعني «شرشوح». ومنذ مدة استعيدت عبارات ثورة الأرز في نقاشات المجموعات، كالتركيز على أن البلد مخطوف وأن الانهيار المالي وفقدان الدولارات سببها حزب الله

«الكتائب»... ابن السلطة الذي استقبلته «الانتفاضة»

رلى إبراهيم

بتاريخ ليس ببعيد، وتحديداً في 6 آب 2020، كان رئيس حزب الكتائب سامي الجميل جالساً على الطاولة المستديرة في قصر الصنوبر، إلى جانب رؤساء الأحزاب سعد الحريري وجبران باسيل وسمير جعجع وسليمان فرنجية ووليد جنبلاط ومحمد رعد والنائب إبراهيم عازار ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري. في الصورة الكبيرة، لا يبدو وجود الجميل بينهم مستغرباً، بل جرت العادة أن يكون جزءاً طبيعياً من الإطار الذي تشكله هذه الأحزاب. وبالتالي من غير المستغرب أن يكون مدعواً من ضمن الطاقم السياسي إياه الذي أراد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لقاءه للبحث معه في حكومة جديدة. لكن المستغرب كان أن يلبي الدعوة بنفسه بينما يشقّ طريقه بين «الثوار». مصدر مسؤول في حزب الكتائب يشير إلى «مطالبة سامي الجميل في البدء بأن يكون ضمن الاجتماع الثاني مع المجموعات المدنية وهو ما لم يكن قابلاً للتنفيذ، فحضر لأهمية إيصال وجهة نظر أخرى، مؤكداً لماكرون على عدم تمثيل هذه الطبقة للشعب اللبناني ومطالباً بانتخابات نيابية مبكرة». يقول الكتائبيون ما تقدّم، فيما صرّح الحريري في مقابلته الأخيرة أن جميع الحاضرين وافقوا على كل بنود المبادرة الفرنسية، وفيما أكّد جنبلاط أن رعد كان الوحيد الذي اعترض على لهجة تخاطب ماكرون مع اللبنانيين. مَن يومان على اجتماع «الأقطاب الثمانية» مع ماكرون، قبل أن يتقدم نواب الكتائب باستقالاتهم من البرلمان رفضاً لـ«الترقيع» كما قال رئيس حزب الكتائب آنذاك معلناً نهاية «لبنان القديم». ففي كادر الصورة الأصغر، يبدو سامي، ابن أمين الجميل وحفيد بيار الجميل وابن شقيق بشير الجميل ووارث حزب الكتائب، منفصلاً عن واقعه أو يحاول الهرب مما مثّله تاريخ هذا الحزب وقياداته في أوقات السلم والحرب. فمنذ انطلاق انتفاضة 17 تشرين، أو قبلها بعامين، يحاول الجميل لعب دور المعارض مع عدم قطع الحبل الرفيع الباقي في السلطة. واليوم بعد مرور عام على الانتفاضة التي تخلّلتها استقالة نواب الكتائب سامي ونديم الجميل والياس حنكش من المجلس النيابي عقب انفجار المرفأ، هل أتم الكتائب معموديّته في ساحة الشهداء بعد أن رفض المجتمع المدني وضع يده بيد الكتائب في انتخابات 2018؟

في بداية التحركات، تمركز الكتائبيون في خيمة جلّ الديب إلى جانب بعض المستقلين. لم يكن الانضمام إلى صفوف المعتصمين في ساحة الشهداء خياراً؛ فعندما توجّه قسم من طلاب الكتائب إلى الساحة، جرى عزلهم وجلسوا على أحد الأرصفة بمفردهم. تلاه رشق سامي الجميل بقارورة من المياه خلال محاولته الانضمام إلى قائم. منذ البداية «رحّبنا بالحزبيين الخارجين من عباءة أحزابهم وانضم إلينا شباب من حزب الله وحركة أمل يومها من دون أن يتعرض لهم أحد. وما يطالب به سامي اليوم يتشابه ومطالبنا». ذلك لا يعني الصفح عن أي مكوّن من «مكوّنات السلطة السياسية في السنوات العشر الأخيرة كما السنوات العشرين التي مرّت قبلها. الطبقة الحاكمة، نواباً ووزراء، مسؤولون عن هذا النظام الاقتصادي المالي المدمّر للمؤسسات وللمواطن، وأصل البلاء في ما وصلنا إليه. جميعهم متهمون حتى تثبت براءتهم من قبل محكمة خاصة بمحاسبة السياسيين المتوالين على السلطة منذ التسعينيات وصولاً إلى اليوم». على المقلب الكتائبي، كل ذلك شرعي ومطلوب. يقول مصدر مسؤول في الحزب إن «الثورة هي أكبر انتصار لطروحاتنا منذ 5 سنوات إلى اليوم والتي أعلنها سامي عند تسلّمه الحزب، إنّ بتغيير الطريقة الداخلية للأداء أو على المستوى الوطني بعد أن تحولت الطبقة السياسية إلى مافيات». يميز المصدر بين خيارات الكتائب وباقي الأحزاب ليؤكد صوابية قرار الجميل بعدم الدخول في التسوية الرئاسية ثم اتفاق معراب الذي بني على تحالفات طائفية ومصالح. منذ ذلك الوقت، «جرى اتهامنا بالشعبوية ودفعنا ثمن هذا المسار في الانتخابات». رغم ذلك، «كنا أول من اعترض على رياض سلامة وجمعية المصارف، أول من نزل إلى مطمر برج حمود واعترضنا على فرض ضرائب جديدة ومطالبنا تتكامل مع مطالب الانتفاضة بل نحن من تقدّمنا بمشاريع استعادة الأموال المنهوبة واستقلالية القضاء وعارضنا قانون الانتخاب الذي يسلم البلد إلى حزب الله وأيدنا طرح الدولة المدنية». لا ينكر المصدر أن «الشارع» تقبّل وجود الكتائبيين بصعوبة في المرحلة الأولى، رغم ذلك استمر الحزب بدعم الانتفاضة من الخطوط الخلفية في ساحات جل الديب والزوق وجبيل والبترون ووسط بيروت. مع الوقت، «بتنا أكثر مقبولية وصار بيت الكتائب ملجأ للناشطين الهاربين من القوى الأمنية، إلى أن قررنا الاستقالة من البرلمان فباتت مقبوليتنا كاملة». الأمر نفسه ينطبق على الاجتماعات مع المجموعات. في البداية «كان التشنّج واضحاً بيننا، ثم انتقلنا إلى مرحلة نقاش وتفهّم، وزيارة سامي إلى طرابلس خير دليل على مدى قبولنا». يعمل حزب الكتائب اليوم على تشكيل جبهة معارضة واسعة تطرح خياراً جدياً ومنظماً وقادراً على تقديم طروحات سياسية واضحة، والأهم أن يكون قادراً على نسج علاقات دولية: «تواصل مع أكثر من 80» من المجموعات بشكل مباشر. ذلك لا يحول دون وجود بعض المجموعات الهامشية والأفراد الرافضين للتعاون معنا»، هي المرة الأولى التي يرتاح فيها حزب الكتائب

> **يسعى الجميّل إلى بناء جبهة معارضة «قادرة على نسج علاقات مع الخارج»**

(هروان بوحيدر)

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

مرّ عام على الانتفاضة. حزب الله كان حاضراً دائماً في يومياتها. بعدما انطلقت التحرّكات بشبهة وقوفه خلفها. انكفأ سريعاً إلى خانة المشككين. لكنه بقي حاضراً إما في شعارات المنتفضين أو في القراءة لخطابات السيد حسن نصر الله أو في تصادم مناصريه ومناصري حركة أمل مع المتظاهرين. مرّ عام على الانتفاضة، لكنها لم تتمكن من الصمود. من أراد أن يتسلّقها بدا يبحث عن طرق أخرى. ضلّ الثوار طريقهم بسبب خلافاتهم واختراقهم. لكن حزب الله ازداد اقتناعاً بأنه كان على حقّ: ثمة من أراد الوصول إلى رأسه عن طريق استغلال المطالب المحقة للناس. ليس هذا فحسب، هو مقتنع بأن قلب النظام غير ممكن حتى لو قاد الثورة بنفسه

عن حزب الله الذي «قاد» الثورة و«أحبطها»

أيلي الفرزلي

عبثاً حاول النائب حسن فضل الله إقناع محاوريه على القنوات التلفزيونية، التي تنقّل بينها مساء 17 تشرين 2019، بأن حزب الله ليس خلف التحركات الشعبية التي انطلقت على وقع إعلان فرض رسم 6 دولارات على اتصالات «واتساب». الاقتناع الراسخ لدى كثر كان: حزب الله ينفّذ «بروفا» لمواجهة أيّ توجهات تهدف إلى زيادة الضرائب. سعد الحريري نفسه شكّك في سيناريو كهذا، وتواصل مع حسين خليل لاستيضاح حقيقة موقف الحزب. كان فضل الله يبرّر للناس نزولهم إلى الشارع، ويدعو وزير الاتصالات السابق، محمد شقير، إلى العودة عن القرار. عندما سُئل عن مشاركة واضحة لمناصرين لحزب الله، كانت إجابته: جمهورنا جزء من الناس.

لم يتأخر الوقت قبل أن يتحوّل بعض هذا الجمهور، وإلى جانبه بعض من جمهور حركة أمل، إلى الموقع المواجه لهؤلاء الناس، على وقع «الشعار» الشهير: «شيعة شيعة شيعة».

> أمل كانت سبّاقة. مناصروها لم يحتملوا اتهام زعيمهم بالفساد

قلب النظام غير ممكن من وجهة نظر الحزب ولبنان لا يحتمل تغييرات جذرية

والسرقة أكثر من 24 ساعة. بأيديهم فتحوا الطرقات التي أغلقت في أكثر من منطقة، بعدما اصطدموا مع المتظاهرين. نفّذوا تجمعاً في صور رافعين أعلام الحركة وصور رئيسها، تقدمهم نائب المدينة علي خريس وإلى جانبه عشرات المسلحين. لم ينته المشهد هنا. انتشر القناصة على أسطح بعض المباني وتنقّلت سيارة محمّلة برشاش بين العباسية وصور. بدا ذلك أكبر من قدرة قيادة الحركة على تبريره. مع ذلك، أصدرت بياناً أكدت فيه «انحيازها لمطالب الناس وتمسّكها بحرية التعبير ورفضها للمظاهر المسلحة». لم تحرّك الأجهزة الأمنية ساكناً في حينه، لكن الحركة وعدت بـ«إجراء تحقيق لتحديد المسؤوليات واتخاذ التدابير اللازمة». مرّ عام من دون أن يُعرف مصير هذا التحقيق.

حزب الله لم يتسرّع. حاول في البداية الاستفادة من الحراك الشعبي علّه يساعده في فرض أجندة إصلاحية على الحكومة، ولا سيما أن عنوان «مكافحة الفساد» الذي رُفع أراحه.

في 19 تشرين الأول، تاريخ الخطاب الأول للسيد حسن نصر الله بعد انطلاق الانتفاضة، كان واضحاً أن الحزب يريد البناء على الحراك الذي قال عنه نصر الله إنه «عفوي وصادق وعابر للطوائف والمذاهب». أكثر من ذلك، أكد أن «لا أحد يقف وراء التظاهرات الشعبية لا أحزاب ولا سفارات». وأشار إلى أن «قوة الحركة الشعبية أنها كانت مشبوهة وجَب التنبّه إليها».

بعد خطاب نصر الله الذي مثّل نقطة التحوّل في موقف الحزب في 25 تشرين الأول، جاءت استقالة الحراك وشعاراته تعبّر، بشكل أو بآخر، عن مطالب الحزب وتتلاقى معه في سعيه إلى مكافحة الفساد وإقرار الإصلاحات، وفئة أخرى كانت بدأت ترى في التحرّك عناوين مشبوهة وجَب التنبّه إليها.

في 29 منه، لتثبيت الحزب جدية الخلاصات التي توصل إليها. تعامل معها حزب الله بوصفها انقلاباً ممّن نجحوا في تسلّق الانتفاضة. انتفاضة ضدّ السلطة لا يمكن أن يتصدّرها المستقبل والقوات والاشتراكي. التعبير المباشر عن هذا التبدّل في النظرة نفذ مباشرة. بينما كان الحريري يزلزل عفوياً إلى الساحات للاحتفال بسقوط الحكومة، كان غضب مناصري الحزب والحركة يخرج من عقاله... هكذا بدأت الصدامات بينهم وبين المعتصمين على جسر الرينغ وفي ساحتَي الشهداء ورياض الصلح. صار حينها الفرز جليّاً. «كلن يعني كلن» كانت أكثر ما استفزّ الحزب.

التحركات على الأرض كانت تعبيراً واضحاً عن طيّ صفحة التماهي مع التظاهرات. تثبيت ذلك كان ينتظر خطاب نصر الله. وقد دعا إلى خروج جمهور المقاومة من الساحات خوفاً من الاشتباك الذي قد يسبّبه الشباب والشتائم. كان يؤكد، في الوقت نفسه، ضرورة أن «يبقى الآخرون في الساحات»، داعياً إياهم إلى «الحشد والبقاء والضغط على السلطة»، لكنه حذّر أيضاً من «مخطط للذهاب إلى الفوضى أو الصدام الكبير في الشارع وصولاً إلى الاقتتال الداخلي». صار الحزب ينظر إلى الشارع بوصفه شارعين، الأول طيب وصادق وعفوي، والآخر، «بناءً على المعطيات»، يحمل أجندة، وكان «يدفع باتجاه الشتم والسبّ لاستدعاء الشارع الآخر أو الشوارع الأخرى من أجل الفوضى والصدام والاقتتال الداخلي». ما زاد من قلق الحزب في ذلك الحين، كان قطع الطرقات الذي اعتبره منظّماً، خصوصاً أنه استهدف طريقي الجنوب والبقاع، ثالث المؤشرات التي أبعدت الحزب عن الشارع نهائياً كان أولئك الذين «رفعوا الأسقف السياسية إلى المدى الذي كان واضحاً أن المطلوب هو تنفيذ انقلاب سياسي واخذ ثارات سياسية وتحطيم المؤسسات والذهاب بالبلد إلى الفراغ». بالنسبة إلى الحزب، كل ما خرج عن المطالب الاجتماعية كان مشبوهاً. شكّك في أي خروج عن موضوع مكافحة الفساد ومحاكمة ومحاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة والمسروقة. مع ذلك، لم يقلّل نصر الله من أهمية ما يجري في الشارع. قال إنه «بفضل ما حصل، لا أعتقد اليوم أن أحداً يستطيع أن يحمي فاسداً، لا حزب سياسي، ولا قوة سياسية، ولا زعامة، ولا مرجعية دينية ولا مرجعية سياسية، ولا طائفة، ولا مذهب، لا يستطيع أحد الآن أن يحمي فاسدين، وهذا طبعاً تطور كبير حصل في بلدنا».

بعد عام من الانتفاضة، تبيّن أن الواقع لم يكن كذلك. الفاسدون صامدون في السلطة. وحتى المجتمع الدولي يعوّل عليهم لإصلاح ما دمروه بأنفسهم. لكن تبيّن أيضاً أن الحراك كان أعجز من أن يقدم بديلاً. خلافاته التي تشبه خلافات السلطة منعت تحوّله إلى قوة تغيير.

في قراءة مقرّبين من الحزب ثقةً بأن تقديره للموقف كان دقيقاً حينها. التحرك الذي بدأ مطلبياً، تحوّل إلى تحرك يهدف إلى إسقاط التيار الوطني الحر والعهد، ومن خلفهما حزب الله. حتى شعار «كلن يعني كلن» اضمحلّ. دور السفارة الأميركية كان واضحاً للحزب خلال عام، ولذلك لم يغيّر الاجتماع العلني الذي عقده مساعد وزير الخارجية الأميركي، ديفيد شينكر، مع مجموعة من الناشطين شيئاً في اقتناعه.

يعتقد المصدر أن الأميركيين أدركوا أن الرهان على ثورة شعبية خاسر. وهذا ليس اتهاماً لمن كفروا بالنظام وأدواته، لكنه اتهام إلى من ظنّ من أركان السلطة نفسها أنه إذا تسلق الثورة فسينجح في قيادتها إلى أجندته.

قلب النظام غير ممكن من وجهة نظر الحزب. لبنان لا يحتمل تغييرات جذرية. في تلك القراءة، حتى لو كان حزب الله نفسه من يقود الثورة، لن تكون النتيجة إلا حرباً أهلية. وبالتالي لا إمكانية للمواجهة إلا من داخل المؤسسات. ومن داخل المؤسسات، كانت المطالبة بانتخابات مبكرة حقاً مشروعاً، لكنه يحتاج إلى غالبية ليتحقق. لماذا لا تكون أولوية الانتفاضة اليوم إنجاز قانون انتخابي تمثيلي؟ النقاش في كل ذلك مشروع، لكنه لم يبلغ اقتناعاً شبه عام بين المنتفضين مفاده بأن حزب الله هو الذي أحبط انتفاضتهم.

في النتيجة، الصادقون كانوا الحلقة الأضعف. وهؤلاء، إذا أجريت الانتخابات وفق القانون الحالي، لن يتمكنوا من الحصول على نائب واحد. من تسلّق انتفاضتهم هو الذي كان يطمح إلى تحسين موقعه، لكنه فشل. هؤلاء لم يعودوا قادرين على استدراج الناس إلى مواجهة، فغيّروا قواعد عملهم. وجدوا، ومن خلفهم الأميركيون، أن الضغط على حزب الله والعهد من بوابة الاقتصاد والعقوبات أجدى. ولذلك، انتهت الأحلام الكبيرة للانتفاضة إلى لا شيء.

(هيثم الموسوي)

الحريري
«مفوّض الثورة لدى السلطة»

ميسم رزق

لحظة اندلاع انتفاضة 17 تشرين، انضمّ جزء من جمهور تيار «المستقبل» إلى الساحات، كغيره من جماهير الأحزاب. كانت لحظة انساق فيها الجميع لإراديّاً نحو التغيير من دون أن يُقيم وزناً للخلافات السياسية والطائفية والمذهبية. ومع تركيز الشعارات والأهداف في اتجاه أطراف معيّنة في ما بعد، بدا هذا الجمهور الأكثر تأثّراً، إذ شعر بأنها فرصة الانقلاب على التسوية السياسية مع «العهد».

وحين بدأ الشارع يفرز نفسه، وذهبت كل مجموعة في طريقها الى توظيف التحركات ضد خصمها في السلطة، أخذ هذا الجمهور لنفسه موقعاً خاصاً، معتبراً أن «الثورة» هي ضد ميشال عون وجبران باسيل، فحسب. غرّت الاحتجاجات مناطق للتيار الأزرق نفوذ فيها، وكان جمهوره من أكثر المجموعات التي كانت تأتي من الأطراف في اتجاه وسط بيروت لرفع الصوت، مطالبة بإسقاط الحكومة التي يرأسها سعد الحريري نفسه. لم تكُن هتافاتهم موجهة ضدّه، بقدر ما كانت موجهة ضد الحكومة التي لطالما اعتبروا أنها حكومة باسيل وحزب الله، وهي الحكومة التي يرون أنها همّشت موقع الرئاسة الثالثة وطائفة بأكملها!

التظاهرات التي انطلقت من طرابلس وعكار والبقاع وصيدا، كانت من أكثر التحركات قوة، وقد ضمّت وجوهاً وناشطين معروفين بقربهم من «المستقبل». كلهم كانوا يريدون إسقاط العهد وحلفائه كما إسقاط الحكومة لا رئيسها، وقد ظنّوا بأنّ الحراك هو لمصلحتهم وأنسب توقيت لإضعاف التيار الوطني الحر وحزب الله.

أما الحريري الذي استقال بعد حوالى أسبوعين من بدء التحرك، فصدق أنه صار بين ليلة وضحاها «مفوّض الثورة لدى السلطة»، يتحدث باسمها ويطالب القوى السياسية علناً بالاستماع الى مطالب الناس وتنفيذ ما يريدونه. أما ضمنياً، فقد استغلّ الحريري التحركات لفكّ تحالفه العميق مع باسيل وفسخ التسوية، مستغلاً عاطفة جمهوره لتحسين موقعه وفرض شروطه.

> استغلّ الحريري التحرّكات الشعبيّة لتحسين موقعه وفرض شروطه

الحريري وجمهوره في الأشهر الأولى بعد الانتفاضة كانا يحاربان على جبهتين: الأولى ضد عون وباسيل، والثانية داخل الطائفة السنية، حيث «المزايدون» كثر. وهي جبهة مزمنة شكلت الخاصرة الرخوة للحريري منذ انتخابه عون، وضمّت رؤساء الحكومات السابقين وشخصيات أخرى مثل الوزيرين السابقين نهاد المشنوق وأشرف ريفي. لذا كان واضحاً تحريك هذا الجمهور في محطات معينة وفي مناطق محددة، وتحديداً في أوقات المشاورات لتأليف حكومة جديدة أو تسمية شخصية سنية بديلة من الحريري. وبتحريك هذا الشارع، طار الوزير محمد الصفدي ومن بعده سمير الخطيب، اللذان كانا مرشحَين لتشكيل الحكومة بغطاء من الحريري نفسه، ليتبيّن في ما بعد أن هذا الغطاء ليس سوى مناورة من رئيس تيار «المستقبل» لدفع القوى السياسية للتسليم به كقائد وحيد للسنّة.

وما جعل الانتفاضة تكتسب أهمية إضافية بالنسبة الى الحريري، أنها مثّلت بالنسبة إليه أولاً باباً للهروب من المسؤولية، كرمز من رموز الفساد، بعدما صار مهدافاً. «الانتفاضة» موجّهاً بصورة شبه حصرية صوب جبران باسيل وحزب الله. وثانياً باباً آخر للعودة الى السلطة «منقذاً»... لكن هذه المرة وحيداً من دون شركاء!

جنبلاط
منتفض على «السلطة»... والانتفاضة

ميسم رزق

في الثالث عشر من تشرين الأول 2019، نفّذ الحزب التقدمي الاشتراكي تظاهرة من وطى المصيطبة باتجاه وسط بيروت، احتجاجاً على «القمع الذي يُمارسه عهد الرئيس ميشال عون». كانت تظاهرة تؤسّس لتحرك سياسيّ مُناهض لعهد عون من قبل الحزب. لم يكُن في وارد الاشتراكيين الإقدام على مثل هذه الخطوة من دون قرار مركزي من وليد جنبلاط. ولم يكُن جنبلاط ليُقدم عليها لو لم تكُن لديه بعض المعطيات أو المؤشرات بأن ثمة تحركات خارجية تهدف إلى تأليب الشارع اللبناني ضد السلطة والحكومة والتسوية مع حزب الله. التقط جنبلاط هذه الإشارات وانقضّ على «العهد»، مُستبقاً انتفاضة 17 تشرين، حتّى فيما بعد، بدأ الاشتراكيون يقولون إنهم «أساس الثورة وأصلها»!

انفجر الشارع. كان الاشتراكيون حاضرين بشكل بارز في عمليات قطع الطرقات، ولا سيما طريق الجبل والجنوب، ولو لم تأتِ الرسائل الحاسمة والحازمة بضرورة فتح الطريق، لما تراجع «البيك». هي لحظة ظنّها جنبلاط فرصة كفرصة العام 2005 أو 2007، تسمح بـ«الحماس» الذي يدفعه دوماً لارتكاب الأخطاء أو الرهانات الخاطئة. لحظة كانت بالنسبة إليه فرصة للتخلّص من «العهد المشؤوم» ومحاصرة حزب الله. غير أن الرأي الاشتراكي انقسم بين مؤيّد لـ«الثورة» ومندفع في اتجاهها، وبين مع اختار الواقعيّة معتبراً أن هذا التصعيد لن يخدم إلا حزب الله لأنّ الأخير هو القوة الأكثر تنظيماً وعدداً في حال وقوع الفوضى. وبين هذين الرأيين ضاع زعيم المختارة. دعا الرئيس سعد الحريري إلى تقديم استقالته أولاً. ثم حاول اقتناص الفرصة لركوب الموجة الاحتجاجية، مُطلقاً مواقف متناغمة مع مطالب الشارع، وقد أنساه الفصام السياسي أنه جزءٌ من السلطة المدانة، علماً بأن جزءاً من الشارع المنتفض كان يُحيّده لأن الهدف هو في مكان آخر.

سقطت حكومة الحريري بعد أيام من اندلاع الانتفاضة التي بدا يخفت تحرّكها. أيقنَ جنبلاط أن هذا هو الحدّ المسموح به، وهذه هي القدرة الأميركية والخارجية في الفعل والتأثير على الساحة الداخلية. فبدأ بالتراجع والانكفاء مُعترفاً بالكثير من الأخطاء، ومعلناً عدم المشاركة في أي حكومة مقبلة، وفي الوقت نفسه اتّخذ مواقف لا تستفزّ حزب الله، لأنه قرأ طالع التوازنات والأحجام. وكعادته مارس الشيء ونقيضه، وصار جمهوره منقسماً، غارقاً في تناقضات متضاربة ومتعاكسة. تارةً يؤيّد في السياسة الانتفاضة ومطالبها، وتارة أخرى يعتدي على المنتفضين عندما يخرجون الى الساحات في بعقلين ودوارها وعاليه. سريعاً، استعاد الجنبلاطيون مشهد اعتداء مرافقي الوزير السابق أكرم شهيب على المنتفضين في وسط بيروت، وإطلاقهم النار في الهواء، في ساعات الانتفاضة الأولى، وهو المشهد الذي زخّم التحركات الشعبية. ما قلب موقف جنبلاط من «الثورة» نهائياً هو تمدّدها باتجاه المناطق الدرزية ومناطق نفوذه، فكثرت اعتداءات مناصريه على «الثوار». وفيما بعد، تحوّلت مواقفه إلى عدائية تجاه الانتفاضة، معتبراً أنها وظّفت لاستهدافه واستهداف حلفائه، وموجّهاً الانتقادات لها بسبب ما وصفه بالصمت عن ممارسات رئيس الجمهورية.

> انقلب موقف جنبلاط من الانتفاضة نهائياً بعد تمدّدها باتجاه المناطق الدرزيّة

وطوال عام من ذلك التاريخ، استمر التناقض في المواقف بين الذهاب الى التسوية السياسية والتصعيد ضد التسويات. فلا هو قادر على الفكاك من «مشنقة» الشارع، ولا الاحتفاظ بقدرة التنفيع والانتفاع من نظام مفلس. بكل بساطة، شكّلت انتفاضة تشرين لحظة إضافية للتعبير عن بداية تراجع النفوذ الجنبلاطي داخل «الهيكل»، فصار منتفضاً على «السلطة» والانتفاضة معاً.

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

«الشيوعي»: أسقطنا حكومات وخلخلنا أحزاباً ولم نغيّر بنية النظام

ليا القزي

«تسقط سلطة رأس المال»، لم يكن موقفاً مُعمّماً أو مقبولاً لدى الشريحة الأكبر من المواطنين، على ما يقول مسؤول تنظيم قطاع الشباب المركزي في الحزب الشيوعي اللبناني، رغيد جريديني. بعد انتفاضة 17 تشرين الأول، «باتت أفكارنا مقبولة أكثر، ومن كان ينتقدها ويعتبرها لُغةً خشبية، تبنّاها أيضاً». هذه واحدة من «إيجابيات» أحداث السنة المُنصرمة على الحزب اليساري.

تُعتبر «لحظة 17 تشرين»، هبّة شعبية «ضخمة» ضدّ سياسات المنظومة الحاكمة، متوائمة مع عمل «الشيوعي» في السنوات الأخيرة. لذلك، اعتبرها البعض «التوقيت

> **كان صعباً إنضاج برنامج متكامل مع بقية المجموعات**

الصائب» ليتمدّد مشروع الحزب الشيوعي أبعد من الدائرة «الآمنة» التي بقي لسنوات أسيراً لها. فهو قد يكون من الأقرب إلى هموم الناس ومصالح الطبقات الاجتماعية المُتضرّرة من «النظام». «خيْب» الحزب الشيوعي توقعات من كان ينتظر منه حضوراً أكبر. الانتقادات لعمله تعدّدت بين بقائه أسيراً للعمل «التقليدي»: ندوات، تظاهرات، بيانات... من دون عمل جماهيري ينطلق من «تحت» ويُشرك القاعدة في بناء «مشروع ثوري»، ومن جهة ثانية «ذوبانه» في بعض مجموعات الانتفاضة - ولا سيّما «الصديقة» لمنظمات «المجتمع الدولي» وأنظمة الغرب - التي أكسبت نفسها «شرعية ثورية» وباتت تُمارس «ترهيب المواقف» بحقّ البقية، فتغلّب على «الشيوعي» هاجس «المُساكنة» معها

وبدا مُرتبكاً في التعبير عن مواقفه، خاصةً أنّ هذا النقاش انتقل إلى داخل أروقته. فهل فعلاً «فوّت» الحزب على نفسه فرصة «17 تشرين»؟ يقول مسؤول العلاقات الخارجية في «الشيوعي» عمر ديب إنهم «في حالة تقييم دائمة لحركتنا». البداية من اعتبار «هذه الانتفاضة أعظم وأهم ما حصل في تاريخ لبنان المعاصر، ونعتبر أنّ خطابنا لتغيير النظام لاقى تجاوباً شعبياً كبيراً». إيجابيات عديدة لقيها «الشيوعي» في السنة الماضية، «أولاها أن تحمل شريحة اجتماعية كبيرة شعارنا ومطلبنا، وقدرة مسؤولينا على الحضور بين الشارع خلافاً لمسؤولي أحزاب أخرى، من خارج السلطة أو داخلها، طُردت من أماكن عديدة». وثانياً، «وجود مئات طلبات الانتساب الجديدة». ولكن لم يكن هذا جُلّ الطموح، «نعم أسقطنا حكومات، وخلخلنا صفوف الأحزاب، ولكن لم نتمكّن من إحداث تغيير في بنية المسؤولي أحزاب أخرى، من خارج السلطة أو داخلها، طُردت من أماكن عديدة». وثانياً، «وجود مئات طلبات الانتساب الجديدة». ولكن لم يكن هذا جُلّ الطموح، «نعم أسقطنا حكومات، وخلخلنا صفوف الأحزاب، ولكن لم نتمكّن من إحداث تغيير في بنية النظام». الأسباب عديدة، يُعدّدها ديب: «قوة قوى السلطة وقدرتها على التأثير في مسار الأمور عبر انخراطها في الانتفاضة، كالقوات والكتائب، وتخوين الانتفاضة وقمعها كما فعل كلّ من حزب الله وحركة أمل». العامل الثاني هو «ضعف اليسار - نسبياً - فلم يكن قادراً على القيادة». الانتفاضة كانت «حالة شعبية واسعة تتعدّد فيها التوجهات والآراء، وقوى المعارضة فيها مُشتتة وغير مُتفقة على وجهة مُحددة، بين قوى لا تُريد التسييس، وقوى مُرتبطة بالسلطة، وقوى قائمة على التمويل الأجنبي، والقوى الحاملة فعلاً همّ التغيير ولكن خلافاتها السياسية منعتها من بناء قيادة موحدة». حاول «الشيوعي» الالتقاء مع هذه الفئة الأخيرة، «طرحنا مُبادرة في الأيام الأولى للانتفاضة، ونظّمنا ثلاثة لقاءات نجحنا في جمع عدد كبير من الأشخاص، الأصعب كان إنضاج برنامج متكامل».

(هيثم الموسوي)

النقد أيضاً بَلغ ضلعاً من أضلعته: قطاع الشباب والطلاب الذي «لمع نجمه» عبر خطابه وعمله ضدّ السياسات المالية والنقدية، هاجم القطاع المصرفي من مُنطلق الدفاع عن حقوق المودعين... واختفى. «مُستمرون في العمل ولكن بأساليب جديدة»، يقول رغيد جريديني، ذاكراً صعوبات عديدة، منها «القدرة المادية الضعيفة، وظروف الناس الذين خسروا وظائفهم فاختلفت أولوياتهم، ووباء كورونا الذي حدّ من حركتنا. وطبعاً هناك العوامل الذاتية بوجوب العمل على التنظيم والخطاب أكثر، والتحدّي هو تثبيت شعاراتنا مع القاعدة غير الحزبية». يتحدّث جريديني عن «شبكة علاقات زبائنية بين أحزاب وتُجّار مُحتكرين تُسيطر على حقوق الناس الأساسية... يوجد تحدّ أمام قوى التغيير في أن تبني شبكة علاقات شعبية نقيضة لها، مثلاً تفعيل التعاونيات». بالنسبة إلى عمر ديب، هناك خياران «إما إطاحة النظام، أو تنتصر قوى السلطة من جديد». ماذا يجب أن يحصل في المرحلة المقبلة؟ «برنامج يجمع في الحدّ الأدنى جزءاً كبيراً من القوى اليسارية والديمقراطية والعلمانية والنقابات، ويكون أساس الاتفاق بينها قائم على ضرب التركيبة الطائفية للنظام، والاقتصاد المُرتبط بالريع والمصارف والتبعية للغرب».

> **«لم يبقَ لدينا قيصر، فنهرّ من الدماء يفصله القيصر عن الشعب. عاش النضال في سبيل الحرية» – غيورغي غابون**
>
> **«يصنع الناس تاريخهم بأيديهم، لكنهم لا يصنعونه على هواهم، إنهم لا يصنعونه في ظروف يختارونها هم بأنفسهم، بل في ظروف يواجهون بها، وهي معطاة ومنقولة لهم من الماضي» - كارل ماركس**

محمد بزيع

إن كان من صفة مؤكدة لذلك الخميس من تشرين الأول 2019، فهي استثنائيته من بين أيام الجمهورية الثانية، والأقرب منها لأن يكتب لهذا البلد «فاتحة الممكنات». كان يوم تجلي قانون نيوتن الثالث؛ ردّ الفعل الناتج عن فعل التدمير الممنهج والشامل للمجتمع طوال ثلاثين عاماً، بل لعقود طويلة سابقة. انهار النموذج الذي كان يموّل الدولة بما تعنيه في لبنان من شبكة زبائنية واسعة من التوظيفات والخدمات، كانت بمثابة إعادة توزيع جزئي للثروة يستفيد منه مئات آلاف اللبنانيين. ولم يكن النموذج قد أرسى الحد الأدنى من البنية التحتية والعدالة الاجتماعية التي يمكن الاتكاء عليها ولو قليلاً، بل ظهرت الهشاشة العالية إزاء الأزمة والكوارث. سرعان ما تلقّف اللبنانيون هذا الانهيار الشامل بفعل الحساسية العالية لظروف معيشتهم إزاء الأزمة.

سبقت 17 تشرين تحركات تحذر من الانهيار. واندلعت الانتفاضة وسط تشخيص عدة قوى مشاركة فيها للأزمة وعمقها وللنظام ومرتكزاته على قدر عالٍ من الدقة. وهذا أسهم في صياغة خطاب شعبيّ لدى جناح في الانتفاضة مقابل جناح ينادي حصراً بمحاربة الفساد أو إجراء انتخابات نيابية مبكرة. ومفاعيل هذا الخطاب الثوري تمظهرت بأساليب وأماكن تحركات كانت منها «ليلة المصارف»، حين هوجمت مصارف شارع الحمرا بعنف واع ودقيق لم يتعرض للمحال التجارية وأملاك الناس. لكن اللازم اليوم هو نقد التجربة واستخلاص العبر أكثر من تعداد إيجابيات 17 تشرين ومنجزاته.

كعبا أخيل المشروع الثوريّ والنظام القائم أولاً: سريعاً أعلنت قوى في الانتفاضة عن مبادراتها الأولية، وقد تقاطعت حول نقاط عامة ثلاث: استقالة حكومة الوفاق الوطني، الإصلاح الاقتصادي واستعادة الأموال المنهوبة، وحكومة من خارج المنظومة تتمتع بصلاحيات استثنائية. لكن سريعاً أيضاً اصطدمت الانتفاضة بأول تناقضاتها. استقالت حكومة الحريري. عظيم! من سيُؤلف الآن الحكومة المنشودة ويعطيها الصلاحيات الاستثنائية؟ المجلس النيابي المكوّن من الأحزاب الطائفية نفسها!؟ هكذا خلق هذا البارادوكس الضياع في اليوم الثاني عشر للانتفاضة. إذن، إن كانت 17 تشرين وقتذذ تطمح فعلاً إلى إحداث تغيير كهذا في النظام السياسي، فقد كان عليها إما أن تستغل الزخم الشعبي عقب استقالة حكومة الوفاق الوطني وتحديد هدفها التالي الواضح بإسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية، وإما كان عليها أن تدوس الدستور وتطرح آليات جديدة تحل التناقض الدستوري المذكور، كالاستفتاء العام المباشر حول قرار أو حكومة مؤقتة جديدة.

ثانياً: لكن ما سبق ليس المشكلة الأساس، بل نتيجة لمشكلة أوسع هي «الفيل في غرفة 17 تشرين» وكعب أخيلها. بعد مرور عام على اندلاع الانتفاضة، أين الجبهة السياسية التي ستخوض صراعاً صريحاً مفتوحاً مع النظام القائم؟ لم تكن الانتفاضة بحاجة إلى قيادة تفاوض باسمها كما طلب أركان النظام في الأيام الأولى. كان المطلب واضحاً: لكن استقالة حكومة الوفاق كانت مفصلاً. بعد تلك اللحظة باتت هناك ضرورة ثورية لأن تتشكل جبهة سياسية تمثل الجناح الشعبي في انتفاضة 17 تشرين، تسعى لتحقيق مصلحة الطبقات الشعبية وتحمل مشروعها، تحدد الهدف تلو الهدف، توجّه التحركات، ترسّم الحدود مع النظام وقوى غير شعبية في الانتفاضة، تقرر التفاوض من عدمه، قطع الطرقات من عدمه، سبل المواجهة..الخ.

ثالثاً: والنقطة الثانية بدورها تنبثق من نقطة أوسع. يتحدث مهدي عامل عن ممارسة الطبقة المسيطرة لحركة انتيابية في صراعها الطبقي، أي نبذ التناقضات الاجتماعية وإبعادها عن ميدان السياسة. طوال ثلاثين عاماً كانت الممارسة السياسية الشعبية والديموقراطية، أي تلك التي تتمحور حول مصالح الطبقة العاملة، ضعيفة جداً. وأسباب ذلك تبدأ من أنه على عكس الشائع، الحرب الأهلية انتهت فعلاً بانتصار غالب هو المشروع التحاصصي الريعي والرجعي للأحزاب الطائفية، وهزيمة مشروع بناء دولة ديموقراطية تقدمية. ومنذ الطائف بدأت دولة الطائفيين المنتصرين هجومها بضرب الحركة النقابية، بهدم دعائم المجتمع وبنيته التحتية لصالح ازدهار رأس المال. وتصارعت أجنحتها في أجواء الاستقطاب الإقليمي والدولي. كل ذلك، بمعزل عن تقييمه، لم يكبح الممارسة السياسية الشعبية، بل كرّس الأيديولوجية النيوليبرالية ذات الخصائص اللبنانية. حتى بتنا نرى طوال هذه السنين (ربما لحد 17 تشرين) فلاحاً في قرية نائية أو عاملاً فقيراً في المدينة يدافعان عن «القطاع المصرفي الذي يسند البلد»، ويحلفان برأس رياض سلامة، ويتمحور كل النقاش حول ثنائيات إشكالية بين أجنحة الأحزاب الطائفية. ولهذا ينبذ الكثيرون، عن خطأ، فكرة الحزب السياسي، ولهذا كان صعباً في الانتفاضة التصور المكروي للأمور؛ أي ربط الداخل بالخارج، وتشكيل قيادة سياسية، والتنظيم الأفضل، والاستفادة من التناقضات بين أجنحة النظام السياسي... الخ.

رابعاً: لقد سحقت الطبقة المسيطرة والأحزاب الطائفية المجتمع على مرّ هذه السنوات، ليس بالفقر والقتل وترهل البنية التحتية وحسب، بل حتى أيديولوجياً وذهنياً. ومن إيجابيات 17 تشرين إدخال خطاب مصلحة الطبقة العاملة إلى النقاش. لكن المهمة الآن هي إدخال هذه الممارسة إلى المشهد السياسي في لبنان وليس النقاش وحسب. التحدي الأساسي أمام 17 تشرين هو خلق الفاعل السياسي، أي الجبهة السياسية التي تحمل المشروع الثوري المبني على مرتكزات ثلاثة: العدالة الاجتماعية، الديموقراطية الشعبية، وتطوير المجتمع، أي اقتصاده وبنيته التحتية والتعليم..الخ. خامساً: وهذا المشروع الثوري لا يمكن أن يكون محض ورقة سياسية مكتوبة أو محض إعلان تحالف سياسي بين القوى الشعبية للانتفاضة. إن تحقق لا يُمكننا الادّعاء أنّ 17 تشرين حقّقت أهدافاً لها علاقة بمسار التغيير. هي اقتربت من قواعد النظام كثيراً وهزّتها، من دون التمكّن من كسرها. الواقعية الثورية تفرض القول إنّ الموازين لا تسمح الآن بهذا الإنجاز. هذا تحدّ لا يزال أمام 17 تشرين، التي لا تزال روحها الثورية حيّة». يقول إنّ الانتفاضة لم «تتمكّن من بناء قواعد جديدة لنظام جديد، بسبب عدم تشكيل الإطار السياسي الجامع». لماذا لم تلعبوا هذا الدور كتنظيم شعبي ناصري؟ «سعينا ولكن لوحدنا لا يُمكن أن نعمل. البعض أُحبط نتيجة عدم تحقيق الهدف بعد سنة، ولكن لا يجب أن نيأس، فهذه عملية تراكمية وصعبة».

> **يُنتقد «التنظيم» بأنّه لم يُوحّد الناس حول فكرة أو برنامج مُعيّن**

نصوغ برامج متكاملة نهائية». من قلب «التنظيم»، ينتقل أسامة سعد لتقييم أوسع لمرحلة «17 تشرين». يقول إنّ التحضيرات لتحركات تحت عناوين تغيير الواقع السياسي بدأت قبل أشهر من «ساعة الصفر». من الإيجابيات التي نتجت عن هذه السنة، «إعادة انخراط شرائح وفئات واسعة من الشباب بالعمل العام بعد سنوات من الانكفاء عن الحياة السياسية». ويُضيف بأنّه «بالتأكيد موجودون في كلّ الأحياء ويعملون. في اتصال مع «الأخبار»، يُجيب النائب عن صيدا بأنّ «17 تشرين جزء من النضال الطويل للتنظيم الشعبي الناصري، الذي لا يمكن أن نفصل مكوّناته عن بعضها البعض: النضال الوطني والقومي والسياسي والاجتماعي. ما أضافته لنا هذه السنة، هي قدرة الشباب على إيصال رأي التنظيم إلى أوسع مدى، وقد تلقّينا العديد من الردود الإيجابية من مختلف المناطق». لا يُنكر سعد أنّ الزخم «كان يجب أن يكون أكبر»، ويؤكّد أنّه في البداية حصل «إرباك في العمل، إنّما لم نكن غائبين بالمطلق عن الواقع الشعبي، فالإخوة في التنظيم، خاصة في صيدا، بدفع الناس للنزول إلى الشارع من دون توحيدهم حول فكرة أو برنامج مُعيّن، وهذا خطأ لأنّه عند أول مفترق صعباً في ما بعد إعادة دفعهم للتظاهر». الفكرة الأساسية هي أنّ «الشارع نفسه قصير. كانت 17 تشرين فرصة للاستقطاب والتكلّم مع الناس. لم يحصل ذلك. لماذا لم يُشكّل التنظيم لجاناً في الأحياء الشعبية تُقيم حلقات نقاش وتشرح للمواطنين من سرقهم ومكمن العلّة وغيرها؟ لماذا لم يتم التركيز على القواعد، وتمّ الاتكال أنّنا تيار جماهيري شعبي. أنت يا أسامة سعد كان يجب أن تكون أمّ وأبا 17 تشرين، هل أضافت هذه السنة شيئاً إلى الرصيد؟»، يسأل هؤلاء.

لا يُنكر سعد أنّ «التنظيم» أسامة سعد أن يبقى مقبولاً وجوده في الشارع، رغم الحملة الرافضة لوجود السياسيين من نوّاب ووزراء. ويُمكن المقارنة بين «الاحتضان الشعبي» له وبين «حالات مُعارضة» أخرى، حظّر عليها المنتفضون دخول ساحة الشهداء.

التلاحم الطبيعي بين الانتفاضة الشعبية والتنظيم الشعبي الناصري، لا يعني أنّه أفلح في التفاعل مع الحدث بمستوى أهميته. أو على الأقلّ. هذا ما يُعبّر عنه صيداويون مُقرّبون من «التنظيم» ولا ينتقدونه من خلفية «النقد السلبي». يعتبر هؤلاء أنّ سعد «لم يتعامل كما يجب، وجرى الاكتفاء

أسامة سعد: موازين القوى لا تسمح بإنجاز التغيير

ليا القزي

قامت صيدا منتفضة في «17 تشرين»، مُتّخذةً من دوّار إيليا مركزاً لـ«ثورتها». اعتصام مفتوح بين «الاحتضان الشعبي» له وبين «حالات مُعارضة» أخرى، حظّر عليها المنتفضون دخول ساحة الشهداء.

التلاحم الطبيعي بين الانتفاضة الشعبية والتنظيم الشعبي الناصري، لا يعني أنّه أفلح في التفاعل مع الحدث بمستوى أهميته. أو على الأقلّ. هذا ما يُعبّر عنه صيداويون مُقرّبون من «التنظيم» ولا ينتقدونه من خلفية «النقد السلبي». يعتبر هؤلاء أنّ سعد «لم يتعامل كما يجب، وجرى الاكتفاء

مقالة

فاتحة الممكنات

هذا المشروع يستلزم وجود القاعدة الشعبية التي تحمله وتكافح لتحقيقه. وفي مرحلة السقوط الحر الحالية هذه، يجب على القوى الشعبية في الانتفاضة أن تتجه لتنظيم المزارعين في تعاونيات زراعية، أن تخلق قنوات أكثر مباشرة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك في المدينة، أن تنظم الحرفيين وأصحاب المهن، أن تتجه إلى الصناعيين لتنظيمهم في سبيل الدفاع عن مصالحهم التي تُسحق الآن وبغية المساعدة في كبح الانهيار. يجب على المشروع الثوري تنظيم التكافل الاجتماعي الشعبي الميني على أسس علمية لا على النحو التوزيعي والإغاثي للأحزاب الطائفية.

وهناك كعبٌ آخر إنما لأخيل النظام القائم في لبنان. هذا النظام المتنوعة قواه، بحسب مرجعياتها ومقدراتها وهواجسها وحساباتها وإمكانياتها، إلا أنها جميعاً لا تزال تقف عاجزة إزاء الانهيار الذي وقع والخسائر التي تحققت. وهي ستبقى عاجزة عن حل الأزمة وبناء دولة لأن عجزها لا يتأتى عن جهل بل عن حيثيات مادية هي بنيتها وارتباطاتها والتشكيلة الاجتماعية التي تمثل. ببساطة واختصار، إن المعالجة الحقيقية للأزمة في لبنان بما هي من تغيير بنية الاقتصاد اللبناني تُلحق ضرراً بالمصالح التي يمثلها معظم الأحزاب الطائفية اليوم. والأمثلة على ذلك كثيرة، من الشطب الجزئي للدين والكابيتال كونترول وقص للودائع الكبيرة، وهي إجراءات يريدها حتى صندوق النقد الدولي فيما تمنع هذه الأحزاب إقرارها. وهكذا، فإلى جانب الكربجة السياسية في النظام اليوم، فإنك يمكن أن تُحرج النظام بكل ميليشياته ومقدراته ونتائج انتخاباته وسفاراته بسؤاله: أجيبوا، كيف ستسدون الخسائر؟ كيف ستكبحون الانهيار؟ كيف ستحمون الناس؟ لقد كانت حكومة حسان دياب خير برهان على استحالة إصلاح النظام القائم اليوم حين تلقت خطته الصفعة تلو الصفعة والنعي تلو النعي. ربما لم تفقد قوى النظام الطائفي ما يُسمى «مشروعيتها الشعبية»، أي الأصوات الانتخابية، لكن الذي لا ليس فيه أن النظام فقد مشروعيته الطبقية حين لم يعد قادراً على حماية الناس وتأمين الحد الأدنى من معيشتهم، والأهم أن النظام فقد مشروعيته التاريخية؛ إنه الصخرة التي انجرفت إلى الطريق، يجب تصفيته، بمعزل عن الكيفية والمدى الزمني.

خاتمة

في 17 تشرين 2020، لا تتعلق المسألة بالتفاؤل أو التشاؤم. تقنياً، الأزمة ليست مستحيلة الحل. هناك مهام إن أُنجزت سيكون بوسعنا تفادي الانهيار الأبوكاليبسي الكارثي الذي يكثر الحديث عنه. هذه المهمة تتمثل في فرض تعديل على ميزان القوى في لبنان لضمان تنفيذ عدة أمور، أهمها (إضافة إلى ما سبق من شطب الدين، والكابيتال كونترول، وقص الودائع الكبيرة..إلخ) تفكيك الاحتكارات التي تنهب ثروة المجتمع، ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية في لبنان لحل الأزمة. لا يمكن الهروب من هذه المهمة. ليس هناك من حنفية سيُعاد فتحها. وذلك يمكن أن يُموّل من الضرائب على المستدامة والاستثنائية على العقارات الخالية وعلى الثروات الكبيرة في البلد. هذا من شأنه أن يدوزن ميزان المدفوعات مجدداً في ظل الانخفاض الجذري في فاتورة الاستيراد والتحويلات إلى الخارج، وأن يفتتح مسيرة التعافي.

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

بكركي و17 تشرين
مع الانتفاضة... ومع المصارف

هيام القصيفي

بقدر ما كان موعد 17 تشرين مفاجئاً للبنانيين أنفسهم، كان موقف البطريركية المارونية المؤيد لها مفاجئاً أيضاً، لأنه كرس تحولات جذرية في الخط الذي التزمه البطريرك مار بشارة بطرس الراعي منذ ان تولى السدة البطريركية. لم يواجه الراعي منذ انتخابه بطريركاً تحدياً بالمعنى الاجتماعي والسياسي كالذي واجهه في 17 تشرين الأول 2019.

> **رفض الراعي انتقاد مصرف لبنان والمصارف لحجزها أموال المودعين**

كل خطواته السابقة «عُفرت» له في بعض الأوساط السياسية، بعدما دعم التظاهرات، نتيجة هذا التحول، الذي تصاعد تدريجاً وانتهى بالمطالبة بحياد لبنان، تمكن الراعي بحسب أحد الضالعين في شؤون بكركي، من أن يبدل النظرة اليه خلال سنة، وبحصد تأييد أوسع شريحة من المسيحيين اعتبروا أن عظاته ومواقفه أصبحت تعبر فعلياً عن هواجسهم المزمنة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أكثر مما تعبّر عنه مواقف قادتهم السياسيين. وفي الوقت نفسه، بدا حاسماً، للمرة الأولى، في خطاب سياسي لم يساير فيه حزب الله، ولم يتوقف عند ارتداد توتر العلاقة بينهما، ولا وافق العهد بالمطلق رغم رسائل بينهما، واستقطب الى جانبه القوات اللبنانية والكتائب، من دون أن يخاصمه التيار الوطني الحر وتيار المردة، وخلق حوله حركة سياسية جرى تفعيلها بالتواصل مع قوى كالتقدمي الاشتراكي والمستقبل.

يشكل مجلس المطارنة الموارنة مزيجاً من الأفكار والانتماءات، لكن يوجد متحدث وحيد باسمه هو البطريرك، وان كانت تعصف الاتجاهات السياسية فيه، وقد بدا خط المقربين من العهد و8 آذار متفوقاً احياناً، لذا كان التردد واضحاً في اللحظات الاولى لـ17 تشرين لفهم أبعادها. فهل هي ضد العهد وحزب الله أم الحكومة فحسب، أم الطبقة السياسية كلها؟ هل هي نتيجة احتقان شعبي اقتصادي، أم تدخلات خارجية؟ المفاجأة حصلت مع عدم انتظار رجال اكليروس قرار بكركي، فنزلوا الى الشارع في وسط بيروت وخلال قطع الطرق في «المناطق المسيحية». كان الراعي في أفريقيا، ما أتاح له مزيداً من الوقت، فتسارعت الاتصالات مع سياسيين وجامعيين ومسؤولين حاليين وسابقين لاتخاذ خطوات مدروسة. جرت نقاشات بعد عودته في بكركي حول الشق الاجتماعي والمطالب المتعلقة بمسؤولية السياسيين عن الفساد والانهيار. لم يلتزم الراعي الحياد بعدما سمع آراء عن ضرورة تظهير الموقف المنبثق من النصوص الانجيلية المتعاطفة مع المظلوم والفقير. لكنه سمع أيضاً مطالب بعدم المس بالعهد، إذ كانت الخشية من أن يكون الهدف رئيس الجمهورية لإسقاطه. في اللحظة الاولى للراعي بعد عودته في 27 تشرين الاول، دعا السلطة الى التعامل من دون فوقية مع المتظاهرين، ووصف ما يجري بانه «ثورة إيجابية إصلاحية، انتفاضة إصلاحية»، داعياً إلى «عدم الانحراف الى اهداف ايدولوجية هدامة أو نزاع حزبي»، مع تأييده عدم قطع الطرق. الاكيد ان الموقف فاجأ اوساطاً سياسية لم تكن تنتظر منه ان يكون واضحاً في دعمه، فحتى مع تقديمه يومياً صلاة مسائية خاصة على نية لبنان، حوّل الانظار الشعبية صوبه، لاعباً على وتر انساني، ونازعاً عنه صفة التلون، وإن حرص على عدم كسر الجرة مع العهد والقوى السياسية. أسهم الضغط الشعبي في تظهير صورة الامتعاض من الفساد المستشري، مترافقاً مع انهيار اقتصادي واجتماعي، واستمر اسبوعياً، واحياناً يومياً، بإطلالة المتضامن مع المتظاهرين، ما منحه صورة ايجابية كان يفتقدها، وطمأن كهنة كانوا يشاركون في الساحات، رغم امتعاض بعض الاساقفة الذين كانوا حاسمين في تحذير كهنة من تأييد المتظاهرين. وهذا التباين انعكس ايضاً في رهبانيات توالى العهد، حرصت في مراكزها التربوية والجامعية على استيعاب ردود الفعل الطلابية وحصر التظاهر ومنع تحويلها الى «بؤر ثورية».

لكن هذا التضامن من قبل الراعي مع المنتفضين بقي مشروطاً بمنع المس بالمصارف. فرغم الانهيار الاقتصادي الذي تصل الى بكركي عشرات التقارير حوله، رفض الراعي انتقاد مصرف لبنان والمصارف لأدائها في حجز أموال المودعين، وتجريم «ركنين مسيحيين مارونيين»، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس جمعية المصارف سليم صفير، وكلاهما مقربان منه بطريقة أو بأخرى، بفعل تدخل شخصيات سياسية ومصرفية لديه. لكن الراعي لم يكن في حاجة الى محاولات إقناع كبيرة بما هو مقتنع به، خصوصاً ان مطالب المتظاهرين لم تحمل في الاسابيع الاولى استهدافاً للمصارف، لا بل إن جزءاً من القوى الحزبية التي شاركت في التظاهرات وقطع الطرق، تؤيد سلامة وترفض استهدافه. هذا الخيط الرفيع بين تأييد المطالب الشعبية ودعم المصارف ومصرف لبنان، لا يزال النقطة الاكثر سواداً في مقاربة بكركي لـ17 تشرين وما بعدها، ووسط غمز عن خلفيات غير سياسية وراء موقفه، علماً بأن مؤسسات كنسية عديدة تعاني من أداء المصارف مع موظفيها، وهم يشكلون ركيزة اساسية في عمل القطاعات الكنسية. ورغم تصعيد المصارف إجراءاتها ضد المودعين، فإن الانقسام بين موقفي بكركي من مطالب الناس وإجراءات المصارف القمعية، لا يتناسب مع عظات الاحد وإنجيل الفقراء، لكنه بدا متناسباً مع كل الاحزاب المسيحية من دون استثناء.

لم يكن تأييد التظاهرات، لأسباب إنسانية وشعبية فحسب؛ ففي نظر مرافقين لهذا التحول، لا تنفصل السلوكيات الجديدة عن تأثير شخصيات، رافضة للمنحى الذي يتخذه العهد وحزب الله، على الراعي الذي يرغب في ترك بصمة سياسية على غرار أسلافه. ليست زيارة السعودية وحدها التي كشفت اشارات التغيير في أداء الراعي، إذ إنها ترافقت مع استعادة الحرارة في العلاقة مع السفارة الأميركية، بعد تصاعد الحركة الشعبية، ليتبعها تنشيط الاتصالات مع شخصيات سياسية وُضع لاحقاً في خدمة مشروع الحياد. شخصية حزبية رئيسية طرحت على الراعي فكرة الحياد، تلقفها وناقشها مع مسؤولين سابقين، فاعدّوا نص المشروع انطلاقاً من «تصعيد تدريجي لدوره الوطني - السياسي» منذ 17 تشرين. لم يستسغ مطارنة فكرة الحياد. بعضهم يراها غير عملية أو غير واقعية، وبعضهم يراها مقدمة مشروعة لأي حل مستقبلي يطرح للبنان، والبعض يراهن على عامل الوقت لتذوب الفكرة من تلقاء نفسها، ولا ترى فيها شخصيات تدور في فلك بكركي أي مغزى، لأنها انطلقت عبثياً، من دون أرضية صالحة لها. لكن الفكرة التي خلقت البلبلة بين رفض وتأييد، جذبت الى بكركي اهتماماً خارجياً، وليس تأييداً. الفاتيكان المراقب غير المتدخل مباشرة، وفرنسا التي اطلع رئيسها ايمانويل ماكرون على ورقة الراعي، فيما عادت الحركة الدبلوماسية العربية، والأهم الاميركية، تضج في صالونات الصرح. حققت بكركي من فكرة الحياد، وإنْ لم تترجم عملياً، هدفها، وإنْ خسرت حزب الله، بمجرد أن جذبت الأوساط السياسية المعارضة وأجواءً انطلقت في 17 تشرين، وأوساطاً شعبية، وبعدما لعبت قوى سياسية على وترها لترويج الفكرة القائمة في جزء اساسي على موقع حزب الله في معادلة ايران والمنطقة. هذا ليس عابراً في سنة واحدة، قياساً الى السنوات الاولى من حبرية الراعي، في انتظار خطوات تترجم التأييد اللفظي، لأن العظات وحدها لا تكفي لمعالجة أوضاع الذين تنهار أحوالهم الاجتماعية والصحية.

(مروان طحطح)

«مَمْفد»:
التحرّك من دون مشروع سياسيّ هدّام

ليا القرّي

كانت حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» من القلّة بين التنظيمات المشاركة في «17 تشرين» التي طرحت برنامجاً شاملاً لسلطة بديلة. «المأساة ليست قدراً... بل قد

> **لم يكن أحدٌ مُستعدّاً لتحمّل مسؤوليّة طرح بديل للسلطة**

توفّر فرصة استثنائية» («الأخبار»، عدد 19 تشرين الثاني 2019، https://www.al-akhbar.com/Lebanon/279632). رسم البرنامج خريطة طريق لآليات التفاوض على انتقال السلطة، مع مشروع اقتصادي وموقف سياسي من مواضيع عادة ما تُحاذر المجموعات المعارضة تناولها، وتحديداً سلاح المقاومة والعلاقة مع الخارج. ورقة «مَمْفد» لم تكن بمنأى عن الانتقاد، ولا سيّما في ما اعتُبر «استسهالاً» لإمكان خوض مفاوضات مع «منظومة» لا تزال حتّى اليوم لا ترى نفسها مُنهزمة، حتى تتخلّى عن «مُكتسباتها».

وجدت الحركة، بقيادة أمينها العام شربل نحّاس، مساحةً لها في الساحة. خيمةٌ ولقاءات، نُظّمت في بيروت ومناطق عدّة: عكّار، طرابلس، كسروان، الجنوب... تعميم «المشروع البديل» عبر التواصل مع المجتمع كان واحداً من الأهداف، الذي «عكّرته» تصريحات «مُتسرّعة» لنحّاس (كلامه عن أبناء الجنوب المُنتمين إلى الطائفة الشيعية) استدعت منه توضيحات. لم تكن هذه وحدها «العثرات» في درب «مواطنون ومواطنات في دولة»، بل امتدت لتشمل ضعف التواصل مع أحزاب ومجموعات أخرى، ما عطّل التوصّل إلى بلورة قيادة سياسية للانتفاضة. يؤخذ على «مَمْفد» أنّها بميلها لفرض برنامجها على البقيّة، والنزعة الفردية في الحُكم لقيادتها، عطّلت أي اتفاق. ولكن قسماً آخر من المجموعات، يُعدّ خصماً قديماً لنحّاس وطروحاته الاقتصادية والاجتماعية، لم يُوفّر «فرصة» إلا واستغلّها لمحاولة إخراج الوزير السابق من الساحة.

يقول مُفوّض العلاقات السياسية في «مواطنون ومواطنات في دولة»، معن الأمين إنّ «الناس نزلوا إلى الشارع في 17 تشرين كنتيجة لوجود ما يُهدّد مستقبلهم، وكانت الأزمة المالية قد بدأت تظهر في صيف 2019». الزخم الكبير «ألقى مسؤولية علينا بألّا تنجح هذه التحركات صوب اتجاهات عفوية أو تُحاول السيطرة عليه قوى أخرى. سريعاً، قررنا وضع إطار سياسي يُساهم في إنقاذ المجتمع ممّا هو مُقبل عليه». تركيبة «مواطنون ومواطنات في دولة» كحزب سياسي، «ساعدتنا على استشعار ذلك باكراً، فطرحنا رؤيتنا السياسية في 11 تشرين الثاني، وكنا حريصين على أن يكون الطرح السياسي واضح الخيارات ومُحدّداً». عرضٌ لبرنامج سياسي، أتى مُخالفاً لتوجهات «مجموعات وأحزاب معارضة اعتبرت أنّ الحدث هو في التظاهرات، وتعاملت معها كما لو أنّها الغاية وليس الوسيلة لفرض مشروع سياسي». همّ الحفاظ على الزخم في الشارع أضعف «17 تشرين» من وُجهة نظر الأمين، ويُضيف إليه «القمع الكبير الذي تعرّضت له الانتفاضة من قوى السلطة، إن كان عبر الأجهزة الأمنية أو فرض شارع بوجه شارع بعناوين طائفية». تزامن ذلك مع «العبء الاقتصادي، وتعب الناس، وانتشار «كورونا»، ما أدّى إلى ضمور الحضور في الشارع». الخلاصة التي وصلت إليها الحركة أنّ «أي تحرّك ميداني خارج مشروع سياسي واضح المعالم، هدر للوقت والجهود، ومُمكن أن يوظّف ضمن مشروع آخر»، يقول معن الأمين.

ماذا عن اتهامكم بتقشيل أيّ اتفاق؟ «نحن نحسب أنفسنا مُهمّشين جدّاً، ولكن هل حزب عُمره 4 سنوات قادر على إفشال جهود قوى عُمرها عشرات السنوات؟ إذا كانت الحجّة صحيحة، فلماذا لم يتمكّنوا من إعلان قيادة من دوننا؟». ويرى الأمين أنّ «المسؤولية التي نتحمّلها هي عدم توضيحنا مع هذه القوى إلى قراءة سياسية عميقة للواقع الفعلي. لم يكن أحد مُستعداً لتحمّل مسؤولية طرح بديل للسلطة وفرض التفاوض لإنتقال السلطة. هل هذا سهل؟ كلّا. مستحيل؟ لا شيء مُستحيل».

جعجع تسلّف الانتفاضة وتربّع في الشارع

رلى إبراهيم

«ثورة 17 تشرين لا تزال قائمة لكن بأشكال مختلفة. الناس يتجمعون في الساحات لإرسال رسائل الى المسؤولين. لكن الشعب أيقن أن المسؤولين من دون إحساس. الكثير من المحتجين لا يريدون للثورة أخذ منحى عنفي، ورأوا أن البعض يستخدم القوة في مواجهة بعض المجموعات في بعض المناطق. لذلك، الناس خرجوا من الشارع. لكن الثورة الفعلية في قلوبهم وستستمر الى حين تحقيق المطلوب منها». ليس هذا خطاباً لأحد قادة الحراك، بل كلام رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، قبل ثلاثة أيام من الذكرى الاولى لـ«الثورة». تحدث جعجع بثقة القائد لهذه الانتفاضة، وأعطى نفسه براءة ذمة عدم الاستقالة من البرلمان... لأن التغيير غير مُجد في الشارع. واللافت أن أياً من المجموعات أو الأفراد لم يجد ضرورة للرد على من يحاول تسلق حراكهم والادعاء أنه جزء من هذه الانتفاضة. وهذا ما يحصل منذ اليوم الثاني لنزول الناس الى الشارع، عندما أعلن جعجع انضمام القواتيين الى «الثورة». يومها، واليوم أيضاً، لم تُسمع أصوات تنادي بمعاملة القوات كجزء من النظام الذي أوصل البلاد الى الانهيار، رغم هتافات متقطعة لبعض قوى اليسار حول تاريخ قائد الميليشيا السابق والإصرار على شمله بشعار «كلن يعني كلن». الشعار الذي بات هاجساً لجعجع دفعه الى الرد على عظة أحد الآباء في أوستراليا!

حماسة المنتفضين في الشارع وتجاوب جزء كبير من المواطنين معهم بداية، حالا دون اعترافهم بوجود قواتيين في ما بينهم، بحسب أحد الناشطين، ذلك لأن «تحوير المشكلة كان ليقود الى الدخول في متاهة غربلة المنتفضين، فيما وجود حزبيين في الشارع ليس عائقاً أمام الحراك ما داموا يلتزمون بشعاراتنا». ورغم أن نشاط القوات لم يكن ملتبساً، سواء بقطع الطرقات في مناطق «وجودهم الطبيعي»، أم عبر سدّ نفق نهر الكلب بالباطون أو بالمشكلات التي وقعت بين الحزبيين والمنتفضين لدى تردد شعارات تمسّ بجعجع... اختار الناشطون التلطي وراء هذه الأنشطة، والدفاع ضمناً عنها بدل فضحها، مدّعين أن قوى السلطة ترغب في تفشيل حركتهم عبر نظرية «المؤامرة» نفسها.

غض النظر عن النشاط القواتي أتاح للحزب سريعاً التموضع في المناطق التي يعتبرها مسؤولوه «آمنة» لهم، كفرن الشباك والأشرفية والزوق والدورة، وبدرجة أقل في جلّ الديب. كانت الإفادة متبادلة: من جهة ثبّتت معراب وجودها في جبل لبنان وبدأت خطة حماية «أمن» المنطقة والانتشار فيها، فيما استفاد الناشطون من التنظيم الحزبي للإبقاء، على الحراك ناشطاً في هذه المناطق. تزامن الأمر مع استقالة القوات من حكومة الحريري في 19 تشرين الأول للتمركز بين المنتفضين، قاطعة الخيط الرفيع المتبقي بينهما بعد الدور الذي لعبه جعجع في اختطاف رئيس الحكومة في الرياض. قبيل ذلك، كانت التسوية الرئاسية مع التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية ميشال عون تترنح، قبل أن تسقط كلياً. هكذا، خرج جعجع من دائرة الحكم بعدما وجد نفسه من دون مكتسبات تذكر مقارنة بالمكتسبات التي يمكن أن يجنيها

> **خرج جعجع من الحكومة لأن مكتسباتها لا تذكر مقارنة بالمكتسبات التي يمكن أن يجنيها على ظهر الحراك**

على ظهر الحراك. وتمكن، بدرجة كبيرة، من نفض ترسبات سنوات مشاركته مع السلطة الحاكمة كقوة رئيسية في قوى 14 آذار ثم حليفاً رئيسياً للحريري ورئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط، مروراً بوثيقة إعلان النوايا مع التيار التي أوصلت الى التسوية الرئاسية. وكسب في مقابل الشارع، ثقة سعودية وإماراتية واهتماماً أميركياً لناحية قدرة جعجع على «تحقيق انتشار أمني في بعض المناطق، ربما كعامل ردع في وجه حزب الله، ولضمان أمن بلدات جبل لبنان، حيث ترى القوات أن بإمكانها التحكم في أوصال المنطقة».

اليوم، بعد مرور عام، باتت القوات أكثر من أي وقت مضى جزءاً أساسياً من الشارع، لا بل المحرّك له. لا يخلو الأمر بالطبع من أصوات تشمل جعجع ضمن «كلن يعني كلن». وبحسب المصادر، تعمل القوات على معالجة هذا الشق عبر التفاوض مع بعض المجموعات المعدّة للشعارات والفيديوات لعدم إقحامها فيها، رغم أن بعض أفراد المجموعات يتحدثون عن استحالة غسل ذنوب جعجع السياسية طوال العام المنصرم، سواء عبر الذهاب الى جلسة ثقة حكومة دياب أو الامتناع عن الاستقالة لحجج واهية أو التمسك بتحالفاته مع القوى السياسية كتيار المستقبل والاشتراكي. لكن هذا الاعتراض لم يترجم جدياً، وبقي يحكى به بتكتّم. وربما في ذلك اعتراف ضمني بأن الحراك موجّه ضد فئة من دون أخرى، وبالتحديد التيار الوطني الحر وحزب الله. هذا الاستهداف المنهج لجزء من القوى السياسية، شكل فرصة لجعجع حتى يعوّم حزبه وينطلق في توسيع انتشاره، مستفيداً من إضعاف التيار. وما إصرار جعجع اليوم على انتخابات نيابية مبكرة سوى لاقتناص هذا الضعف العوني لقلب موازين القوى التي حققتها له الانتفاضة. فبرأي مصادر قريبة من القوات، استفاد الحزب من الحراك من ثلاثة جوانب:

1- اندفاع الانتفاضة السياسية ضد العهد والتركيز على طرف أساسي هو جبران باسيل ومن ورائه ميشال عون أضرّ بدرجة أولى بهما وليس بأي طرف آخر. من هذا المنطلق، فإن القوات استفادت من هذا الاستهداف، لأن تركيز المجموعات كان على «الأخصام». وبالتالي، جعجع مستفيد من الانتفاضة ما دامت موجّهة في وجه القابض على السلطة اليوم.

2- الوعي السياسي: قبل «الثورة»، كان هناك جزء من الرأي العام غير منخرط في العمل السياسي ومنكفئ طوعاً. هذه الشريحة التي تعتبر من الفئة الميسورة مادياً، رأت في الانهيار الحاصل مسّاً بطريقة عيشها ومكتسباتها، فخرجت عن صمتها. وفي اعتقاد المصادر أن هذه الفئة ستغيّر المعادلات السياسية في أي انتخابات مقبلة، بمجرد ذهابها الى الاقتراع ضد السلطة الحاكمة. وقد يكون للقوات حصة من هذه الأصوات، لأن «جوّ الثورة» غير محصور بطرف أو ائتلاف، بل يتوزع في مختلف الوجهات.

3- حملت الانتفاضة عنوان الانتخابات النيابية المبكرة، وذلك هدف استراتيجي للقوات لناحية إطاحة الأكثرية النيابية الحاكمة، اذ باستطاعة عشرة نواب قلب المشهد من ضفة الى أخرى، خصوصاً في المناطق المسيحية. وهذا التغيير بات شبه محسوم، وفق ما تشير اليه المصادر، وهو ما يقود الى الترجيح بأن القوات استفادت من الانتفاضة لعدم خسارتها أياً من جمهورها، وبسبب تبدل المزاج الانتخابي، أقلّه في جبل لبنان، من ناحية التصويت للتيار الوطني الحر.

(مروان بو حيدر)

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

رياض سلامة: نهاية «كشتبنجي»

أيلي الفرزلي

لم يعُد رياض سلامة ذاك المارد الذي تنحني أمامه رؤوس كبيرة. دارت الأيام دورتها وصار سلامة مجرّد مدير لمصرف مركزي مفلس. خلال عام واحد تحوّل صاحب عبارة

> **لم تكن تعنيه كلفة أعماله على الاقتصاد. المهم شراء الوقت باي ثمن**

«الليرة بخير ولا تتأثر بالأزمات السياسية أو الاقتصادية» (4 تشرين الأول 2018، عبر برنامج «صار الوقت») إلى واحد من الشخصيات الأكثر بغضاً في لبنان. منذ 17 تشرين الأول، صار هو أحد «أيقونات» الثورة. صُوره بالقرون لا تزال تملأ الحيطان في وسط بيروت وعلى مقربة من المصرف المركزي. تظاهرات عديدة كان هو عنوانها. طالبه الناس بالرحيل، أسوة بكلّ قيادات المنظومة التي أفقرت البلد. أصوات الطناجر أمام المقرّ الرئيسي للمصرف لم يصل صداها إلى أذنَيه. ظلّ في الأعلى جالساً في مقعده الوثير ومكتبه الفاخر يسمع شتى أنواع السباب والذم، ظاناً أن السماء تمطر. لم تكن تمطر لكنّه لم يجد ما يستدعي الانسحاب. اعتبر ذلك فعلاً بطولياً يمارسه قلة من رجال الدولة. أخطأ بتقديره. انتهى زمن رياض سلامة رسمياً عندما توقفت الحكومة عن دفع سندات اليوروبوندز. هنا يعتبر أحد المقرّبين منه أنه كان عليه الرحيل أو الموافقة على عزله. لكنّ رجلاً من طينة سلامة عاش عمره وليّاً لبيت المال، لم يكُن سهلاً عليه الخروج مطأطأ الرأس، متحمّلاً مسؤولية أفعاله. كان المايسترو، لكنّ فرقة السارقين كانت كبيرة. عشرات وربما مئات من أصحاب الثروة والنفوذ، سياسيين ومصرفيين ورجال أعمال، كلّهم كان لهم نصيبهم من نِعم سلامة. كلٌّ ثمنه معروف، وقد يبدأ بقرض بصفر في المئة فائدة، أو برعاية لمهرجان أو جمعية، ويصل إلى هندسة مالية يُستفاد منها بالمليارات. لم يُخيّب ظنّ أحد من أبناء النظام، في سبيل استمرار بقائه مرشداً أعلى. لم يخيّب ظن الأميركيين أيضاً. ظلّ الأمين على مصالحهم.

منذ لحظة التوقف عن الدفع، اختلف الأمر. ماذا يفعل مدير السياسة النقدية عندما تتوقّف الحكومة عن دفع الديون؟ بطولاته كان عنوانها واحداً: استقطاب رؤوس الأموال بإغراء الفوائد، مقابل ديمومة الدين. التوقّف عند الدفع كسر هذه الحلقة، فلا المستثمر صار مستعدّاً لرمي أمواله في نظام تصنيفُه سلبي، والدائن ليس مستعدّاً لأن يقدّم فلساً واحداً لبلد متخلّف عن السداد. لم يرحل سلامة هنا، لأن الدولة العميقة لم تتخلَّ عنه. لكنه مع ذلك فقد عصاه السحرية، بعدما كان بدأ يخسر قدرته على الإمساك بها منذ صيف 2019. قبلها تمكّن «الكشتبنجي»، القادر على نقل الطرابيش بين الرؤوس بخفّة السحرة، من إيهام الناس بأنه تخطّى كل الضغوط التي خلّفتها الظروف السياسية (سنتان من الفراغ الرئاسي، اختطاف رئيس الحكومة، أشهر من الفراغ الحكومي...)، لكنه لم يستطِع هضم آثار العقوبات الأميركية التي تُوّجت بإفلاس بنك الجمّال. لم تكن تعنيه كلفة أعماله على الاقتصاد. المهم شراء الوقت بأيّ ثمن، بذريعة ضمان استمرارية تدفّق الدولارات. تلك وجهة لم يتخلّ عنها سلامة لا قبل 17 تشرين ولا بعده.

صحيح أن الليرة بدأت تفقد بعضاً من قيمتها في أيلول 2019. لكنه كان يُطمئن دوماً بأن الأمور تحت السيطرة. في هذه الأثناء كانت مليارات الدولارات تُهرَّب من البلد، لكن ذلك لم يفقِد سلامة ثقته بقدراته. حتى في 17 تشرين لم تخنه هذه الثقة. استشار من يثق بهم فطمأنوه. من لم يطمئنوه هم أبناء ملّته أنفسهم. جمعية المصارف قررت الإغلاق (يُزعم أنها فعلت ذلك من دون موافقته)، فتسارع الانهيار. استقالة سعد الحريري فاقمت الوضع سوءاً، خاصة أنها ترافقت مع 50 يوماً من تصريف الأعمال قبل تكليف حسان دياب.

عبثاً حاول سلامة، الذي كان يحضّر لهندسة مالية جديدة، الضغط على الحكومة ورئاسة الجمهورية لدفع فوائد الدين. كان يعتقد أنه لا يزال بإمكانه شراء الوقت، لكنّهما لم يُغامرا بـ4 مليارات دولار، لم يكن دفعها للدائنين ليغيّر من حقيقة أن البلد لم يعد جاذباً للدولارات.

بعد نحو سنة من الدخول في نفق الانهيار، لم تفعل السلطة السياسية ولا النقدية شيئاً للخروج منه. حرفياً لم تفعلا شيئاً، سوى شراء الوقت أيضاً وأيضاً. عمد سلامة إلى تمويل استيراد المواد الأساسية على سعر 1515 ليرة للدولار، علّ اتفاقاً ما يُنجز ويسمح بعودة الأموال الخارجية. لكنه شعر أن حكومة دياب تترنّح، فعاجلها بضربة عدم القدرة على استمرار الدعم. منذ آب الماضي، يتقاذف الكرة بينه وبين دياب. أيّ منهما لا يريد أن يتحمّل وزر خطوة قد تؤدّي إلى انفجار اجتماعي. سلامة الذي طالما تفرّد بالقرارات النقدية، صار أقل ثقة بالنفس. يفضّل العودة إلى المجلس المركزي الذي كان قد أسقطه من حساباته لسنوات طويلة. أدواته وخياراته صارت محدودة. يريد أن يمدّد الأزمة حتى شباط علّ الحكومة تشكّل ويبدأ النقاش الجدي مع صندوق النقد. يسوّق لعودة سعد الحريري شريكه الأول في السلطة التي أوصلت البلد إلى الحضيض، ليستكملا الإنجازات معاً. سلامة كان هنا نفسه في نيسان لأنه استطاع أن يحافظ على استقرار سعر صرف الليرة في القطاع المصرفي، ثم هنا نفسه لأن النظام المصرفي ظل واقفاً على رجليه ولم يختفِ. على المنوال نفسه لم ينسَ، وهو يحذر من توقف دعم السلع الرئيسية، أن يطمئن إلى أن «الأزمة الحادة باتت وراءنا».

(حسن بليبل)

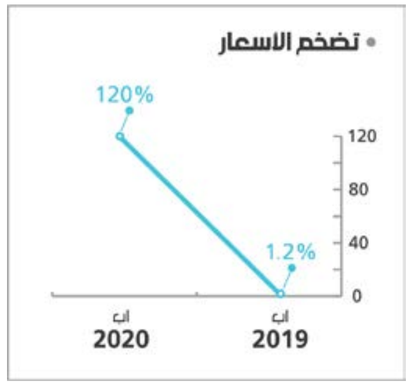

● كل الارقام الواردة بالدولار محسوبة على اساس سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطيا
● المصادر: مصرف لبنان، البنك الدولي، LEBANESELIRA.ORG، الجمارك اللبنانية، وزارة المال، «الاخبار»

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

الإنتفاضة استعراضاً تلفزيونيّاً... والسوشال ميديا تكفّل بالباقي

زينب حاوي

على جسر «الرينغ»، في تلك الليلة من 17 تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، كانت مجموعة شبان تحتجّ على رزمة الضرائب التي فرضتها الحكومة، وعلى رأسها ضريبة «الواتساب». وجوه يملؤها اليأس والغضب، تتنفّل بين أركان الجسر البيروتي، وتنادي الناس في البيوت للانضمام إليها، وإعلان الانتفاض على السلطة الحاكمة. كانت البرمجية الخريفية وقتها تطغى على الشاشات. أخذ بعضها ينقل الحدث على الجسر، وكلّه يقين بأنه موجة مؤقتة ستخمد مع تقدّم الساعات كما حصل قبلاً. فشل الرهان، وتضخّمت الأعداد التي نزلت إلى الشارع في تلك الليلة، وعمّت المناطق اللبنانية. ساهمت في ذلك، حادثة إطلاق النار من سيارة مرافقي النائب الاشتراكي أكرم شهيّب، ومحاولة ترهيب المحتجّين في وسط بيروت، تبعته صورة للشابة ملاك علوية، تركل بكلّ ثقة وقوة عنصراً أمنياً شاهراً سلاحه. كانت لحظة رمزية، اختزلت ما سيؤول إليه المشهد لاحقاً، من سقوط المحرمات وإعلاء الصوت للمرة الأولى في وجه الزعماء السياسيين وكسر جدران الخوف، إلى جانب ركل المعتصمين لانتماءاتهم السياسية والطائفية، واجتماعهم تحت لواء القهر والفقر.

هكذا، اضطرت القنوات إلى التغطية وفتح الهواء مع الرهان مجدّداً على انتهاء الحراك الشعبي، والاستمرار بالوضع الراهن، لا سيما بعد طلب سعد الحريري إعطاءه مدة 72 ساعة لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور. من يتابع حركة القنوات لا سيما «الجديد» و«mtv» و«lbci» التي تصدّرت وقتها تلك التظاهرات، يرى بوضوح المشهد الزئبقي الذي اتّسمت به، وتغيير جلدها تماشياً مع الأجندات السياسية. قناة «المرّ» على سبيل المثال، أوقفت تغطيتها بعد ساعات قليلة على اندلاع المظاهرات، وأعطت الهواء لمارسيل غانم، الذي أفرد حلقته لاستضافة كبار الساسة والنواب وباقي الشخصيات المنبوذة من الشارع. وفّر لها مساحة على الشاشة، لنضحي بعد أيام قليلة أمام غانم جديد صار يتحدث عن «فجور السياسيين»، ويرتدي ألوان «الثورة»، ويتحدث باسم الجياع والناس المقهورين! هذا على شاشة «المرّ»، أما على «الجديد» فقصة ثانية. بدأت المحطة مبكراً بفرض أجندتها التي كانت مكشوفة هذه المرة. بعد أيام قليلة على ليلة 17 تشرين، أعادت المحطّة تموضعها وراحت تصوّب على خطاب أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله. ضمن نشرة أخبارها في تلك الليلة، هاتفَ وليد جنبلاط ليردّ على مضمون الخطاب. لم تكتفِ بهذا القدر، إذ ساهمت في العمل مع غيرها من القنوات على شيطنة مضمون الخطاب، ووضع «حزب الله» في وجه حركة الشارع الغاضب، وكتم أيّ صوت في تلك التظاهرات يتفوّه باسم «حزب الله»، أو السيد حسن نصر الله، لنضحي أمام معادلة «الحراك مقابل حزب الله». هكذا، كبرت كرة الثلج في ما بعد، وعُمل على إسقاط صورة و«هالة» نصر الله كما بات معلناً. تجلّى هذا الأمر في الإعلام السعودي أولاً، وفي الفيديو الشهير الذي نشره «النادي العلماني» في «الجامعة الأميركية في بيروت» الذي دعا فيه نصر الله إلى الرحيل! مشهد زاد التوتر في الشارع، وقسم المتظاهرين، ورسم الحدود المناطقية والجغرافية في ما بينهم، وصوّر الأمر على أنهما شارعان مقابل بعضهما، واحد يحاول حماية السلطة الفاسدة، والآخر ينتفض عليها، فيما الواقع يشي بانقسام عامودي وخوف شارع من استهداف المقاومة، وتذويبها في شعارات «الثورة». زاد الطين بلّة، ما شهدناه من تصعيد، قادتْه «الجديد» مجدّداً، إذ حمّلت للمرة الأولى «حزب الله» مسؤولية المضايقات التي يتعرّض لها مراسلوها على هواتفهم الخاصة واتّهمته بالتواطؤ، ما أشعل الجبهات وأغضب جمهور المقاومة الذي تتكئ عليه المحطة في العادة... إلى أن تم قطعت قناة lbci، هذه اللحظة بذكاء ملحوظ. هكذا، سُمح لها بدخول الضاحية، ومواكبة المسيرات الداعمة لـ«حزب الله»، وفتح الهواء ساعات لهذا الحدث، مع تسجيل غياب «الجديد» المغضوب عليها من قبل هذا الجمهور.

في المشهد المقابل، كنّا أمام تمترس إعلامي للقنوات المشاركة أحزابها في السلطة. برزت في هذا المجال، قناة otv، التي لم تنتظر طويلاً حتى تقوقعت على ذاتها، وأبلست الحراك. حتى إنّها انفصلت عن واقع التظاهرات في كثير من الأحيان واستكملت برمجتها المعتادة كأنّ شيئاً لا يحصل في البلاد. وكانت القناة البرتقالية، قد أخفت اللوغو الخاص بها، خوفاً من اصطياد مراسليها في الشارع والهجوم عليهم، مع تصاعد النقمة على الفريق العوني، على رأسه وزير الخارجية السابق جبران باسيل. ومع ذلك، نال هؤلاء نصيبهم من التحريض والهجوم والشتائم.

وفي مقلب قنوات «الثورة» التي كُنّيت بهذا الاسم، فيما يندرج جلّها ضمن الإعلام الحزبي والفئوي والطائفي، فقد اصطفت هذه المنابر سريعاً شعارات المنتفضين، وأحكمت لغتها المهاجمة للطبقة السياسية، ونفضت عنها أدران الفساد الذي يتحكّم بسياستها، وراحت تفتح هواءها لأكثر من 16 ساعة يومياً للمعتصمين في الساحات، مع مداخلات عشوائية من دون فتح باب للنقاش العقلاني حول الحراك. فقد اتكأت على لغة العاطفة والتجييش مقابل تغييب الوجوه السياسية والاستعاضة عنها بحفنة من المحللين، أمر لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما عادت هذه القنوات إلى بيت الطاعة على دفعات، فاستضافت سياسيين وأغفلت التظاهرات التي احتشدت أبرزها استقالة سعد الحريري التي شكلت مفصلاً هاماً، ظهّرت الازدواجية التي تتعاطى بها قنوات «الثورة» مع الطاقم السياسي، والاستنسابية في أبلسته أو في مديحه، كما حصل مع الحريري، الذي فاجأ حتى من هم داخل الحكومة باستقالته. وبعيد انتهاء خطابه، بدأت الماكينة الإعلامية تشتغل، وتكيل المدائح للحريري، بوصفه الرجل الذي «تنازل أمام الإرادة الشعبية» وحافظ على السلم الأهلي، ليُعمل في ما بعد على إدخاله إلى نادي «الثوار»! المحطة الثانية، تمثّلت في خروج شعار إسقاط الرئيس

ديانا رزق - لبنان

> أضحى «حزب المصارف» ورياض سلامة خطاً أحمر لا تقربه القنوات

أمام «المصرف المركزي»، والتحركات الشعبية التي وجدت بوصلتها في المؤسسات الرسمية والمرافق العامة المتّهمة بالهدر والفساد.

محطات طبعت تظاهرات 17 تشرين، بعد 27 يوماً على اندلاع الانتفاضة الشعبية، ضمن حملة منظّمة إعلامياً وميدانياً، تحمّل رئاسة الجمهورية ما آلت إليه الأمور على الأرض، في تعمية مقصودة أخرى على المطالب التي نزل الناس على أساسها إلى الشارع. أمّا المحطة الثالثة، فقد تمثلت في حدث آخر مفصلي بعيد مقتل علاء أبو فخر في خلدة. لحظة استثمرت عالياً من قبل القنوات المذكورة، لا سيما الماتم الرمزي الذي أُقيم له في ساحة «رياض الصلح»، وقد شُغل على تظهيره بصرياً عبر حركة الكاميرات والمؤثرات البصرية (الدخان الملوّن المتصاعد)، والسمعية (أغنية أناديكم). أضحينا بالتالي أمام مشهد يلعب على وتر الحزن والأسى، ويتقن صناعة الحدث المتلفز. يضاف إلى ماتم أبو فخر، قيام شبان قبل إنهم يتبعون إلى «القوات» بتشييد جدار عازل داخل نفق «نهر الكلب» حاملين صورة عملاقة للبطريرك مار نصر الله بطرس صفير. لحظة أعادت اللبنانيين سنوات إلى الوراء، إلى زمن الخنادق والانقسام المناطقي، مقابل شعارات المعتصمين في الساحات التي راحت تروّج للوحدة في وجه المسؤولين عن إفقار الشعب. طبعاً، حادثة «نهر الكلب» لم تلقَ اعتراضاً واضحاً من قبل القنوات، بل عُمل على التخفيف من وطأتها، وتصنيفها على أنها مجرد «فشة خلق» كما أشاعت mtv، وقتها. من ضمن المحطات أيضاً، التي طبعت ذكرى 17 تشرين الغضبة العارمة التي نزلت بالمتظاهرين إلى شارع الحمرا في وجه المصارف، وبدء تبدّل المشهد التلفزيوني الذي صنّف هؤلاء على أنهم مثيرو شغب، يقومون «بالاعتداء على المصارف والمحال». اصطفاف جديد، تظهّر بعيد تلك الليلة، صوّرت فيه lbci على سبيل المثال قوى مكافحة الشغب على أنهم ضحايا يتعرضون للاعتداء، فيما اصطادت mtv في المياه الآسنة وراحت تروّج بأن هؤلاء يتبعون لـ«حركة أمل» و«حزب الله». هكذا، أضحى «حزب المصارف» خطاً أحمر، لا تقربه القنوات، لتكبر كرة الثلج في ما بعد وتصل إلى حاكم «مصرف لبنان» رياض سلامة، الذي كان نجم الساحات والشعارات المضادة له تملأ جدران «المركزي»، فيما إعلامياً عُمل على تنقية سجله على الشاشات والدفاع عن هندساته المالية التي أوصلت البلاد إلى هذا الخراب.

في مقابل هذه المشهدية التلفزيونية التي أخذت تتبع أجنداتها السياسية، وتشتغل على قصر ذاكرة اللبنانيين، وتحاول إغفال أصلها الموغل في المخاصصات الطائفية والسياسية والزبائنية، برزت منصّات السوشال ميديا التي شكّلت الإعلام البديل، والسلاح الأمضى في وجه هذه الأجندات، عبر فضح ما يحصل في الميدان وإظهار ما تخفيه القنوات. كلّنا يذكر انضمام سامي الجميل إلى تظاهرة «جل الديب» وتصوير lbci له على أنه «المناضل» الذي نزل إلى صفوف الجماهير، وإذ بصورة أخرى، على المنصات التفاعلية تُظهر وابل الغضب الذي تعرّض له، وكيفية طرده من الساحة برشقه بعبوات المياه، إلى جانب حوادث أخرى تكرّرت أيضاً على تلك المنصات، استطاعت تحطيم الانتقائية التي تقودها هذه القنوات وتوجّه من خلالها الجمهور.

شجاعة ادمون ساسين

بعد أسبوعين على انطلاق تظاهرات «17 تشرين»، برز حدث أثار الاستغراب، كُشف عنه عبر تسريب للأخبار والصور عبر المنصّات التفاعلية. أظهر التسريب مجموعة شبان يحملون صورة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، ويقومون بتشييد جدار داخل نفق «نهر الكلب». توجه فريق lbci فوراً إلى هناك، وحاول مراسلها ادمون ساسين الدخول، فمُنع من التصوير والتقدّم باتجاه ما يحصل في الداخل. لم يُذعن ساسين لهذا المنع، بل حاول الدخول ثلاث مرات، فتعرّض مع زميله المصوّر للضرب، إلى حين انتشار هذه الحادثة بشكل كبير، والتنديد بها، فسارع هؤلاء الشبان إلى التراجع عن خطوة بناء الجدار العازل. بدأوا بتحطيم ما شُيّد، وسُمح للمراسل بالتقدّم ونقل الصورة، بعدما أصرّ على الدخول وفضح هذه الخطوة التي طُلّت ملتبسة وأعادت إلى الأذهان فترة الانقسام المناطقي وخطوط التماس.

هلاك علوية إيقونة نسوية

في ليلة السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر)، وبعيد تجمهر المتظاهرين في «وسط بيروت» للاحتجاج، انتشر سريعاً فيديو لشابة تقوم بركل عنصر أمني، عُرف بعد ذلك بأنه يتبع لموكب أكرم شهيب، قام بإطلاق النار على المتظاهرين. إنها الشابة ملاك علوية، التي تحوّلت ركلتها الواثقة إلى فعل ثوري، وإلى أيقونة جسّدت عبر أعمال فنيّة مختلفة. لحظة اختزلت في رمزيتها قوة المرأة وكسرها جدار الخوف، ما انسحب على التظاهرات في بداية اندلاعها، عبر إسقاط التبعيات الضيقة وتحطيم التابوهات حيال الزعماء السياسيين. علوية، التي راحت تتنقل بين وسائل إعلام محلية وعالمية، عادت وظهرت مرة أخرى، في 23 تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، مرتدية الأبيض وبرفقة زوجها، إذ أقيم لهما حفل زفاف في ساحات الاعتصام، في المكان الذي التقيا فيه قبل أعوام قليلة.

ثورة الضاحية على «الجديد»

مهى زراقط

لماذا تُحجب «الجديد» في الضاحية، ولا تُحجب «أم تي في»؟

سؤال لا يطرحه فقط مشاهدون معترضون على حجب قناة «الجديد» منذ 11 شهراً عن شاشاتهم، بل عاملون في القناة نفسها. وصل الأمر بموظّفَين في «الجديد» إلى حدّ نشر مقتطفات مما تبثّه زميلتهم «أم تي في»، ويعدّ مسيئاً لحزب الله، لسؤال مناصريه عن سبب سياسة الكيل بمكيالين. سلوك يتجاهل مثلاً شعبياً كبرنا عليه وهو «العتب على قدر المحبة». الجمهور الغاضب من «الجديد» لن تزعجه مواقف قنوات تلفزيونية لم تنصفه يوماً، في حين تجرحه «خيانة» قناة أحبّها وبنى علاقته بها محطة بعد محطة.

هذه القاعدة تسري على كلّ وسائل الإعلام التي تشهد الانتقاد الأقسى دائماً من «جمهورها التقليدي». ومن تابع انتقادات المعترضين على أداء قناة «الجديد» منذ بدء تغطيتها لانتفاضة 17 تشرين، أمكنه الاستنتاج أن منتقديها، من الموافقين اليوم على حجبها، كانوا منزعجين من «قمع» مراسلي القناة للمواطنين الراغبين في تحديد أمين عام حزب الله عن شعار «كلّن يعني كلّن»، رافضين اعتبار هذا الأداء عفوياً. انتشرت فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي تُبرز «تجاوزات» مراسلي القناة، مترافقة مع حملة واسعة استمرّت لأشهر تحت شعار «دكانة الجديد» و«قناة الفتنة» و«المنبر الماجور» إلخ. عزّز شعور المنتقدين طريقةُ تعامل القناة مع خطاب السيد حسن نصر الله الذي ألقاه في اليوم الثالث لبدء الاحتجاجات، حين تساءلت «الجديد» في مقدمة نشرتها الإخبارية عمّا فعله حزب الله حيال زمرة الفاسدين «ثورة الحزب على الفساد كانت مع وقف التنفيذ، وإلّا لقدّم «حزب الله» وغيره من المتعضين وزيراً واحداً أمام جلسة طرح الثقة». ولم يكن تعليق القناة على الخطاب الثاني أفضل بالنسبة إلى جمهور الحزب، حين انتقدت استخدام السيّد نصر الله مصطلح الحراك بدل الثورة، متسائلة بسخرية «بما أنه قد وصلت إليه محاضر ضبط عن الموّلين والجهات، عن سبب عدم إشراك الرأي العام فيها ولو قدّمها الأمين العام لتحرّكنا بأفواج إعلامية للاستقصاء عنها وجرّها إلى ساحة من ساحات التظاهر ومحاكمتها شعبياً»، وصولاً بعد شهر تقريباً، إلى تحميل حزب الله مسؤولية تعميم أرقام هواتف مراسلي «الجديد» ومراسلاته ومضايقتهم/نّ، مطالبة إياه ببيان إدانة.

محكمة منحازة

كان هذا الاتّهام كافياً لتفجير العلاقة. والقناة التي كانت تُحجب لساعات في بداية الانتفاضة، حُجبت تماماً، من دون أن يواجه هذا القرار اعتراضات كثيرة من المواطنين كما حصل في عام 2017. «حجب «الجديد» هو نعمة ثورة 17 تشرين»، يقول كثيرون من الراضين عن قرار الحجب، لأن «الثورة حسمت الموقف بعد سنوات من اللعب على الحبال». لم تكن «الجديد» لاعباً محايداً خلال تغطيتها للانتفاضة، وهذا طبيعي، لكنها أيضاً لم تكن شاهداً عادلاً. اختارت أن تلعب دور «قائد الثورة»، إلى حدّ أنها حجبت أو حدّت من ظهور شخصيات أساسية من السياسيين والناشطين على الأرض، لصالح فريق عملها. أنشأت محكمتها التي يمكن أن تطال أيّاً كان باستثناء حاكم المصرف المركزي وأصدقائه، وسجّلت مواقع التواصل الاجتماعي رصداً لكثير من المواقف التي تكشّف هذه السياسة، في مقابل دفاعات بقيت ضعيفة من قبل عاملين في القناة، خصوصاً عندما كان الأمر يتعلّق برياض سلامة.

كان صعباً تصديق أن أفواج «الجديد» الإعلامية يمكنها أن تنشئ محكمة عادلة، وهي المتورّطة رسمياً في منح شرعية لمن باتت تنتقدهم. عودة إلى أرشيفها تكشف احتفاءها المستمرّ بالنائب حسن فضل الله، «سيّد ساحة النجمة على بياض» الذي لم يطالَب يوماً بطرح الثقة بأحد من الوزراء، وترويجها لعملية الاستدانة الأكبر بالعملة الأجنبية التي قادها وزير المالية السابق علي حسن خليل عام 2015 مبدية سرورها بـ«ثقة الأسواق العالمية بلبنان». هذان المثالان العالقان في الذاكرة عن خطاب «الجديد» (السابق)، بالإضافة إلى عشرات المقابلات المدفوعة الثمن التي أُجريت خلال فترة الانتخابات النيابية، من دون أن ننسى «الحلقات الخاصة» التي تطلّ بها بين وقت وآخر (الرئيس سعد الحريري، النائب جبران باسيل، النائب السابق وليد جنبلاط)، تؤكد ما نعرفه: «الجديد» ليست جمعية خيرية. المشكلة هي في أن الجمهور بدا كأنه لا يعرف، فكأن يتفاجأ كلّ مرة، ليخوض على مدى سنوات معارك متفرّقة مع قناة تُحسَد من منافساتها عليه. ولوقت قصير، كان يمكن القول إن هذه المعارك هي جزء من المشهد العام المطلوب، لأن كلّ سجال يقع بين الطرفين كان يُكسب القناة نسب مشاهدة أكثر ارتفاعاً، في محظور «استفزاز» جمهورها التقليدي كما حصل مثلاً عندما قدّمت «قدح وجمّ». هذا البرنامج الساخر تخلّلته فقرات لا يشبه مضمونها تاريخ القناة ولا سمعتها، مثل نظرتها إلى السوريين مثلاً، أو تجرؤها على المقدسات، أو ما وُصف بالسخرية من الإمام موسى الصدر، ومع حركة أمل ومع السوريين. الطرابلسيون احتجّوا وهدّدوا بقطع البث فاعتذرت منهم القناة، وكذلك فعلت بذكاء مع «محبي السيد موسى الصدر»، في حين بقيت الأغنية المسيئة إلى اللاجئين السوريين من دون اعتذار لأن أحداً لم يهدّد القناة بشيء.

> السياسة إذاً، هي العامل الأساسي في استقطاب «الجديد» للجمهور.

> كل سجال يقع بين القناة وجمهورها كان يُكسبها نسب مشاهدة أكثر ارتفاعاً

وبما أن «الجديد» هي القناة الأبرز في تبنّي خيار المقاومة، بعد «المنار»، استطاعت أن تستقطب جمهور المقاومة بنسبة كبيرة وتبقيه وفياً لها. ولم يغيّر الموقف الذي اتّخذته ضد النظام السوري مع بداية الأحداث في سوريا مطلع عام 2011 كثيراً في العلاقة بين الطرفين، فبقيت الانتقادات التي ربطت موقف القناة بمصالح رئيس مجلس إدارتها تحسين خياط خجولة، وكذلك الأمر مع بروز ظاهرة الشيخ أحمد الأسير في عام 2012 واستضافته في حلقة خاصة (تعرّضت القناة لاعتداء، تلاه اعتذار من القناة عن التحريض الطائفي الذي مارسه ضيفها على هوائها)، إلى أن خرجت القناة بموقفها اللافت مع بدء الحرب على اليمن في أيار 2015 لتتهم حزب الله وأمينه العام بتاجيج الحروب والانجراف إلى التوتر لأنه (نصر الله) «عندما يمني اليمنيين بالنصر والقتال فإنّ دعوته تلك ستضرب يمنياً بأخيه اليمني».

منتقدو المحطة استاؤوا من «فمع» مراسليها للمواطنين الرافضين تحييد أمين عام حزب الله عن شعار «كلن يعني كلّن»

«دكانة الجديد»

يومها ولد شعار «دكانة الجديد»، الذي أشعل حرباً على مواقع التواصل الاجتماعي بين القناة والمعترضين على أدائها من جمهورها من دون أن يتطوّر الأمر إلى قطع البث؛ القطع، كتدبير «عقابي» اتُّخذ مطلع عام 2017، بالتزامن مع بثّ القناة تقريراً يتناول نائب «حركة أمل» هاني قبيسي وما ورد في «قدح وجمّ» عن السيد موسى الصدر. حُجبت القناة نحو سبعة أشهر، على وقع قصف كلامي ناري في مقدمات أخبار كلّ من «الجديد» و«أن بي أن»، ولم يكن يمكن يومها تبرير هذا «العقاب» الطويل على أنه خيار الجمهور وليس قرار سلطة الأمر الواقع فقط، بخلاف ما هو حاصل اليوم. وبخلاف ما هو حاصل اليوم أيضاً، لا تبذل «الجديد» محاولات جدية للصحة، بل يعكس خطابها تحوّلاً سياسياً لافتاً يؤشّر إلى وجود بديل مادي يمكّن من الاستغناء عن الجمهور، خصوصاً في ظلّ انهيار شبه كامل لسوق الإعلانات. يُضاف إلى ذلك أن الوصول إلى المناطق اللبنانية لم يعد مقتصراً على خدمة «الكابلات». حضور القناة على يوتيوب يحقّق لها نسب مشاهدة جيدة، ومردوداً مالياً، ما يشعرها بالقدرة على تعويض غيابها عن الشاشة الصغيرة بالانتقال إلى شاشة الهواتف الذكية. وللمفارقة، هي الهواتف نفسها التي تنشأ، عوامل القوة فيها بين الطرفين تقترب من التعادل حتى الآن، لكنها قد لا تكون النهاية في ظلّ التحوّلات المتسارعة التي لا يزال يشهدها القطاع.

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

النبطية وكفررمان: «علّ الموسيقى علّ»

آمال خليل

لم ينسحب اليأس على وجه ميرنا بشارة التي لا تزال، منذ عام كامل، تداوم في مقر «ثورة النبطية» في خيمة بجانب مبنى السرايا. تحتفظ المتخصصة بالمسرح العلاجي والتنمية البشرية بقسط من الأمل بالتغيير. ليس بتغيير النظام الطائفي والفاسد فقط، بل بتغيير نظام العقلية الذي يتحكم بحريتها الشخصية من سماع الموسيقى إلى انتقاد أداء حزب الله وحركة أمل.

خرجت ابنة النبطية (45 عاماً) من رحم الجنوبيات اللواتي قارعن الإقطاع والاحتلال. تقمّصت انتفاضة مزارعي التبغ في كفررمان عام 1972 وانتفاضة العاشورائيين ضد جيش العدو في النبطية عام 1983. من هنا، لم تجد أن انتفاضة 17 تشرين 2019 غريبة عن تركيبة أجدادها. قبل ذلك، مارست بشارة انتفاضتها الدائمة لتطويب مدينتها دينياً كـ«مدينة الحسين»، قبل رفع الذلّ عن أهلها من مكبات النفايات العشوائية إلى ابتزاز الناس بلقمة العيش والطبابة والتعلم والخدمات. نُبذت ميرنا بسبب آرائها الاعتراضية. أسقطت عليها أحكام ذكورية وفتاوى أخرجتها عن دينها. «شيوعية، ملحدة، كافرة، تسعى إلى إعادة النبطية إلى زمن الجاهلية والحفلات الصاخبة والكحول». ومن النصائح التي نقلها الجيران والأقرباء لأمّها الثمانينية «لا يجوز لابنتك أن تنام في الشارع. عيب». لم ترضخ بشارة للنصائح التي تحوّلت بعد ذلك إلى تهديد. طردت من عملها ولا تزال حتى الآن بلا دخل. اضطرت إلى تغيير مكان سكنها بعد المضايقات والأذى الذي تعرضت له من الجيران الموالين لأحزاب السلطة. حتى إنها غادرت «غروب» العائلة على «الواتساب».

أبرز وجوه الثورة في ساحة النبطية، كانت الأغاني والأناشيد التي صدحت عالياً في المدينة المحافظة. بعيد عدوان تموز 2006، قضى عاطلاً عن العمل. وبرغم مغريات الأحزاب للانتساب إليها، رفض ابن الجندي المتقاعد في الجيش الحرية. مع ذلك، كان يصنّف مع أسرته بأنّهم «شيوعيّون» في إشارة إلى أنها تهمة لمن يعترض، برأي البعض. لم تكن مشاركته في «17 تشرين» تجربته الأولى في الشارع. «لا شغل ولا مستقبل. اعطونا بلداً خربان وقالوا لنا أنتم جيل فاشل». تنقّل هادي في أكثر من مهنة. بعد تعافيه من إصابته، قرر مغادرة بلدته زوطر الغربية إلى بيروت، بعيداً عن الضغوط المحلية. استأجر باص ركاب وشغّله قبل أن تعطّله أزمة كورونا وتعيده عنوةً إلى منطقته.

لم تستطع ساحة كفررمان الصامدة عند دوار كفررمان، كما جارتها ساحة النبطية، تغيير النظام أو حتى معالجة الأزمات المحلية على صعيد البلديات والمجتمع المحلي. برجاوي نفسه تعرض للضرب مع ثلاثة من رفاقه لدى محاولتهم الدخول إلى معمل الكفور لمعالجة النفايات المتوقف عن العمل، بعد تراكم النفايات في الشوارع. مبادرة الأربعة لم يعقبها مبادرات جماعية للضغط في الأزمات المعيشية، حتى تحوّلت سمة الساحتين إلى حزن عام يتلاقى فيه المعارضون والمستقلون لسياسة أمل والحزب في المنطقة، من دون أن يتعرّض أحد لهم. وهذا وحده قمة الإنجاز.

الذي ضرب بالة حادة على رأسه ورقبته، دخل في غيبوبة قبل أن يستفيق ويظلّ عاجزاً عن الحركة لثلاثة أشهر. حتى الآن، لم يستطع استيعاب «الخطيئة» التي ارتكبها بمشاركته في تظاهرات النبطية، لكي يبادر ثلاثة شبان يعرف هوياتهم إلى الاعتداء عليه. حينها، كان هادي عاطلاً عن العمل. وبرغم مغريات تدريجياً على تلك الظواهر التي كانت «اعتيادية تعكس التنوع السياسي والثقافي والديني في الجنوب»! تحوّل الساحة إلى مهرجان يومي يمتدّ لساعات الليل ويجمع شباناً وشابات يغنّون ويرقصون، كان الدافع الأول لهجوم عناصر من الحزب وأمل وشرطة بلدية النبطية واتحاد البلديات، على الساحة بعد أقل من أسبوع على بدء الحراك «الذي حاول تغيير وجه النبطية». أثر الاعتداء، الذي يسمّيه المعتدى عليهم «غزوة بدر» على المتظاهرين والمتظاهرات بالضرب والآلات الحادة والشتائم والتهديد، لا يزال يوغل في النسيج الاجتماعي في النبطية وفي البلدات التي يتحدر منها المعتدى عليهم. «كأنها وقعت بالأمس» يقول محمد برجاوي الذي يستعيد بمرارة يوم 23 تشرين الأول عندما وقف بمواجهة مع أقربائه وجيرانه وأصدقائه. «كان يعلم المعتدون هوية كل واحد منا. نحن أبناء منطقة واحدة. متى أصبحنا عملاء سفارات ومدسوسين؟ فقط لأننا قلنا لا بوجه التجاوزات؟». برغم مرور عام، رفض محمد وكثر سواه، مبادرات الصلح التي روّج لها مسؤولون حزبيون «لطيّ الصفحة وفق معادلة عدم إزالة الخيمة مقابل ضبط الشعارات ضد الحزب وأمل وخفض صوت الموسيقى».

لا يكفي هادي نور الدين (21 عاماً) اعتذار ليطوي الصفحة. الشاب الذي ضرب بالة حادة على رأسه ورقبته، دخل في غيبوبة قبل أن يستفيق ويظلّ عاجزاً عن الحركة لثلاثة أشهر. حتى الآن، لم يستطع استيعاب «الخطيئة» التي ارتكبها بمشاركته في تظاهرات النبطية، لكي يبادر ثلاثة شبان يعرف هوياتهم إلى الاعتداء عليه. حينها، كان هادي عاطلاً عن العمل. وبرغم مغريات تدريجياً على تلك الظواهر التي كانت «اعتيادية تعكس التنوع السياسي والثقافي والديني في الجنوب»! تحوّل الساحة إلى مهرجان يومي يمتدّ لساعات الليل ويجمع شباناً وشابات يغنّون ويرقصون، كان الدافع الأول لهجوم عناصر من الحزب وأمل وشرطة بلدية النبطية واتحاد البلديات، على الساحة بعد أقل من أسبوع على بدء الحراك «الذي حاول تغيير وجه النبطية». أثر الاعتداء، الذي يسمّيه المعتدى عليهم «غزوة بدر» على المتظاهرين والمتظاهرات بالضرب والآلات الحادة والشتائم والتهديد، لا يزال يوغل في النسيج الاجتماعي في النبطية وفي البلدات التي يتحدر منها المعتدى عليهم. «كأنها وقعت بالأمس» يقول محمد برجاوي الذي يستعيد بمرارة يوم 23 تشرين الأول عندما وقف بمواجهة مع أقربائه وجيرانه وأصدقائه. «كان يعلم المعتدون هوية كل واحد منا. نحن أبناء منطقة واحدة. متى أصبحنا عملاء سفارات ومدسوسين؟ فقط لأننا قلنا لا بوجه التجاوزات؟». برغم مرور عام، رفض محمد وكثر سواه، مبادرات الصلح التي روّج لها مسؤولون حزبيون «لطيّ الصفحة وفق معادلة عدم إزالة الخيمة مقابل ضبط الشعارات ضد الحزب وأمل وخفض صوت الموسيقى».

لا يكفي هادي نور الدين (21 عاماً) اعتذار ليطوي الصفحة. الشاب

(على حشيشو)

من دوّار إيليا إلى... «بيت صغير بكندا»!

آمال خليل

في يوميات صيدا، عاد إيليا «إشارة سير» وليس ساحة ثورة، بعد أشهر قليلة على «17 تشرين». التقاطع الواقع عند منتصف أوتوستراد صور - صيدا - بيروت، عاد إلى طبيعته. تقاطع سيارات يتوسط «لولات» والمصارف، تحوّل بفعل الثورة إلى حيز عام جمع الصيداويين والجنوبيين في نقطة تلاق وطنية وسياسية في عاصمة الجنوب، وكرنفال احتفالي استرزق منه فقراء المدينة والباعة المتجولون. في الذكرى الأولى لاندلاع ثورة «17 تشرين»، لم يضرب جميع أهل الحراك موعداً في إيليا. التحركات ستكون ناقصة. وجوه الساحة الأبرز ستكون غائبة، إما لسفر أو لهجر. من على بعد آلاف الأميال، سيمر على غنى صالح عبد الثورة الأول وهي في كندا. لن تملك الوقوف على شرفة بيتها الصغير وتصرخ «يا ثوار»، كما كانت تفعل على مسرح ساحة إيليا وهي تفتتح الاحتفالات الليلية. نهاية شباط الماضي، غادرت الشابة (27 عاماً) إلى بلد «يعاملني كإنسان»، رغم أنها لم تفكر مسبقاً لا قبل الثورة ولا بعدها، بالإقامة في الخارج. «جرّبت أشياء كثيرة في لبنان لأتمكن من تحقيق طموحي وأحلامي والصمود بوجه التحديات». قبل سفرها، عملت في أربع مهن مرة واحدة لأكثر من 15 ساعة يومياً. قرّرت السفر نهاية العام الماضي مستفيدة من حيازتها جواز سفر أجنبياً «عندما وصلت أنا والثورة إلى طريق مسدود وعندما تعمّقت أكثر برفاق الساحات في لبنان عموماً ووجدت ميل غالبيتهم إلى زعمائهم». توصلت إلى خلاصة: «ساسافر واستمر بالنضال من الخارج. نحن في لبنان، نحتاج إلى جيلين على الأقل لنصبح جاهزين للتغيير». واجهت غنى انتقادات لاذعة ممن كانت تحثهم على البقاء في الساحات. تتفهّم لكنها «تعبت. أنجزت في كندا في سنة واحدة، ما لم أنجزه بسنوات في لبنان». انفجار مرفأ بيروت قضى على آخر آمال غنى بالتغيير. سرعان ما لحق بها أشقاؤها. «أصبحنا عائلة هنا. لن أعود إلى لبنان لأعيش مذلولة فيه حتى لو متُّ».

على خطى ابنة حارة صيدا، سار رفيقها في منبر ساحة إيليا الصيداوي علي الإبريق، نحو الغربة. صاحب نداء «ليلي واقف عالرصيف ما معك حقو للرغيف»، يدعو فيه المضطهدين إلى الثورة، اضطر إلى السفر بعد أن فشلت ثورته في تأمين ثمن الرغيف. ابن الـ 28 عاماً اختار «سيئ الغربة بدل اسوأ الوطن. قمع العام الماضي مستفيدة من حيازتها جواز سفر أجنبياً «عندما وصلت أنا والثورة إلى طريق مسدود وعندما تعمّقت أكثر برفاق الساحات في لبنان عموماً ووجدت ميل غالبيتهم إلى زعمائهم». توصلت إلى خلاصة: «ساسافر واستمر بالنضال من الخارج. نحن في لبنان، نحتاج إلى جيلين على الأقل لنصبح جاهزين للتغيير». واجهت غنى انتقادات لاذعة ممن كانت تحثهم على البقاء في الساحات. تتفهّم لكنها «تعبت. أنجزت في كندا في سنة واحدة، ما لم أنجزه بسنوات في لبنان». انفجار مرفأ بيروت قضى على آخر آمال غنى بالتغيير. سرعان ما لحق بها أشقاؤها. «أصبحنا عائلة هنا. لن أعود إلى لبنان لأعيش مذلولة فيه حتى لو متُّ».

على خطى ابنة حارة صيدا، سار رفيقها في منبر ساحة إيليا الصيداوي علي الإبريق، نحو الغربة. صاحب نداء «ليلي واقف عالرصيف ما معك حقو للرغيف»، يدعو فيه المضطهدين إلى الثورة، اضطر إلى السفر بعد أن فشلت ثورته في تأمين ثمن الرغيف. ابن الـ 28 عاماً اختار «سيئ الغربة بدل اسوأ الوطن. قمع العام الماضي مستفيدة من حيازتها جواز سفر أجنبياً «عندما وصلت أنا والثورة إلى طريق مسدود وعندما تعمّقت أكثر برفاق الساحات في لبنان عموماً ووجدت ميل غالبيتهم إلى زعمائهم». توصلت إلى خلاصة: «ساسافر واستمر بالنضال من الخارج. نحن في لبنان، نحتاج إلى جيلين على الأقل لنصبح جاهزين

(على حشيشو)

> من لم يسافر أو لم يستطع من ثوار إيليا تبدلت أولوياته

صور
ثورة الدوّار بمن حضر

لم تفلح محاولات بلدية صور استعادة دوار الاستراحة عند مدخل صور الشمالي الذي وضعت «ثورة 17 تشرين» يدها عليه منذ عام. لا تأبه البلدية، المحسوبة على حركة أمل، لتأثير عشرات الشبان والشابات الذين يلتقون بين الحين والآخر في الخيمة الصغيرة التي تتوسّط الدوار. كلّ همّها استعادة الدوّار الذي صار اسمه منذ عامين «دوّار العلم»، بعد تثبيت سارية ضخمة للعلم اللبناني قبالته وتحويله إلى حديقة خضراء مزهرة كلّفت الصندوق البلدي حوالى 40 مليون ليرة. بالنسبة إلى البلدية، ومن خلفها مناصرو حزب الله وأمل، استقطب دوار العلم الذي كان يزيّن في المناسبات، ولا سيما في عيد الميلاد، أكثر مما استقطبت الثورة طوال عام كامل. يشير الخصوم إلى مجموعة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، تداوم في الخيمة يومياً. «مش محرزين لكي تخصص لحمايتهم قوة من الجيش اللبناني». تلك القوة لا تبرح المكان منذ عام بعدما تعرّض الحراك لهجوم من مناصري أمل، فضلاً عن المواكب السيّارة التي سيّروها حول الدوار لترهيب المعتصمين. بعد مفاوضات بين الناشطين والمسؤولين المحليّين، زال الخطر «الوجودي» عن الخيمة شرط التزام قاطنيها بعدم المساس بالحركة ورنيسها نبيه بري الذي يعتبر صور عرينه الأبرز. الخطر «الوجودي» استحال خلافات داخلية بين المجموعات الناشطة، أدت إلى مغادرة الكثيرين حتى بقي المحسوبون على اليسار والحزب الشيوعي والمستقلون الذين اقتصر نشاطهم على بعض الندوات الحوارية.

لم يعد دوار الاستراحة كما كان. لكن الاستراحة نفسها، رمّمت وعادت أفضل مما كانت بعد إقدام بعض المحتجين على إحراقها في اليوم الثاني لاندلاع «17 تشرين». الحدث الأبرز الذي وسم حراك صور، لا يزال مستمراً من خلال الملاحقة القضائية التي اعتبرها البعض مسيّسة وتهدف إلى الاقتصاص من المشاركين في الحراك. وكانت النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب قد ادّعت على 51 شخصاً بتهمة المشاركة في إحراق «رست هاوس» وسرقتها. حتى الآن، تم توقيف ثلاثين منهم بحسب عضو لجنة محامي الحراك المحامية لمى الأمين. آخر الموقوفين أخلي سبيله بسند إقامة نهاية الأسبوع الماضي بعد ثلاثة أسابيع. أوقف عندما ذهب لتجديد جواز سفره، بموجب بلاغ بحث وتحرّ صادر بحقّه، من دون علمه. في مسار الملف، جرى استجواب الموقوفين وجاهياً أمام قاضي التحقيق في الجنوب. لكن الملف لن يتحول إلى المحاكمة قبل إنهاء استجواب جميع المدّعى عليهم. تتوقّع الأمين مساراً طويلاً من المحاكمة «بسبب العشوائية التي شابت الادعاءات وبدت كأنها عقاب لبلدات وعائلات محددة على خلفية مشاركتها في الحراك». ولفتت الأمين إلى أن الموقوفين برغم إخلاء سبيلهم «لم يعودوا إلى الساحات بداعي الخوف من توقيفهم مجدداً».

ساحة الجيّة
ثورة على طريف الجنوب

لم تثر أيٌّ من ساحات الحراك، الجدل، كما فعلت ساحة الجية. الثورة التي أشعلها بعض شبان برجا والجية والسعديات وإقليم الخروب على أوتوستراد بيروت – الجنوب، فعلت فعلها بالمتنقّلين بين العاصمة والجنوب وجزين والنبطية. لكنها لم تؤثر في النظام الذي يستوي تحت مقصلته قاطع الطريق مع سالكها. مراراً، سعى «ثوار برجا» إلى تبرير سبب قطعهم طريق الجنوب، ولا سيما في أيام الذروة، وجعل الآلاف يعلقون في سياراتهم لساعات في الحر والبرد. لكنّ كثيرين أسقطوا عليهم أحكاماً مذهبية وسياسية. «لم نكن نقطع الطريق ضد ابن الجنوب. نحن مقتنعون بشعار كلن يعني كلن ممن حكم منذ 40 عاماً، ومع محاسبة الميتين منهم قبل الأحياء» يقول أحد أركان الساحة جمال ترّو. هدف الثوار إلى شلّ البلد انطلاقاً من طريق الجنوب «للضغط على الدولة وليس على ابن الجنوب الجوعان مثلنا». كانت ساحة الجية آخر الساحات التي أزيلت قبل أن يتحوّل الحراك إلى قطع الطريق بين حين وآخر، وإلى اعتصامات أمام معملّي ترابة سبلين والجية الحراري. قبل أشهر قليلة، أقفل ثوار الجية عن قطع الطريق. «أصبحنا بمواجهة مع الناس. الموظف المسكين الذي يقبض مليون ليرة ويدفع معظمه تسديد ديون وقروض، كان يهاجمنا بسبب قطع الطريق بدلاً من أن يدعم خيارنا». وبينما يدافع عن مشروعية ثورة الطريق، يستطرد ترّو متمنياً بأن «يذهب الثوار في الثورة المقبلة إلى المكان الصح. بيوت الزعماء والوزراء».

طرابلس ما بعد الانتفاضة: كسر مُحرّمات

ليا القزي

كما لو أنّ «17 تشرين» أزالت الثقاب عن «طرابلس» جديدة. «تراند الثورة» كانت في زيارتها والتقاط الصور في ساحاتها وتناول «كعكتها»... لا يكتمل «السجلّ الثوري» من دونها. من علّب عاصمة الشمال في قالب من الأحكام السلبية المُسبقة، وتعامل معها مُطوّلاً كأيقونة مُنفصل عن البلد، واعتبر أنّ الأحداث الأمنية فيها تعكس «هوية» مساحتها وأهلها، قرّر أنّها هذه المرّة «العروس» التي اكتشفها قسمٌ كبير من اللبنانيين. «طرابلس كانت في الأسبوع الأول غضب الثورة، وليس عروسها»، يُصوّب مسؤول قطاع الشباب والطلاّب في الحزب الشيوعي اللبناني في الشمال، جهاد جنيد. كان لكلّ مجموعة مصالحها في كيفية تظهير حراك طرابلس والاستفادة منه. والتجوّل بين أحيائها كان يعني التعرّف إلى «موزاييك» لا يُشبه قرى أخرى (طرابلس قرية كبيرة، تُسمّى مدينة). نزل إلى الشارع شبّان من الأحياء المُسماة «شعبية»، التقوا مع أبناء الطبقات الوُسطى، الذين كانوا قد شهروا طلاقهم السياسي والاجتماعي مع مدينتهم، فأعادوا وصل ما انقطع. لم يكن وضوح الموقف والشعارات قاسماً مُشتركاً، فالبعض شارك فقط «للترفيه». مُمثلو بعض الأحزاب، كالقوات اللبنانية، أخرجوا عتادهم بسرعة، فظهر على شكل توزيع مياه! أما «عيون» الأجهزة الأمنية والعسكرية، فمكانها دائماً محجوز. رغم تعدّد مُكوّنات صورة الانتفاضة في «الفيحاء»، لا يُمكن القفز فوق «النبض» غير المألوف الذي ظهر في شوارع المدينة، ولا سيّما في الأيام الأولى. قد يكون شتم زعيم، وطرده من الساحة، والتظاهر أمام منزله واتهامه بالسرقة وتجويع المدينة، وحرق مصارف، أموراً «مُتوقعة» من «ثورة»، ولكن يُمكن القول إنّه في طرابلس حيث لـ«مال الزعيم» قوّة وتأثير كبيران، كُسرت «مُحرّمات»... هذه من الأمور الإيجابية التي يذكرها جهاد جُنيد في حديثه عن التجربة التي «حرّكت الطبقات المُتضررة بشكل متقدّم وبعيد عن الطبقة السياسية». هل حصل فعلاً هذا الانشقاق؟ «نعم إلى أن وصلنا إلى بداية الأسبوع الذي تلا 17 تشرين فبدأت عملية التنفيس، عبر فرض إيتيكيت لكيفية التعبير وتحديد ما هو المسموح والممنوع، وبدأت تتحرّك المجموعات المُوجهة». مُشكلة طرابلس، بحسب جُنيد، أنّها «عكس المناطق الأخرى، غير مُسيطر عليها من قبل أحزاب السلطة مباشرة، بل عبر الأجهزة الأمنية. الانتفاضة لم تكن مُسيّسة، بل شكّلت بدايتها صدمة للنظام وأجهزته، إلى أن تمكّنت من فهم التحركات في الشارع وقبضت على مفاتيحه». النقد الذاتي حاضر في حديث جُنيد، وهو يشمل كلّ المجموعات الناشطة، «فلم نعرف كيف نحمي الناس عبر توفير بديل لهم، ولم نُقدّم خطاباً سياسياً واضحاً. واليوم نُفكّر، هل فعلاً كنّا منطقيين برفع مطالب إسقاط حكومة وإجراء انتخابات؟ هل الثورة تُطالب أم تتصرّف بطريقة أخرى؟».

> البداية كانت صدمة للنظام وأجهزته، إلى أن تمكّنت من القبض على الشارع

تقريباً، كلّ المجموعات والأحزاب والشخصيات التي نشطت منذ سنة أجرت هذا النقد، يحيى مولود واحد منها. يقول إنّه «لا يُمكن السؤال ماذا نتج عن 17 تشرين: أسقطنا حكومة، أجبرنا على تعيين وزراء على الأقل كفوئين. طرابلسياً، ثبّتنا مُلتقى يجمع المواطنين لنقاش قضايا مُختلفة ويجولون بين الأحياء، فيما كنا نفتقد في البلد لمنطق المساحات العامة. وهؤلاء لا أجندات مُخبّأة لديهم، مثل «مُنتدى طرابلس» الذي تبيّن أنّه تابع لبهاء الحريري». المُرشح السابق إلى الانتخابات النيابية، كان من أوائل الذين نصبوا الخيم في الساحة تحت اسم «طرابلس مش فرعية»، وآخر من أزالها. يتحدّث عن جوّ تغييري بدأ يُتلمّس في المدينة «منذ انتخابات 2018 الفرعية، وتعزّز قبل 4 أو 5 أشهر من 17 تشرين. لمسنا ذلك من خلال التعامل مع الناس، ولكن كان يبقى محدوداً باعتبار المواطن أنّ لديه مصلحة مع القيادات التي تؤمّن حاجاته الرئيسة، ويرى نفسه وحيداً خارج دائرتها، فيسألنا: أنتم ستؤمّنون لي الوظيفة والدخول إلى المستشفى والتعليم؟». لحظة انطلاق الغضب الشعبي، «لم تكن مفاجئة، بقدر ما أكّدت هذا التغيير في النفس العام وازدياد الوعي في خطاب الناس». يقول مولود إنّ هذه إيجابية يُمكن البناء عليها، ولكن السلبيات هي «أننا لم نُنجز التغيير الذي نطمح إليه. نحن في منتصف الطريق». أسباب ذلك يُفنّدها الأستاذ الجامعي سامر حجّار، وهو من مؤسّسي «مدرسة المُشاغبين» (رُفع الاسم على خيمة في ساحة النور، حيث نُظمت نقاشات وندوات، لا تزال مُستمرة عبر تقنية الإنترنت). يقول إنّه «لم نكن نملك خبرة ونضوجاً سياسيين، غياب مفهوم العمل المشترك والتعاون، ولا يُمكن مقارنة حالة خُلقت في أشهر بأحزاب وسياسيين وأجهزة يملكون قدرات مالية وقوة تأثير».

التعقيدات الموجودة في طرابلس، تجعل العمل النضالي فيها أصعب من مناطق أخرى، ولكن «ما يُميزها أنّه أصبح لدينا تلامذة جامعات ومدارس شكّلوا روابط وبدأوا يخوضون النقاشات، إعادة تفعيل النقابات، فكرة النوادي داخل الأحياء وخلق مساحات لقاء... صارت لدينا موجة من المواطنين مُهتمة بالشأن العام». هل هذا يكفي؟ يُجيب حجّار أنّه «إذا لم تنشأ قيادة صلبة تقدر أن تواكب هموم العامة، على صعيد طرابلس ولبنان، لا نكون قد حقّقنا شيئاً. يجب تقديم حلول حقيقية، وطرح برنامج سياسي، والعملية تراكمية».

(مروان طحطح)

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

أين كانوا في السابع عشر من تشرين؟

ليل الثلاثاء في الخامس عشر من تشرين الأول من العام الماضي، اشتعلت البلاد بالحرائق، حتى وصل عددها إلى مئة وثلاثة حرائق، بحسب تقرير الدفاع المدني. في تلك الليلة أيضاً، توفي المتطوع في الدفاع المدني سليم أبو مجاهد اختناقاً في بلدة بتاتر، حيث تُرك هؤلاء لقدرهم، بلا معدات. كان موت سليم الشرارة التي أشعلت غضب الناس، بعدما شهدوا الفضيحة المدوية، إذ كانت الأحراج تحترق فيما طائرات الإطفاء «سيكورسكي» متوقفة منذ ثلاث سنوات لعدم تأمين قطع الغيار لها. لم يكد يومان يمضيان على تلك الاحداث، حين اشتعلت شرارة جديدة من وسط العاصمة في 17 تشرين الأول عقب الاقتراح الشهير لمحمد شقير، وزير الاتصالات آنذاك، بفرض ضريبة على اتصالات تطبيق «الواتساب». كانت تلك الشرارة الثانية التي خرج معها الناس إلى الشوارع. دعوة «عفوية» بدا الناس يتناقلونها عبر «الواتساب» و«events» على موقع فايسبوك كانت كفيلة بحدوث تلك الاحتجاجات التي استمرّت شهوراً. في الذكرى الأولى، لا تزال القصص تروى عما حدث في تلك الليلة. قصص الناس الذين أخرجوا غضبهم دفعة واحدة وما زالوا يحتفظون بتفاصيلها، لكونها شكلت بالنسبة إلى الكثيرين منهم محطة مفصلية في حياتهم. البعض منهم دوّنها في دفتر مذكراته. فيما البعض الآخر يتّكل على طراوة ذاكرته ليعيد سرد أحداث تلك الليلة.

أين كان هؤلاء في ليلة السابع عشر؟ إليكم بعض القصص

اعداد **راجانا حمية**

جاد السليم
(موظف)

كنت في اجتماع عمل، حينما بدأت الدعوات إلى التظاهر تنتشر على موقع «فايسبوك». في تلك اللحظة، شعرت بأن عليّ أن أكون هناك. في المكان الذي حددته الدعوات الفيسبوكية المجهولة المصدر. لم يستمر هذا الشعور أكثر من بضع دقائق، كنت بعدها على جسر الرينغ وسط مجموعة من الناس لا أعرف أحداً منهم. كنا قرابة خمسين شخصاً فقط لا يحملون سوى حناجرهم. بدأنا بإطلاق الهتافات، أذكر منها هتافين «22 و100 كلهن قرطة حرامبي» و«14 و8 عملوا البلدة دكانة». من جسر الرينغ، سرنا باتجاه منطقة الصيفي، ثم عبرنا باتجاه جريدة النهار ومنها إلى باب إدريس، حيث وقع الإشكال الشهير مع مرافق الوزير أكرم شهيب. في تلك اللحظة، لم أعد أعرف من أين تأتي كل تلك الجموع من الناس. ولم نكد نعبر منطقة الحمرا، حتى صار الخمسون متظاهراً ألف متظاهر. مكثنا بعض الوقت في الحمرا، ثم عدنا على الدرب نفسه. الصنائع. سبيرز. رياض الصلح. وهناك، بتنا ليلة الثورة الأولى التي شهدت أولى المواجهات مع القوى الأمنية.

إلهام مبارك
(جمعية تجمّع المرأة اللبنانية)

كنت في منطقة الدامور قبل يومين من الثورة. بقيت هناك لمساعدة المتضررين من الحرائق التي اندلعت في أحراج المنطقة. يوم 17، عدت إلى المنزل، وعند السابعة مساء، كنت أشاهد التلفزيون، عندما انتقلت غالبية المحطات التلفزيونية إلى النقل المباشر من ساحة رياض الصلح وجسر الرينغ. وفي الوقت نفسه، كنت أتلقى الرسائل على الواتساب عما يجري في الساحات وعلى الطرقات. بعد ذلك، لم أستطع البقاء في المنزل، اتصلت بصديقتي واتفقنا على النزول إلى الشارع. نزلت أنا وهي وإبنها. كان المشهد مؤثراً. لم نستطع العبور نحو ساحة رياض الصلح لكثرة الناس. بقينا هناك حتى ساعات الفجر الأولى ثم غادرنا في اليوم التالي.

ايمن ضاهر
(مهندس في انظمة التحكّم)

كنت في المنزل في منطقة الرميلة، حينما وصلت إلى هاتفي دعوات للتظاهر عند السادسة مساءً في بيروت. ولكن، لم أستطع النزول، بسبب انشغالي بعملي. حوالى الثامنة والنصف، وجدت بأن الأمور قد بدأت تتطور وأن ما يحدث ثورة، عندما حزمت أمري وقررت النزول إلى بيروت مع «الرفاق». طوال الرحلة، كنا نتلقى «الإحداثيات» على الهاتف عن وضع الطرقات. عبرنا بصعوبة منطقة برجا ومنها إلى بيروت حيث علقنا في زحمة نفق سليم سلام قبل أن ندلف إلى ساحة رياض الصلح حيث بقينا حتى الواحدة فجراً. وهناك عرفنا من الأخبار التي كانت تصلنا أن بيروت ليست وحدها وأن المناطق كلها بدأت انتفاضتها، عندها عدنا إلى الجنوب.

رولان نصور
(مخطط عمراني وناشط)

في تلك اللحظة، كنا في ساحة رياض الصلح نعمل على التحضير لتظاهرة التاسع عشر بعد الحرائق التي اشتعلت في عدد من المناطق. فجأة، بدأت الدعوات للنزول إلى الشارع، عندها قررنا أن ننضم إلى التظاهرة وأن لا ننتظر حتى تاريخ التاسع عشر. تركنا كل شيء مكانه، ثم التحقنا بالتظاهرة عند جسر الرينغ، حيث كان أول الصدامات مع القوى الأمنية التي كانت سبباً في نزول الناس بكثرة إلى الشارع.

ومنذ ذلك الحين، انطلقت شرارة الانتفاضة.

علي خليفة
(استاذ جامعي)

عندما رجعت بتاريخ الصور المحفوظة في هاتفي، وجدت أقربها الى تاريخ السابع عشر من تشرين هو تاريخ التاسع عشر. أي بعد يومين على انطلاق الاحتجاجات. في تلك الصور، كنت أشارك في التجمعات عند دوار إيليا في صيدا. ربما، كنت قبل ذلك في بيروت، ولكني أذكر بأنني لم أكن أتوقع يومها أن هذا الشعب سيثور ليسقط هذه المنظومة الحاكمة، بالرغم من كل ما كنا نحرص عليه ونزرعه في التربية على المواطنية وإصلاحات الدولة المدنية.

حسين المسكي
(ناشط في الحراك الشعبي)

كنت في المنزل أشاهد التلفزيون عندما بدأ البث المباشر من ساحة رياض الصلح. لم أكترث في بداية الأمر لما يجري، فلطالما ارتبطت فكرة التظاهر في الفترة الأخيرة لديّ بالفشل. بقيت أقلّب بالمحطات، من دون حماسة، إلى أن رأيت صديقي واقفاً فوق سيارة الوزير أكرم شهيب ومن ثم انتشر فيديو مرافق شهيب. فجأة، تغير كل شيء، ونزل الناس بكثافة إلى الشارع «وكبرت القصة مثل كرة الثلج». في حينها، شعرت بشيء لم أستطع توصيفه، مرّ بعدها الوقت بطيئاً. بقيت أقلّب بالقنوات، حتى وجدت نفسي في الصباح التالي في الشارع.

رانيا زغير
(كاتبة قصص اطفال)

أذكر أنه في ذلك التاريخ، كنت أبحث عن طريق مفتوح للخروج من مدينة بيروت إلى بيتي في الجبل. كنت أحاول الهروب بطفليّ مما قد يحدث. كانت سرعة إقفال الطرقات تفوق سرعة الخوف الذي كان قد بدأ يدبّ فينا. حملت طفليّ وبدأت البحث. 3 ساعات قضيناها في تلك الرحلة، فلا نحن قادرون على العودة إلى منزلنا ولا حتى قادرون على الخروج من بيروت. مع ذلك، استطعنا العبور في النهاية ووصلنا إلى بلدة بكفيا. كنا نحتاج إلى دقيقتين قبل الوصول إلى قريتنا، ولكن كان ثمة حاجز. قال لي أحد الواقفين هناك: «بليز مدام ارجعي»، فقلت له بأني لا أعرف طريقاً آخر. عندها، ركب إلى جانبي في السيارة وأوصلني. وفي الطريق إلى البيت، قال لي بأنه موظف في مصرف ويحمل شهادة عليا، ولكنه لا يملك اليوم سوى خيار الوقوف في الشارع.

محمود خليب
(مساعد قضائي)

كنت مع أصدقائي في أحد المقاهي في منطقة عين الرمانة، عندما وصلت الرسالة. فجأة، وجدنا أنفسنا في «الفان رقم 4» المتجه نحو ساحة رياض الصلح. كنا مجموعة من الأصدقاء من خلفيات متنوّعة، ولكننا لم نأخذ ذلك في الاعتبار. نزلنا إلى الساحة لأننا كنا غاضبين على ما كان يحدث في حينها، فقبل يومين فقط، كانت البلاد تشتعل. وصلنا إلى ساحة رياض الصلح بصعوبة بالغة بسبب الازدحام. جلسنا على الرصيف المقابل لـ«فلافل صهيون»، وعند التاسعة بدأوا بحرق الأخشاب وبدأت القوى الأمنية هجماتها بالقنابل المسيّلة للدموع. لم نبق لفترة طويلة هناك، ولكن بعد ذلك اليوم، صار النزول إلى الشارع طقساً يومياً.

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

«الثورة الطالبيّة»: مكتسبات صغيرة

فاتن الحاج

«#طلاب_17_أكتوبر» الاسم الذي اختارته قوى طالبية ويسارية للانخراط في ساحات الانتفاضة، لم يتحول إلى إطار طالبي حاضن يطرح خطة عمل بعناوين سياسية وأكاديمية مشتركة، كما كان مرسوماً. لكن ثمّة قناعة تولّدت لدى المجموعات الطالبية بأن هناك «مكتسبات» صغيرة للطلاب لم تكن لتتحقق لولا «17 تشرين». قضايا الجامعة اللبنانية تحولت إلى قضايا رأي عام. الجامعات أصبحت موصولة بما يحدث خارج حرمها. القضايا السياسية اليومية حلّت طبقاً رئيساً على لائحة اهتمامات الطلاب، لم يعد هؤلاء مفصومين عن واقعهم.

الانتفاضة أوجدت علاقة جدلية بين الشارع والجامعة، فيما الطموح أن تُسهم هذه التجربة في اختيار ممثلين للطلاب قادرين على حماية حقوقهم ومصالحهم، كما تقول الناشطة في تكتل طلاب الجامعة اللبنانية، سكينة بسمة. لا تخفي «أننا غارقون في دوامة ترف النضال نتيجة الانهيار الاقتصادي وكورونا»، لكنها مقتنعة بأن تحفيز العمل الطالبي لجهة ربط أزمة الجامعة بالسلطة السياسية بات أسهل بعد 17 تشرين. على جدول أعمال التكتل في المرحلة المقبلة أولويتان: تكريس المنح الجامعية ومجانية التعليم كحق للطلاب بعيداً عن «صناديق الشحادة» التي تقيمها إدارة الجامعة، والمطالبة بتأمين عدالة التعليم وتكافؤ الفرص من خلال التعليم «أونلاين».

قدرة الطالب على التغيير لا يمكن أن تحصل، كما قالت، في ظل تغييب الانتخابات الطالبية لنحو 12 عاماً والإصرار على التقسيم الطائفي للفروع وتكريس العلاقة الزبائنية. الأكيد بالنسبة إلى بسمة أن العمل النضالي لن يبقى في المدى القريب أسير جدار الفايسبوك وتويتر، إذ لا بد أن نصل إلى مرحلة يصبح فيها الواقع الصحي تفصيلاً أمام القضايا الأخرى.

من مكتسبات 17 تشرين، بحسب الناشط في قطاع الطلاب والشباب في الحزب الشيوعي سمير سكيني، أن يفوز المستقلون في الجامعة اللبنانية الأميركية بـ52 في المئة من مقاعد المجلس الطالبي، وأن يقوم طلاب الجامعة اللبنانية بضغط إعلامي وأسع لمواجهة تعميم رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب الرقم 34 الذي يلزم الطلاب الراغبين بالتسجيل للعام الدراسي الحالي، بكتابة تعهّد بعدم توجيه انتقادات إلى الجامعة والمسؤولين فيها على وسائل التواصل الاجتماعي. والمعركة حول التعميم لا تزال مفتوحة في القضاء، لأن إلزامية التوقيع على التعهد لا تزال تُعد شرطاً للتسجيل في بعض كليات الجامعة وفروعها.

بعد الانتفاضة، بات النقاش ممكناً مع الطلاب، كما قال سكيني، حول ما فعله حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لجهة طباعة 10 آلاف مليار ليرة خلال شهرين لمعالجة خسائر المصارف، فيما الدولة ليست مستعدة لزيادة مليار واحد على احتياجاتها من القرطاسية وأوراق الامتحانات.

بدا لافتاً ما قاله سكيني لجهة أن التعليم عن بعد سيف ذو حدين، إذ يريح أحزاب السلطة، لكونه يحول دون تجمع الطلاب ضمن أطر ديمقراطية في الجامعة.

«الجامعة الأميركية في بيروت وصلت إلى حافة التحولات السيئة جداً بالنسبة إلى نظامها المالي وطبيعتها كمؤسسة تعليمية وأكاديمية من جهة ودورها كساحة للنقاش الحيوي من جهة أخرى». هذا ما أقرّت به الأندية العلمانية في الجامعة. معركة دولرة الأقساط لم تنته بعد. في الأشهر الماضية، بعثت الإدارة برسائل إلى الطلاب عبّرت فيها عن رغبتها بتحويل تسعيرة القسط من 1515 ل.ل/دولار إلى معدل رقمي يقارب سعر السوق في فصل الربيع من العام الدراسي 2020 - 2021. وبحسب الأندية، مارست الإدارة المراقبة المسبقة على نشاطات النوادي الطالبية المسجّلة في الجامعة، عبر إجبارها على توقيع تعهد بعدم نشر أي مواد من دون موافقة الإدارة، إضافة إلى عرقلة الانتخابات الطالبية وتجاهل البدائل الممكنة.

إلاّ أن عضو شبكة مدى الشبابية (تضم الأندية العلمانية في الجامعات الخاصة)، كريم صفي الدين أكد أن طلاب الجامعة سيبنون في التحضير لانتخابات AUB في تشرين الثاني المقبل على نتائج انتخابات LAU وإعادة إحياء الحرية للممارسة السياسية داخل الحرم الجامعي بعيداً عن الاصطفافات. كذلك ستنسق المجموعات الطالبية في الجامعة مع باقي المجموعات في الجامعات بالنسبة إلى الدولرة، باعتبار أن جامعات عدة ستعيد تقييم تسعيرة القسط في الربيع المقبل من دون أن تطرح في المقابل أي مساعدات مالية أو منح دراسية إضافية.

«ما مشي الحال»، هكذا يقيّم منسق قطاع الطلاب في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، الكسي حداد، التجربة الطالبية خلال هذا العام، في إشارة إلى طرح الحلول للقضايا الجامعية «بشكل شعبوي ومجزّأ ومعزول وبلا أي تنسيق بين المجموعات». الدولار الطالبي مثلاً، طُرح للطلاب اللبنانيين في الخارج من دون أن تكون هناك معالجة شاملة للملف وإذا ما كانت هناك حاجة لتشمل طلاب الجامعات في لبنان أو تتحول الأموال لدعم موازنة الجامعة اللبنانية. النقاش مع الأحزاب اليسارية يتطلب أن تكون هناك جرأة لطرح مشروع سياسي واقتصادي شامل، وأن يكون للطلاب تأثير في السياسات العامة وأن لا يقتصر حضورهم على مجرد الفوز في الانتخابات الطالبية.

> دولرة الأقساط ومجانية التعليم وعدالته عن بعد أبرز عناوين المرحلة المقبلة

عام على 17 تشرين: حلم ليلة خريف

مدفوعةً بواقع سياسي وأنموذج اقتصادي مهترئين، كتبت أجيال ثلاثة في المحافظات اللبنانيّة الثماني تاريخ انتفاضة تشرين، حين خرجت في أكبر تجمّع في تاريخ لبنان، ابتداءً من مساء 17 تشرين الأول 2019، بدون أي إطار منظّم كان يجمعها قبل التاريخ المذكور. وقالت كلمتها، برز عدديّاً بين الأجيال في الساحات، الجيل الثالث (أو جيل الألفيّة)، الذي بيّن في تحركاته واحتجاجاته وغالبيّة شعاراته عن إدارة الظهر لكلّ سائد وموروث: الإيديولوجيا الدينيّة والطائفة... والأب؟

أنا «17 تشرين» يا أبي

نسرين حمود

قدّرت «ستاتيستيكس ليبانون» أعداد المشاركين في كلّ الساحات، وقت الـذروة، في انتفاضة 17 تشرين بـ350 ألف متظاهر؛ فقد انفجر الناس في التاريخ المذكور وبعده، انفجاراً عظيماً طالت آثاره وشظاياه كل المساهمين في دفش البلد إلى شفير الإفلاس، والساكتين عنهم، وناهبي المدّخرات (حتى العمر) من المصارف. وبرز عددياً بين المنتفضين، الجيل المولود منذ أوائل الثمانينيات حتّى منتصف الألفية؛ إذا كانت الفئة العمرية بين 18 و21 سنة الأكثريّة المشاركة في الساحات والتجمّعات (46,7%)، وبين 22 و30 سنة (39,7%)، و31 و45 سنة (41%)، و45 سنة فأكثر (28%)، بحسب عينة بحث «ستاتيستيكس ليبانون» المؤلفة من 2400 شخص من كلّ المناطق اللبنانية والفئات العمرية (من 18 سنة حتى 45 منها فأكثر).

ردّد الشبان والشابات «الشعب يريد إسقاط النظام» الممسوك من سبعة رؤوس، فتوجهوا إليهم، قائلين «كلن يعني كلن»، وتوعّدوا بإسقاط حكمهم (يسقط حكم الأزعر). وبيّنوا عن تهميش للهويّة الطائفيّة (شلاح طائفيتك برا)، التي لم تعد عنصرًا أساسيًا في نشأتهم، وعن انفتاحهم على بعضهم البعض، فلم يسأل أحدهم الآخر: «من وين إنت؟»... قبل أن تحصل «التكويعة»، ويأتي رعايا الأحزاب المطروحة من جنة الحكم الحالي، للتصويب على الحكم حصراً، وتوجيه الشعارات في اتجاه الحلقة الأضعف فيه (التيار الوطني الحر ممثلاً برئيسه جبران باسيل)، وبصورة أقل على الحزب الأقوى في السلطة (حزب الله)، ولو أن جمهور المقاومة كان في عداد أوائل المنتفضين قبل أن ينسحب من الميادين، بطلب من الأمين العام السيد حسن نصر الله.

كان شبان وشابات جيل الألفيّة ينشطون، إمّا بصورة فردية، أو في إطار أندية طلابية، أو تجمعات أو حتّى منظمات غير حكومية، وقد واجه بعضهم القادم إلى ساحات الغضب من مناطق «ممسوكة» من أحزاب السلطة، بقبضة من حديد، النبذ والتهديد ومراقبة حساباته على وسائل التواصل. وفي هذا الإطار، بدت ظاهريًا ملامح صراع أجيال، إذ ساءل الشبان والشابات أهلهم عن خياراتهم في الانتخابات، وحمّلوهم مسؤولية الخراب الذي وصل اللبنانيون إليه، بسكوتهم، وخضوعهم للسائد.

«هيبة كسرت»

لم تسلم محاولات سليم (اسم مستعار، 21 سنة) ترك عباءة أبيه ومحيطه الحزبي المتديّن، بدون تهديدات وقمع، فحريّة التعبير في مجتمع قائم في الأطراف يتشرّب الطفل فيه الأيديولوجيا الدينيّة منذ نعومة أظفاره، وسلطة الأب لا تزال فيه قائمة «مكلفة». يقول الشاب إن «مغادرة الضيعة في اتجاه المدينة لغرض الدراسة الجامعية سمح له بالتعرّف إلى جو جديد بعيد عن الإسلام السياسي، كما عزّزت قراءاته أسئلته وسهلت خروجه من الروح الأبوية الكامنة في صلب العقيدة، والحزب»، مضيفاً أن «بوستاته» على مواقع التواصل لطالما عرّضته لشائعات بثّت عنه ولما تزل في الضيعة، شائعات تضرب في الأخلاق وتحطّ من قدره أمام الأهل وأهل الرفاق، «ما جعل الشق مع الإيديولوجيا الدينية يتسع، ولم يعد هناك ما يردمه». 17 تشرين كان «حدثاً عظيماً» في وصف الشاب، الذي يقول: «على رغم إيماني بالفلسفة التشاؤميّة، شعرت بطاقة رهيبة، وأحسست بأن ثمة هيبة كسرت، حين مشيت منفرداً بين جموع تهتف الهتاف نفسه، من دون أن يطلب ذلك منها أحد، فتطالب بإسقاط النظام الطائفي، وبرغيف الخبز الذي هو أكثر قوة من أية عقيدة». ويضيف أن «الحالة العامة أشعرتني بأني غادرت حالة الطفولة، وكسرت القالب الأبوي، لو أن الثمن كان باهظاً».

«علماني دائماً»

أدهم (33 سنة) المنتظم في حراك تغييري سياسي واجتماعي، منذ 2017، كان من الأوائل الذين تجمّعوا في ساحة رياض الصلح، على إثر الإعلان عن الضريبة المضافة إلى مكالمات الـ«واتساب». مرّ انفضاضه عن النظام وأحزابه بزبائنيتها، بمراحل عدة؛ في المراهقة هو تشرّب التعاليم الأولية للعلمانية من أبيه الذي كان منتظماً في صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يتذكر الشاب الثلاثيني أنّه ذهب مرّة إلى «كشاف النهضة» التابع للحزب القومي، ولم يكرّر «الفعلة»، على الرغم من تكرار دعوات الوالد له، إذ لم يستسغ حينئذٍ فكرة «عسكرة» المخيّم الكشفي. ثمّ، في سنوات المراهقة، مرّ الشاب في مرحلة الخضوع إلى أبويّة المجتمع عن طريق البحث عن «دائرة الأمان» داخل الطائفة لأن التمرّد والعزلة عن المجتمع مكلفان لشاب في مقتبل العمر يستهويه الشأن العام، ويرغب في أن يكون فاعلاً في المجتمع، ولا يمتلك أي امتياز أو استقلال مادي أو رفاهية التنقل، الأسباب التي تبقي هامش التحرّك محدودًا ومحصورًا في أطر ضيّقة «كنت دريّئاً يتحفظ، بدون القفز قفزات عالية فوق الأسس العلمانية»، يقول الشاب، مضيفًا أنّ «التحول الكبير جاء في سنة 2005؛ فقد حثتني الحالة العامة إلى المشاركة الفعالة في التظاهرات التي تلت اغتيال رفيق الحريري، بعيداً عن الموقف منه، إذ دغدغت مشاعري الحالة العامة السائدة والنابذة للبعد الطائفي، فجاريت منطلقاتي التي كانت متر سّخة، لكن سرعان ما تبدّدت الآمال، بعد سماع الأخبار عن الحلف الرباعي، وملاحظة أفول إطار 14 آذار، وعودة كل مكوّن فيه إلى إطاره الضيّق»، لافتاً إلى أن هذه الفترة شهدت مناقشات عدة مع الأب وصحبه «الذين كانوا يتجمعون في منزلنا في الفكر القومي، إذ كنت لا أستسيغ ما يقال على لسان المحازبين فيه، وما يتضمّنه من تمييز لأنفسهم وتبيان تفوقهم». التحول الفعلي السياسي والاجتماعي، ومواجهة العائلة الكبيرة والصغيرة، والشرخ مع المحيط تمّ أثناء المشاركة في التظاهرات التي رفعت شعار إسقاط النظام الطائفي (سنة 2011)، في تجربة الشاب، بدون أن يعرف أية مجموعة من المجموعات اليسارية الداعية إلى هذه التحركات، وصولاً إلى 17 تشرين الأول 2019، الزلزال الذي ضرب السلطة، ووثّق الطلاق مع النظام الطائفي، والبعد عن التفاعل مع أية قضية حزبية أو سلطوية أو طائفية».

> **شعرت بطاقة رهيبة حين مشيت بين جموع تهتف الهتاف نفسه من دون أن يطلب ذلك منها أحد**

«بس ع الحريري؟»

يوم أعلن سعد الحريري استقالة حكومته (29 تشرين الأول 2019)، رجع أحمد (24 سنة) إلى منزله، فرحاً، ورافعاً إشارة النصر في وجه أبيه المناصر لـ«تيّار المستقبل»، والذي سرعان ما ردّ عليه، حانقاً: «الثورة بس عالحريري؟!».

يحمّل الشاب جيل أبيه، سواء من حارب منه خلال الحرب الأهلية أو عايش الحرب بدون أن يقاتل فيها، مسؤولية الانهيار الحاصل، إذ لم يتعظ هذا الجيل من الخسارات، بل على العكس من ذلك، أعطى شرعيّة لأمرائها حتّى يحكموا مجدداً زمن السلم، وذلك من خلال انتخابهم في الدورات المتعاقبة، أو انتخاب أحزاب لم تشارك في الحرب لكنها أمعنت في الفساد. يقف الشاب العاطل من العمل موقفاً سلبياً من «المستقبل»، ويقول إنه «جزء لا يتجزّأ من السلطة الفاسدة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه اليوم، وقراراته مرهونة للمحور الأميركي، وهو متورط في لعبة الصفقات، وفي خلفية السياسات الاقتصاديّة المستغلّة». ويتابع الشاب المتحمّس: «أبي يتحمل جزءًا من اللوم، والتركيبة المبني عليها لبنان أيضاً، وبقدر ما هو صعب أن تتغيّر عقلية أبي الطائفية، كذا هو الأمر في شأن تركيبة النظام، لو أن هذا الأخير أذى أبي كثيراً على الصعيد المادي أخيراً، للمفارقة». يتذكر أن أباه كان يردّد في الأيام الأولى من الانتفاضة: «كما أسقطتم الحريري، عليكم بالرئيسين الآخرين (عون وبري) حتى نخلص من التركيبة، ولو أنّه لم يكن مقتنعاً بالانتفاضة، ورأى فيها خسارة فادحة للطائفة السنية»، فأرد عليه إن «ما حصل في الانتفاضة كان من المفترض أن يحصل بعد اتفاق الدورات المتعاقبة، أو انتخاب أحزاب لم تشارك في الحرب لكنها أمعنت في الفساد. يقف الشاب العاطل من العمل موقفاً سلبياً من «المستقبل»، ويقول إنه «جزء لا يتجزّأ من السلطة الفاسدة التي أوصلت البلاد إلى ما

(مروان طحطح)

تقول استنتاجات عالمة الاجتماع مارلين نصر، من مشاركتها في ساحتي رياض الصلح والشهداء، منذ الأيام الأولى لاندلاع انتفاضة 17 تشرين إن «انفجار الجيل الثالث في انتفاضة 17 تشرين، دوّى في وجه سلطة على رأسها أمراء ومشاريع مشايخ وسلالات متكوّنة أصلاً أو هي في طور التكوّن، كلّهم يستخدمون الخطاب الرعوي (الأبوي) في المجال العامّ، ليستلبوا العواطف، فيما هم ليسوا آباءً فلا نرى أولادهم سوى في حالات قليلة، ولا يظهرون لنا كعائلات». لذا، ترى نصر أن «صرخات الجيل الثالث في الانتفاضة لم تتوجّه إلى وجه الآباء بل إلى المسؤولين عن تهميش الآباء وعن قهرهم وعن جعلهم عاجزين عن القيام في تأمين شؤون عائلته. هتافات الشباب تناولت من لا يعرفون سوى تجميع المال وتوريث السلطة». وقد سعى الجيل الثالث، مع الجيل الثاني، إلى تنظيم نفسه خلال الانتفاضة، فتولّدت الجمعيات والتجمّعات داخل الساحات، قبل أن تخترقها الأحزاب وتحرف الهتاف عن وجهته (أي النظام السياسي الطائفي بكليّته)، في اتجاه الحكم (الراهن). إذن، لا قطيعة مع الأب من قبل شبان وشابات الجيل الثالث في ساحات انتفاضة 17 تشرين بحسب تصوّر نصر، بل صرخات وغضب وتجمّعات، في محاولات إنقاذيّة للعائلة (الأب والأم المعيلان اللذان لم يفيدا من النظام، وتفانيا في العمل، لكنّهما على الرغم من ذلك خسرا الوظيفة والمال في الحساب المصرفي.. حتّى الأهل المحازبون كانوا على الهامش في أحزابهم، إن لم يشغلوا موقع عظام رقبة الزعيم في الجسم الحزبي). ومحاولات لإسقاط النظام برؤوسه الممسوكة عن مستقبله المسدود، وانكساحه، فالشباب وعوا أن الأحزاب الطائفية تفكك العائلة، أساس المجتمع اللبناني.

(هيثم الموسوي)

هكذا هُزمنا وسنُهزم مستقبلاً!

زهراء رمال

«مصرف لبنان حامي الحيتان»، «تسقط سلطة رأس المال»، «مصرف على مين عالشعب المسكين». هذه، وغيرها الكثير من الشعارات، تزيّن الجدار الإسمنتي المقابل لمصرف لبنان في الحمرا. الجدار عكس مطالب المتظاهرين وهتافاتهم خلال انتفاضة «17 تشرين» أمام المصرف المركزي، إلا أنّ فشل تلك التحركات في تحقيق المطالب المرجوّة، دفع بالكثيرين ممّن تملّكتهم الخيبة لتغيير وُجهتهم من شارع الحمرا إلى مطار بيروت. محمد نحلة وباسل نعمة شابّان لاحقا حلم التغيير طويلاً، وكانا من أبرز حاملي شعار «يسقط حكم المصرف»، قبل أن يغادرا الأراضي محبطين من هزيمة جديدة. في الأيام الأولى من انطلاق التظاهرات الشعبية، شهد المصرف المركزي في العاصمة بيروت حضوراً متواضعاً من المعتصمين، بسبب تركيز التظاهرات على ساحتَي الشهداء ورياض الصلح. إلا أنّ الأعداد ازدادت يوماً بعد آخر، إثر دعوات كثيفة من ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي لتصويب الاحتجاجات أمام مصرف لبنان. محمد نحلة، وهو ناشط على تويتر، كان من أول دُعاة توجيه بوصلة الحراك نحو المصرف. يؤكد نحلة أنّ اختياره لمصرف لبنان لم يكن عبثياً، بل بسبب خصوصية هذا المكان بالتحديد خلال الأزمة الحالية، «ولأنه يمثّل أحد أهم مراكز الفساد التي لم يلتفت إليها أحد». هتافات ابن الـ37 عاماً ورفاقه، التي كسرت الهيبة المحيطة بالنظام المصرفي لسنوات طويلة، فشلت في إرساء تغيير حقيقي، في ظلّ خسارة اللبنانيين لودائعهم واستمرار رياض سلامة على رأس القطاع المصرفي من دون أي حساب. النتيجة لم تكن صادمة، إذ يعتبر محمد أنّه كان يملك الوعي الكافي لمعرفة أنّ المعركة مع نظام طائفي يبلغ من العمر مئة عام هي أقرب إلى المستحيل. لكن، رغم ذلك، بقي الحلم لديه كبيراً بحرق جدار الفساد، وهو ما حفّزه حينها على مواصلة الاحتجاج، قبل أن يدرك لاحقاً أنّ المعركة مع هذه السلطة خاسرة. هكذا، وجد نفسه مجبراً على اتخاذ قرار الرحيل بعدما خسر عمله بسبب الوضع العام في البلد. كان يعمل على افتتاح شركة خاصة بتنظيم الحفلات والمهرجانات، إلا أنّ تدهور الوضع الاقتصادي أجبره على التخلّي عن مشروعه. ثمانية أشهر قضاها من دون عمل، اعتمد فيها على مدخراته كي يعيل نفسه، قبل أن يجد فرصة عمل في شركة إعلامية في دولة خليجية.

لم تكن لدى محمد نيّات سابقة للهجرة، أصرّ لسنين طويلة على البقاء في لبنان والتظاهر في كلّ الساحات لتوفير ظروف معيشية أفضل. عائلته وأصدقاؤه اعتبروه ساذجاً لأنه بقي في لبنان كل هذه المدّة، لكنه كان يجيبهم بأنه يفضّل أن يقف سنين في ساحات الاعتصام لبناء وطنٍ أفضل، على أن يقف ساعة أمام سفارة كي يحصل على فيزا. إلى جانب تحركات 17 تشرين، شارك محمد في الاحتجاجات عام 2015 ضد أزمة النفايات، كما انضمّ إلى تظاهرات ضد التمديد لمجلس النواب عامَي 2013 و2017، إضافة إلى اعتصامات عديدة لإلغاء الطائفية السياسية، والمطالبة بتطول. لكن 17 تشرين كان القشة التي قصمت ظهر البعير. حلمه الأخير بالتغيير سقط. بالنسبة إليه، لن يتغير وضع لبنان أبداً ما دام «اللبناني مستمرّاً في نفس العقلية والفكر الطائفي والمناطقي». يعتبر أنّ الحقيقة اتّضحت لديه متأخرة، وأنّ هذا البلد لا أمل منه: «أدركت أني كنت منفصلاً عن الواقع. أكثر من 20 عاماً قضيتها وأنا أتظاهر وأحارب الفساد في بلدٍ يريد الفساد. هذا شعبٌ فاسد يشتم الزعيم الفاسد، ولكنه في الوقت نفسه يسرق المياه

> **17 تشرين فشلت لأنّنا لسنا شعباً واحداً نحن عدّة شعوب لا يجمعها شيء**

والكهرباء ويضحك على من يلتزم بقوانين السير ويضع حزام الأمان». يكمل: «حاولتُ كثيراً ولكنني شبعت من الخيبات. هذا البلد دفن أحلامي، وأنا قدّمت له أكثر ممّا يستحقّ».

محمد لم يغادر لبنان وحيداً. انضمّ إليه الكثيرون ممّن شاركوه حلم التغيير، ووقفوا عاجزين أمام الواقع المرير. باسل نعمة وزوجته عملا بدر كانا من أوائل من شاركوا نحلة في اعتصامات مصرف لبنان. يعتبر باسل أنّ المنظومة المصرفية المتوالفة مع زعماء الطوائف هي أحد أهم أركان الحكم الظالم في لبنان، و«إسقاط هذه العصابة يعني انهيار هيكل الحكم الظالم». كلّ من شاركوا في تظاهرات المصرف يعرفون باسل جيداً، ولا سيما عندما كان يعلو صوته عبر مكبّر الصوت، صارخاً: «يا لبناني وينك شرّف، بدنا نسقّط حكم المصرف». لكنّ الأمر لم ينته كما تمنّى باسل ورفاقه. حكم المصرف مستمرّ، ولم يسقط سوى حلمهم بلبنان أفضل.

بالنسبة إلى باسل، أحبط زعماء الطوائف الانتفاضة عن طريق تفريق الناس وجعلهم في مواجهة بعض. يوضح: «17 تشرين فشلت لأنّنا لسنا شعباً واحداً. نحن عدّة شعوب لا يجمعها شيء. حتى الظلم لا يجمعنا، على العكس يفرّقنا. نختلف على أسباب الفقر والقهر وبالتالي نعجز عن الاتفاق على حل». يرى باسل أنّ 17 تشرين كانت فرصة تاريخية لأي جهة ناضجة وطنية وصادقة لقيادة الانتفاضة والانطلاق بها نحو لبنان يلبّي تطلعات الشعب بفئاته كلها. جهات توهّم هو ورفاقه المحتجّون وجودها، ليكتشفوا لاحقاً أنّ لكلّ أجندته الخاصة، وأنّ أياً منهم لا تتقاطع أجندته مع تطلعات الشعب المنتفض وآماله. «هكذا هُزمنا، وسنُهزم أي 17 تشرين مستقبلاً».

رفقاً بأولاده، أُجبر على إعلان الهزيمة والبحث عن لقمة عيش لهم في الخارج. هي ليست المرة الأولى التي يغترب فيها، فهو عمل في الإمارات سنوات عديدة قبل أن يعود إلى لبنان منذ 8 سنوات بسبب رغبته في تربية أولاده هنا وتأسيس حياة لهم في وطنه. بعد عودته، افتتح باسل مؤسسة صناعية خاصة بتصنيع المعادن واللوحات الإعلانية، إلا أنّ ارتفاع أسعار الموادّ التي يستعملها بسبب انهيار سعر صرف الليرة أدّى إلى انهيار مشروعه. «ما كنت بدي أعمل ثروة، كان هدفي عيش مع عيلتي بوطني بكرامتي بس». كما يؤكد أنّ قرار الهجرة لم يأتِ إلا بعدما تقطعت به السبل وأصبح هو وعائلته على حافة الجوع.

حين فقد ترف الاختيار، حزم أمتعته وانتقل إلى غانا، إذ لم يعد باستطاعته الاستمرار في «المواجهة غير المتكافئة». باسل الذي يحمل شهادة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سافر وحيداً للعمل في قطاع الصناعة في القارة الأفريقية، تاركاً عائلته في لبنان. «لا يوجد مجال للرضا في الوضع الذي نعيش فيه، لدي عائلة ومسؤوليات. سافرت مكرهاً مكرهاً مكرهاً»، يقول بحسرة.

محمد وباسل لن يعودا إلى لبنان للمشاركة في أي تظاهرات أو «ثورة» مستقبلاً. أغلقوا الباب بإحكام خلف أي إمكانية للعودة، بعدما أُحبطوا من محاولات التغيير الخائبة. حالهم كحال آلاف اللبنانيين الذين غادروا لبنان بشكل نهائي، بحثاً عن جرعة أمل بحياةٍ أفضل فقدوها في وطنهم.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الاتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

مسلسل بندر ــ بوش: مقولات أبا إيبان في تبريــر الخيانة

أسعد أبو خليك *

لم يكن ظهور بندر بن سلطان على شاشة ابن عمّه، محمد بن سلمان، عادياً أو طبيعيّاً. تزامنَ الظهورُ مع ضخّ هائل في محطات النفط، لفكرة وممارسة التطبيع مع إسرائيل والرضوخ للسيادة الإسرائيليّة على المنطقة العربية. والـذي تـابـعَ بـنـدر بـن سلطان، عبر السنوات، لاحظ أنّه تغيّرَ كثيراً ــ منذ صعود محمد بن سلمان ــ عمّا كان عليه من عنجهيّة وصلف وتكبّر. بندر بن سلطان تعرّض بطريقة ما، لما تعرّض له الوليد من طلال من إذلال ومهانة على يد محمد بن سلمان، لكن من دون حجز في فندق أو في جناح منزل، مثل تعرّض له سعد الحريري. أجبرَ محمد بن سلمان، بندر وأخاه خالد، على التنازل عن كميّة من ثروتهما لصالح الحاكم الجديد، الذي لم يكن يلقى التحيّة من أي منهما في زمن بات غابراً. وفساد بندر وأخيه خالد سجّلَ أرقاماً قياسيّة على المستوى العالمي (من قال إنّ النظام السعودي لا يمكن له أن يسجّل أرقاماً عالميّة؟) حتى في الصور، يبدو بندر مختلفاً ونذيلاً ومبالغاً في إظهار وطأة السن عليه. هو يخشى أن يتعرّض لما تعرّض له أولاد عمومته في سجون أو قصور اعتقال محمد بن سلمان. بندر بن سلطان رهينةٌ لدى محمد بن سلمان، كما أنّ كلّ أفراد العائلة المالكة باتوا رهائن عند ولي العهد. أصبح بندر رهن إشارة ولي العهد، يستعين به عندما يرى في ذلك مصلحة له، وبندر يبدو متحمّساً لخدمة ولي العهد والثناء عليه. هذه قصة المسلسل باختصار.

خدمَ بندر سنوات طويلة في واشنطن، ولم يترك وراءه سمعة عطرة. كان معروفاً عنه أنّه قريب جداً من عائلة بوش (ومن هنا تسمية بندر بوش) وأنه يقدّم خدمات متنوّعة للإدارات الأميركيّة، ومن خارج الأقنية الدبلوماسية. لم يتحمّل تركي الفيصل العمل في سفارة المملكة في واشنطن طويلاً، لأنّه كان يكتشف أنّ بندر كان يقوم برحلات سرّية ومهمّات لم يكن هو يدري بها. وبين السفراء العرب، كان بندر معروفاً بتكبّره وصلفه، وأنّه نادراً ما كان يحضر اجتماع السفراء العرب الدوري، وكان يكتفي بإرسال مندوب عنه. كان أقرب إلى مجالس المنظمات الصهيونيّة من مجلس السفراء العرب. بندر كان عرّاب العلاقة المباشرة بين اللوبي الإسرائيلي والقيادة السعوديّة، بعد حرب الخليج في عام 1991، كما رتّب أول زيارة لوفد صهيوني إلى المملكة.

إطلالة بندر الأخيرة كانت واضحة في مراميها: خطوة أخرى للنظام السعودي في تقويض القضيّة الفلسطينية. وفي تقديم وجهة النظر الصهيونية لها. وهذا الضخّ ضد القضية ليس بجديد، فقد عمل النظام السعودي على الإعداد له، منذ 11 أيلول/ سبتمبر على الأقل. وكانت جريدة أولاد الأمير سلمان، «الشرق الأوسط»، السبّاقة في الترويج للمقولات الصهيونية والتطبيع. كذلك، كانت سبّاقة في استضافة عتاة الصهاينة في صفحات الرأي، من العرب والغربيّين. عادل درويش، مثلاً، يحمل اسماً عربيّاً، لكنّه صهيوني بريطاني يميني معروف، وكان من مؤسّسي منظمّة تعنى بمحاربة وجهة النظر الفلسطينيّة في الصحافة البريطانية. واستقت تلك الصحافة الخليجية أسلوب فؤاد عجمي (اللبناني الصهيوني الذي كان يخطب في حفل جمع التبرّعات للصهاينة) في السخرية من الفلسطينيّين ومن قضيّتهم والتعامل معها على أنها خاسرة حكماً، وأنّ ما على العرب إلّا الاعتراف بواقع الاحتلال والقبول بما يُعرض عليهم من مذلّة.

الصحافة السعودية (وهذا يشمل حسابات الذباب الإلكتروني لأنّها ليست إلّا أداة في يد النظام، ما يجعل من التفريق بين الشعب في المملكة وبين النظام ضرورة ماسّة احتراماً لضحايا النظام في السجون وخارجها) كانت سبّاقة في التمهيد لمرحلة التطبيع الخليجي الجاري، وهو لم يكن ممكناً من دون رعاية من النظام. والإدارة الأميركية باتت تعترف بجهود النظام السعودي في تعميم التطبيع العربي. كما أنّ حسابات النظام على مواقع التواصل الاجتماعي، باتت متمرّسة في اجتراح المقولات الصهيونيّة عن القضيّة الفلسطينيّة، والتي تكرّر جهل الخطاب اليمني الانعزالي اللبناني: عن أنّ الشعب الفلسطيني باعَ أرضه، وأنّه هو المسؤول عن إشعال حروب في المنطقة، وأنّه لا يعرف كيف يدير أموره. ولم يكن التطبيع الإماراتي ممكناً من دون هذا التحضير من قبل نظام محمد بن سلمان.

إطلالة بندر كانت للدفاع عن مسار التطبيع بكامله، وهو ابتدأ ــ في مجال تسويغ ظهوره ــ باختلاق قصّة نقد القيادة الفلسطينية للقيادات الخليجية، وكانت هذه الكذبة الأولى من أكاذيب بندر. أوّلاً، إنّ القيادات الفلسطينية (من ياسر عرفات إلى خلفه محمود عبّاس) تجنّبت عبر السنوات توجيه أي نقد للأنظمة الخليجيّة. حتى عرفات، بعدما تعرّض لحصار خانق من الأنظمة الخليجية، بعد احتلال الكويت، تمنّع عن توجيه النقد للنظام السعودي، وكان يوجّه إعلامه للامتناع عن نقد آل سعود. لم يقبل عرفات بالردّ على كلّ الإهانات التي تلقّاها من إعلام آل سعود. صدرت ردودٌ من قبل عصابة أوسلو ضد قرار التطبيع الإماراتي، لكنّ عبّاس أصدر أوامره بعدم توجيه أيّ نقد لحاكم الإمارات (طبعاً هناك مفارقة في أن يعترض محمود عبّاس وعصابته على التطبيع الخليجي، لأنّ التنسيق الأمني الذي تختصّ به سلطة أوسلو هو أعلى مراحل التطبيع). وصائب عريقات تعرّض لإهانات من بندر في مسلسله، لكنّه داب على مخاطبته، بدّل، بلقب «سموّ الأمير». أي إنّ بندر اختلق قصّة هجوم فلسطيني رسمي على قيادات أنظمة الخليج، كي يسوّغ هجومه ضد القضيّة الفلسطينيّة (كما أنّ النظامين السعودي والإماراتي اختلقا قصّة لتفجير الصراع مع النظام القطري).

وبدأ بندر بسرد خيانة «منظمة التحرير» لأنظمة الخليج، بسبب موقف عرفات من احتلال الكويت. هذا ليس مستغرباً، إنّ عائلة آل سعود تتّسم بالحقد والضغينة. هذه عائلة لم تغفر بعد لعبد الناصر هجاءه للأنظمة الرجعية، قبل عام 1967 (توقّف عبد الناصر الضعيف عن هجاء الأنظمة الرجعيّة بعد عام 1967، لأنّه كان يحتاج مرور خمسين عاماً على وفاة عبد الناصر، لا تزال تقرأ في صحافة آل سعود ــ خصوصاً من الأبواق اللبنانية الأكثر طاعة وانحناءً من غيرها ــ حقداً وتصفية حسابات مع عبد الناصر. فليس مستغرباً، إذن، أن يكون النظام السعودي لا يزال حاقداً على عرفات، بسبب موقفه من حرب الخليج.

ويبدأ بندر بالتاريخ، في الإشارة إلى موقف الملك عبد العزيز، كما يمرّ على القيادات الفلسطينية المتعاقبة. ولا يأتي بندر بجديد ــ باستثناء كمّ من الأكاذيب ــ إذ إنّه يعيد تسويق المقولات الصهيونيّة ضد القضيّة الفلسطينية. وفحوى مسلسل بندر المملّ هي مقولة أبا إيبان الشهيرة ــ شهيرة لأن الإعلام الغربي يحبّ الترويج لها ــ ومفادها أنّ الشعب الفلسطيني «لا يفوّت فرصة لتفويت الفرصة». كرّرها بندر بالعربيّة من دون الإشارة إلى مصدرها. ومرّ على أسماء التحالف بين الحاج أمين وهتلر. طبعاً، إنّ التوصيف مغالط، والحاج أمين كان في بداياته حليفاً للاستعمار البريطاني، وعندما طُرد من فلسطين فتّش عن بدلاء، ولم يستقبله إلا النظام النازي العنصري. لا مجال لتبرير سقطة الحاج أمين وجهله بطبيعة النظام النازي. لكن أن يستخدم الأمير السعودي ذلك ضد الشعب الفلسطيني، هو تكرار أيضاً للدعاية الصهيونيّة. ثمّ ماذا عن العلاقة الوطيدة بين آل سعود والنظام النازي. التقى الحاج أمين مرّة واحدة (أو مرّتين) مع هتلر، لكنّ الملك عبد العزيز أرسل مبعوثه، خالد القرقني للقاء هتلر في تموز/ يوليو 1939 في معقل هتلر الجبلي (وهناك فيديو للقاء). وكان الملك يريد تعاوناً عسكرياً مع النظام، كما حاول الحصول على سلاح وإنشاء مصنع للخرطوش (راجع «العالم العربي في وثائق سريّة المانيّة، 1937 ـ 1941»). كان يمكن أن يستمرّ التعاون، لولا أنّ الملك خاف من إغضاب راعيه البريطاني. وقد روى لي السفير الأميركي السابق في الرياض، تشارلز فريمان، أنّه رأى خنجراً مهموراً بالصليب المعقوف، كان الملك عبد الله يضعه في درج مكتبه، وهو مهدي لوالده من هتلر. النظام السعودي، الذي كان يبيع النفط (عبر السوق الفورية) لنظام الأقليّة البيضاء في جنوب أفريقيا والـذي تحالف مع أعتى الأنظمة الرجعيّة في العالم، لا يحقّ له وعظ حركة التحرير الفلسطيني عن صوابية التحالفات. هذا نظام مثل أكثر الحركات رجعيّة حول العالم، فقط للمساهمة في الحرب الأميركيّة ضد الشيوعيّة، ولأنّه شاطر رأي أميركا في كراهية الأشتراكية والشيوعية.

أمّا عن موقف الملك من صعود الخطر الصهيوني، فإنّ رواية بندر أقرب إلى سيرة أبو زيد الهلالي. لقد كتبت المؤرّخة النزيهة، مضاوي الرشيد، عن موقف الملك عبد العزيز من حرب فلسطين، وما سبقها (راجع فصل، «السعوديّة وحرب فلسطين في عام 1948»، في كتاب «الحرب من أجل فلسطين»، تحرير يوجين روغن وآفي شلايم). وموقف عبد العزيز من القضية الفلسطينية، لم يكن له أيّ علاقة بتعاطف مع الشعب الفلسطيني. هذا رجلٌ كان له فهم ضيّق للعلاقات الدولية، وحتى لمفهوم الوطنية (وكان مساعدوه المصريون والسوريّون يكتبون خطبه ومراسلاته). هذا رجل ردّ بغضب على أمين الريحاني، عندما ساله عن الوحدة العربيّة، إذ قال: «ومن هم العرب، حدّنا العرب، قال ذلك وضرب السجادة بقضيب يحمله من الخيزران» («ملوك العرب»، ج. 2، ص. 43). وموقفه من القضيّة الفلسطينيّة كانت تتحكّم به هذه العناصر: 1) عداؤه الشديد للهاشميّين ومنافسته لهم في الزعامة. 2) الولاء المطلق للمُستعمِر البريطاني وتولّيه مصالحه على ما عداها في السياسة الخارجيّة. 3) الخوف من الرأي العام العربي ورأي الفقهاء وقد استخدم هذا العنصر في مراسلاته مع البريطانيّين لتسويغ إطلاق مواقف لفظيّة في تأييد الفلسطينيّين. وخلافاً لمزاعم بندر الكاذبة، فإنّ الملك المؤسّس، كما يسمّونه، صاحب دعوات الجهاد ضد «المشركين»، لم ينصر القضيّة الفلسطينيّة بشيء. لنراجع القرائن.

تتراوح نظرة عبد العزيز المعاصرة إزاء القضيّة الفلسطينيّة بين نقيضيْن: يروّج أنصار المماهنة في الإعلام والمواقع لوثيقة تقول إنّه باع فلسطين. وهذه الوثيقة مزوّرة، وهل فلسطين ملك لآل سعود كي يبيعوها؟ وهناك في الجانب الآخر بندر وأبواق دعاية آل سعود، الذين يزعمون أن عبد العزيز ناصَرَ الشعب الفلسطيني طيلة حياته. لكنّ الحقيقة تختلف عن ذلك. هناك ما ذكرته المؤرّخة البزابيت مورنو في تاريخها لسيرة جون فيلبي (مستشار الملك) والذي قال فيه سفير بريطاني سابق في السعوديّة، إنه منسجم في تناقضاته: يؤيّد شعب فلسطين، لكن يؤيّد أيضاً هجرة اليهود إلى فلسطين. مورنو ذكرت ما ذكرته المراجع، من أنّ فيلبي جالَ في بريطانيا، في أوائل الأربعينيّات، عارضاً مبادرة لمنح فلسطين لليهود مقابل مال لعبد العزيز. يقول توماس ريكس («هل وافق السعوديون على خلق إسرائيل»، «فورين بوليسي»، 12 أيلول/ سبتمبر 2014) إنّه عثر في يوميّات الدبلوماسي البريطاني، أوليفر هارفي، في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 أنّ «حاييم وايزمان التقى بجون فيلبي، رجل ابن سعود (في الغرب يعرفون عبد العزيز باسم «ابن سعود») ومعتنق الإسلام، الذي قال إنّه يعتقد بأنّ ابن سعود يُمكن أن يقبل بمنح فلسطين لليهود، على أن يموّل اليهود ذلك، وأن توافق حكومة صاحب الجلالة على ذلك». لا نعلم ما طبيعة هذا العرض، لكنّه بات جزءاً من تاريخ الملك عبد العزيز.

تطرّق بندر بن سلطان إلى اللقاء الشهير بين فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز. ولدينا رواية أولية مباشرة من المترجم الكولونيل وليم إدة (اللبناني الأصل) الذي حضر الاجتماعات. صحيح أنّ عبد العزيز رفض مناشدة روزفلت للقبول بالمشروع الصهيوني، واقترح تدفيع الألمان ثمن ما حلّ باليهود، ولكنّه لم يطلب أيّ شيء ملموس وسياسي من روزفلت، واكتفى بوعد روزفلت (طبعاً، أخلّ به على عادة حكام الغرب في وعودهم للحكّام العرب الموالين لهم) بأنّه لن يُقدم على سياسة ما نحو فلسطين، من دون استشارة اليهود والعرب معاً. سُرّ عبد العزيز بهذا الوعد، الذي تكرّر في رسالة أخيرة أرسلها روزفلت إليه في ما بعد (وظنّ أنّ الوعد يسري على الإدارات التي ستتبع، راجع بروس رايدل، «ملوك ورؤساء: السعودية والولايات المتحدة منذ روزفلت»، ص. 10). لكنّ المشكلة الكبيرة في اللقاء الشهير تتعلّق بادوية عبد العزيز، إذ إنه بعدما غادر سفينة روزفلت لم يعثر على أدويته، وقدّم للحكومة الأميركية قائمة بـ40 دواءً يحتاجها بصورة يوميّة. راجع طبيب الجيش الأميركي القائمة، ووجد أنّ 210 من بين الـ240 دواءً يحتاجه الملك السعودي، لم تكن إلا عبارة عن منشّطات جنسيّة (مزيّفة وغير متوفرة). لكنّ الجيش الأميركي عاد وعثر على أدوية الملك وأرجعها له. (المرجع نفسه، بروس رايدل، ص. 10).

وفي زمن الانتداب البريطاني، كان عبد العزيز واضحاً في مراسلاته مع الحكومة البريطانية، أنّه لن يفعل ما يمكن أن يؤذي الحكم البريطاني في فلسطين وسياساته الصهيونيّة. هو قال: «إنّ الحكومة السعوديّة لن تقوم بعمل أي شيء يمكن أن يُحرج البريطانيّين قبل أن يتحلّلوا من مسؤوليّاتهما في فلسطين» (مضاوي الرشيد، المرجع أعلاه، ص.239). أي إنّ عبد العزيز لم يتمنّع فقط عن تأييد ثورة الشعب الفلسطيني، بل هو أعان عمليّة قمعها. لقد ضغط عبد العزيز مع غيره من طغاة العرب الموالين لبريطانيا، في حينه، على القيادة الفلسطينيّة كي توقف حركتها في ثورة 1936. والضغط هذا، أدّى إلى وقف الثورة وقمعها من قبل السلطات البريطانية، بعدما كان عبد العزيز وغيره قد وعدوا الشعب الفلسطيني بأنّ بريطانيا ستقدّم له حلاً. وقف المرحلة الأولى من انتفاضة 1936 ـ 1939 هو الذي أدّى إلى هزيمتها في مرحلتها الثانية، وتحوّلها إلى شبه حرب أهلية فلسطينية. لو أنّ الثورة لم ترضخ لضغوط عبد العزيز وأمثاله، كان يمكن لها أن تقضي على المشروع الصهيوني بالقوة، قبل أن يشتدّ الجسم العسكري للحركة الصهيونيّة، وقبل أن تزداد أعداد المهاجرين بصورة كبيرة بعد بضع سنوات. وفي حرب 1948، لم تكن مشاركة الجيش السعودي على ما وصفها بندر في مسلسله. جريدة «ذا تايمز» البريطانيّة كتبت عن المشاركة السعودية في عدد 1 تموز/ يوليو 1948، ووصفت المشاركة بأنّها «مذهلة إلى درجة أنّها لا تستحق التعليق». وأنّ العدد (1200 جندي) يشمل مَن كان موجوداً في مصر. وقالت إنّ «الرجال (السعوديّين) كانوا كلّهم تقريباً غير مدرّبين وبلا جدوى في الحرب العصريّة. وبعضهم لم يكن حتى يعرف أن يطلق النار من بندقية» (مضاوي الرشيد، ص. 241). هذه هي بطولات المتطوّعين السعوديّين في حرب فلسطين، التي استشهد بها بندر بن سلطان.

لكن النظام السعودي أزر الشعب الفلسطيني بالخطب والكلام الكريه: إنّ النظام كان سبّاقاً في ضخّ الخطاب المعادي لإسرائيل من وجهة نظر معادية للسامية. إنّ أجهزة دعاية الصهيونية حول العالم كانت دائماً تستعين بخطاب المملكة السياسي والديني، لإعطاء صورة مشوّهة عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وإحالته إلى استمرار للخطاب النازي. وفي هذا، يمكن للصهيونيّة أن تشكر جهاز النظام السعودي الدعائي عبر العقود الطويلة. ولم يكن الملوك أنفسهم، من بعد العزيز إلى فيصل، في منأى عن بث كراهية اليهود كيهود. وكما تخصّص النظام السعودي بضخّ كراهية ضد اليهود كيهود، عاد وعكس مساره بعد 11 أيلول/ سبتمبر، واكتشفت المملكة فجأة الحكمة من ضخّ فكرة الحوار بين الأديان، والتي لا يريدها إلّا حواراً مع الصهيونية اليهودية والمسيحية فيما يُمعن في قمع المعتقدات الأخرى في المملكة.

كذّب بندر بن سلطان أحاديثه عن عروض مغرية تلقّاها الشعب الفلسطيني ورفضها. لم يُعرض على الشعب الفلسطيني أي عرض مُغرٍ منذ النكبة، ولا عرض. بندر شوّه كلّ العروضات الغربية التي قال إنّها عُرضت على شعب فلسطين، تماماً كما في السردية الصهيونيّة التقليديّة. وهو اختلق عرضاً قال إنّ جيمي كارتر قدّمه لياسر عرفات، لكنّ الأخير رفضه. ليس من أثر لهذا العرض على الإطلاق، ولم يرد ذكره في كتاب ويليام كوانت («مسيرة السلام»)، وكوانت قد فصّل سياسة كارتر نحو الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وكان موظّفاً في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. نفاق النظام السعودي في القضيّة الفلسطينيّة بات موثّقاً، ويمكن مراجعة ما قاله جيمي كارتر عن ذلك في كلمته في جامعة ماريلاند، عندما اعترف بأنّ النظام السعودي كان يشجّعه في مسيرة كامب ديفيد في السرّ، فيما كان يدين المسيرة في العلن (راجع كلمة كارتر في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، على موقع «كرسي أنور السادات للسلام والتنمية»). وكذب بندر، أيضاً، في حديثه عن كلمة الملك فهد في واشنطن في شباط/ فبراير 1985. وكان مفاد كلام بندر أنّ فهد انزعج من فحوى كلام ريغان، في كلمته المكتوبة، إلى درجة أنّه تحدّث في كلمته عن الرياضة فقط. لكنّي عدتُ إلى خطبة فهد في البيت الأبيض على موقع مكتبة ريغان الرئاسيّة، وفهد، بالرغم من حديثه عن الرياضة، فقد ذكر أيضاً ما كانت واشنطن تودّ سماعه: «نريد أن يعيش الجميع بسلام»، وكان هذا الكلام مطلوباً منه للاعتراف بحقّ دولة العدو في العيش بسلام.

لقد أصبح الشعب الفلسطيني وحيداً، ولم تعد الأنظمة العربية تزعم أنّها تؤيّد قضيّته العادلة. بندر استعار أقوالاً غربيّة معادية لشعب فلسطين، عندما قال إنّ القيادات الفلسطينيّة (على سوئها) كانت أسوأ محام لأعدل قضيّة على عكس الصهاينة. لكن، هل نحن في محكمة عادلة؟ هل دول الغرب تشكّل محكمة نزيهة يمكن لأيّ كان عرض وجهة نظره والدفاع عنها؟ وهل دول الغرب لا تحكم إلّا بناء على الحجّة والمنطق؟ لو كان «منظمة التحرير» أفضل القادة وأبلغ الخطباء، لم يكن هناك أيّ تغيير في وجهة سياسات الغرب المعادية لشعب فلسطين. لم يتبنّ الغرب الصهيونيّة لأنّ الحجّة الصهيونيّة انتصرت على الحجّة الفلسطينيّة، بل لأنّ مصالح الغرب اقتضت ذلك، تماشياً مع تاريخ طويل من الاستعمار الغربي، في منطقتنا وفي غيرها. ولم تكن هناك ردودٌ على كلام بندر، حتى من فلسطينيّين (إلا في ما ندر). لم يعد الدفاع عن فلسطين يحفّز، كما في الماضي، وليس له من مردود مادي. والذين أثروا من «منظمة التحرير» في لبنان صمتوا، بعدما كنزوا الذهب والفضّة وشيّدوا القصور، وأصبحوا أدوات في يد أنظمة التطبيع الخليجي. لكن: من هو بندر في تاريخ القضيّة الفلسطينيّة؟ ثم هل له أن يحدّثنا في مسلسل آخر عن تفجير بير العبد وعن صفقة اليمامة؟

* كاتب عربي
(حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

500 شمعة للمستقبل العربي

معن بشور *

يحتفل القيّمون على مركز دراسات الوحدة العربية والعاملون فيه بصدور العدد 500 من مجلّة «المستقبل العربي»، التي استمرّت بالصدور شهرياً على مدى 43 عاماً، رغم كلّ الصعوبات والعوائق التي واجهتها، لا سيما إبان الحرب اللعينة التي عرفها لبنان واستمرت أكثر من 15 عاماً، بل رغم كل أشكال الحصار المادي والمعنوي التي يواجهها المركز، كسائر المؤسسات العروبية الوحدوية الحريصة على استقلاليتها وعدم الارتهان لأحد.

لقد عادت بي الذاكرة، وأنا أتأمّل صورة أسرة المركز تضيء الشموع وتحتفل ببساطة بهذه المناسبة المعبّرة، إلى الأيام الأولى لانطلاق المجلّة التي كان لي شرف المساهمة بأعداد أولى منها، من خلال موضوع «التنظيم القومي الموحّد»، بالإضافة إلى معرفتي بإصرار خير الدين حسيب (أطال الله في عمره) وكان مديراً عامّاً للمركز. أن تصدر المجلّة في كل الظروف التي عاشها لبنان، فلا الحرب الداخلية أوقفتها ولا الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت منعها من الصدور، ولا إغلاق مطار بيروت المتكرّر حال دون شحنها بشتى الوسائل إلى الآلاف من قرّائها على امتداد الوطن العربي، ولا الإشكالات اللوجستية المتعدّدة التي واجهتها وقفت دون تنفيذ «القرار الحديدي» باستمرار الصدور مهما كلّف الأمر...

ويأخذ احتفال القيّمين على المركز (وعلى رأسهم رئيس مجلس الأمناء الحالي الدكتور علي فخرو (البحرين)، ورئيس اللجنة التنفيذية الدكتور أحمد يوسف أحمد (مصر) ومدير عام المركز الأستاذة لونا أبو سويرح (فلسطين)، المضيئة في زمن تعمّ فيه العتمة أرجاء لبنان ووطننا الكبير، وفي جو الحروب المتعددة الأشكال التي يتعرّض لها كل عمل ذي طبيعة وحدوية لإدراك أعداء الأمّة بأن الوحدة العربية هي الأساس في أيّ نهوض للعرب، والسد الذي يصدّ كل هجمات أعدائهم)، معانٍ متعدّدة أبرزها:

1 ـ حين تكون هناك إرادة لا بدّ من طريق تشقه إلى تحقيق أهدافها.

2 ـ إنّ الوحدويين العرب، مهما ضاقت بهم السبل، قادرون على إيجاد الوسائل التي تمكّنهم من حمل راية العروبة والوحدة ومشروعها النهضوي المقاوم.

> **إنّ الوحدويين العرب مهما ضاقت بهم السبل قادرون على إيجاد الوسائل التي تمكّنهم من حمل راية العروبة والوحدة ومشروعها النهضوي المقاوم**

3 ـ إن لبنان، رغم كل ما عاناه وما زال يعانيه، لا يزال قادراً على أن يكون حامل رسالة النهضة في وطنه العربي الكبير، ورسالة الانفتاح والفكر والحداثة في العالم كلّه.

4 ـ إنّ حرص الوحدويين العرب على استقلالية عملهم ورفضهم الارتهان لأي جهة، يساوي وجودهم، وهم يدركون أنّه مهما اشتد الحصار المادي والمعنوي والإعلامي على مؤسّساتهم، إما لضربها أو لإلحاقها بهذه الجهة أو تلك، فإنه لا بدّ من وجود ضوء في نهاية النفق الذي لا بدّ لأمّتنا أن تخرج منه مهما طال الزمن.

وفي حال مجلة «المستقبل العربي» مجلة المشروع النهضوي العربي، حمل الضوء هذه المرة مفكّر وحدوي نبيل من الخليج هو الدكتور علي خليفة الكواري (قطر)، الذي تعهّد بتمويل إصدار المجلّة لمدة أشهر ستّة (قابلة للتمديد بإذن الله) كجزء من مساهمته في حلّ الأزمة المالية الصعبة التي يواجهها مركز دراسات الوحدة العربية.

لقد أعطى الدكتور علي الكواري بمبادرته المضيئة هذه نموذجاً لكلّ مقتدر من رجالات الأمة ونسائها، أن يقوم ولو بقسط بسيط من تحمّل أعباء كل مؤسسة قومية تحمل مشروع النهوض وتعاني حصاراً بسبب استقلاليتها.

فألف تهنئة لأسرة «المستقبل العربي» وأسرة «مركز دراسات الوحدة العربية»، بصدور العدد 500 من مجلّة ساهمت في لمّ شمل المثقّفين العرب وقرّبت بينهم المسافات، وألف تحية للقيمين على المركز منذ تأسيسه، وعلى رأسهم أول رئيس لمجلس الأمناء وهو الراحل الدكتور سعدون حمادي ولكوكبة من خيرة الشخصيات العربية التي لبّت نداء التأسيس، وللمدير العام للمركز على مدى أربعين عاماً الدكتور خير الدين حسيب الذي لا يستطيع أحد إنكار فضله ودوره في بناء هذه المؤسسة المهمّة واستمرارها، ولأوّل رئيس تحرير «للمستقبل العربي» الدكتور الراحل أنيس صايغ (فلسطين) الذي أكد أنّ فلسطين في قلب أي مشروع نهضوي عربي وأي عمل وحدوي عربي.

*كاتب وسياسي لبناني

كالشيو

«ديربي ديلا مادونينا»... حسابات معقّدة في قمّة إيطاليا

تعود عجلة الدوري الإيطالي الى الدوران بعد توقّف دولي دام قرابة اسبوعين بسبب استحقاقات المنتخبات. مباريات مرتقبة ينتظرها عشّاق الكالشيو. حيث ستشهد الجولة الرابعة على ديربي ميلانو المحتدم، فيما يحتضن ملعب السان باولو مباراة قويّة بين نابولي وآتالانتا. فرق القمة بآتمّ جاهزيتها. ماينبغ بموسم تنافسيّ كبير على السكوديتو

حسين فحص

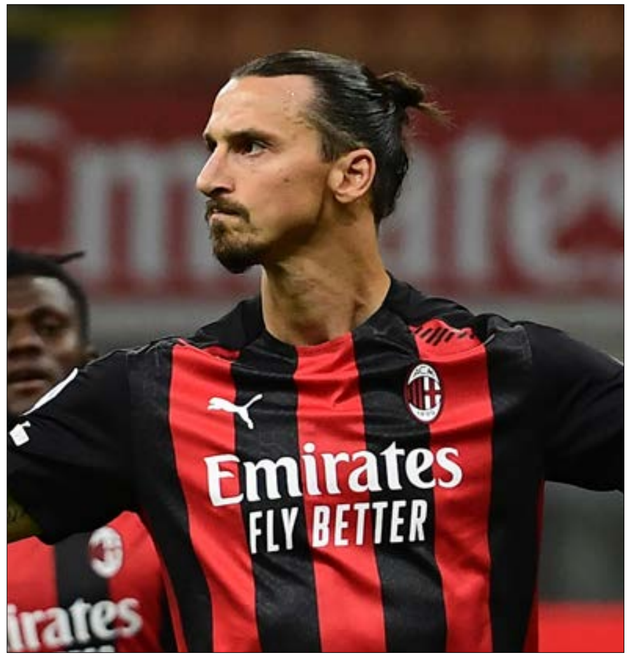

الكفة متساوية بين إنتر وميلان (أ ف ب)

يحلّ نادي إي سي ميلان الإيطالي اليوم ضيفاً على نظيره وابن مدينته إنتر، في قمة الجولة الرابعة من الكالشيو. ستُلعب المباراة على ملعب السان سيرو (19:00 بتوقيت بيروت)، وسط ندّية مضاعفة بسبب التحسّن الكبير الذي عرفه الفريقان أخيراً.

للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، يُلعب ديربي الغضب بحلّة مختلفة. لا طرف مرشّح اليوم على حساب الآخر، الكفّتان متوازيتان، وهما في صدد تقديم أفضل ما لديهما للظفر بالنقاط الثلاث، وتعزيز مكانيهما في مراكز القمة توالياً.

عرف ناديا ميلان مشروعَين مختلفين في الموسم الماضي، كُتب لهما النجاح في توقيت متفاوت ودرجات مختلفة. الإنتر بدأ بقوة كمنافس على اللقب، بينما ارتدى إي سي ميلان حلّته التاريخية فور استئناف كرة القدم بعد التوقف القسري جرّاء تفشي فيروس كورونا.

بعد سنوات عجاف، قرّرت إدارة الإنتر مطلع الموسم الماضي البدء بمشروع يعود بالنادي إلى الواجهة، فاستقدمت المدرب أنطونيو كونتي ومنحته ميزانية ضخمة جلب عن طريقها العديد من اللاعبين البارزين. رغم ذلك، فشل الإنتر في تحقيق لقب الدوري، مكتفياً بالمركز الثاني، كما وصل على الصعيد الأوروبي إلى نهائي «يوروباليغ»، غير أنه لم يظفر باللقب بعد أن خسر أمام إشبيلية (2-3).

لم يكن الإنتر فور تعيينه كونتي مطالباً بالألقاب، خاصةً أن الفريق قد عرف تغييرات شاملة على الصعد كافة، غير أن الانطلاقة المثالية للنيرازتوري حينها جعلته منافساً رئيسياً على الألقاب المحلية بنظر الإعلام والجمهور. بالنسبة إلى الإدارة، كان الموسم الماضي بمثابة «التجربة»، أما الحالي فهو موسم الحقيقة. الإنتر جاهز، وهو مطالب أكثر من أي وقتٍ مضى بتحقيق الألقاب.

عزّز نادي «الأفاعي» منظومته هذا الصيف بعناصر «خبرة»، فاستقدم ظهير روما الكسندر كولاروف، ثم ارتورو فيدال من برشلونة، كما فعّل خيار الشراء للاعبيه المعارين بسلسلةٍ من التخبطات، لكنه تمكّن في نهاية الأمر من بلوغ المركز السادس، ليضمن بذلك بطاقة مؤهلة إلى الدوري الأوروبي.

مع انتهاء الموسم، جاءت التدعيمات على شكل استقدام مواهب شابة مقابل مبالغ قليلة، أو التوقيع مع لاعبين على سبيل الإعارة أبرزهم ساندرو تونالي وبراهيم دياز، وقد نجح الفريق حتى اللحظة في تحقيق ثلاثة انتصارات من ثلاث مباريات.

نادي ميلان هو أحد الفريقين المتبقيين في الدوري الإيطالي اللذين حقّقا بدايةً مثالية، برفقة آتالانتا. على الرغم من احتلاله المركز الثاني بفارق الأهداف حالياً، إلا أن ميلان يتميّز بإنجاز آخر، حيث لم تتلقّ شباكه أي هدف هذا الموسم في الدوري.

تُلعب المباراة وسط غيابات عديدة من الفريقين. إنتر لديه ما لا يقلّ عن سبعة لاعبين خارج المباراة، بما في ذلك سكرينيار واليساندرو لاوتارو، وغاليارديني، اشلي يونغ، يونوت رادو ورادجا ناينغولان. غير متاحين أيضاً بسبب المرض بينما ستيفان سينسي ممنوع من المشاركة بسبب بطاقته الحمراء ضد لاتسيو. على الجانب الآخر، يدخل ميلان اللقاء بدون ماتيو نيكولا باريلا وستيفانو سينسي، ووقّع مع ظهير ريال مدريد السابق أشرف حكيمي مقابل 40 مليون يورو. صفقاتٌ مهمة عادت على الفريق بانتصارَين وتعادل من الجولات الثلاث الأولى في الدوري، وهو يطمح للفوز في مباراة اليوم في محاولةٍ لتجاوز الوصيف الحالي إي سي ميلان.

في الجهة المقابلة، شهد الموسم الماضي نسختين لنادي ميلان. بيولي، كانت الأولى ما قبل التوقف القسري، أما الثانية، الأكثر نجاحاً. فكانت بعد استئناف النشاط الكروي. بدأ ميلان موسمه الماضي بسلسلة انتصارات شاملة، ليتبعها بتعادلَين وخسارة أمام يوفنتوس، قبل أن يعود إلى سكة الانتصارات بفوزٍ كبير على بولونيا (4-1)، ليتبعه بتعادلَين أمام نابولي وإنتر، قبل أن يخسر أمام روما (2-3).

> يتصدّر آتالانتا جدول ترتيب الكالشيو برصيد 9 نقاط بينما يوجد نابولي في المركز الثامن

بعد هذه النتائج، بدأ ميلان يفقد توازنه، وتلقّى خسارتَين متتاليتَين أمام فيورنتينا وجنوى، قبل أن يعود إلى سكة الانتصارات بفوزٍ كبير على بولونيا (4-1)، ليتبعه بتعادلَين أمام نابولي وإنتر، قبل أن يخسر أمام روما (2-3).

لم يكن الإنتر فور تعيينه كونتي مطالباً بالألقاب، خاصةً أن الفريق قد عرف تغييرات شاملة على الصعد كافة، غير أن الانطلاقة المثالية للنيرازتوري حينها جعلته منافساً رئيسياً على الألقاب المحلية بنظر الإعلام والجمهور. بالنسبة إلى الإدارة، كان الموسم الماضي بمثابة «التجربة»، أما الحالي فهو موسم الحقيقة. الإنتر جاهز، وهو مطالب أكثر من أي وقتٍ مضى بتحقيق الألقاب.

عزّز نادي «الأفاعي» منظومته هذا الصيف بعناصر «خبرة»، فاستقدم ظهير روما الكسندر كولاروف، ثم ارتورو فيدال من برشلونة، كما فعّل خيار الشراء للاعبيه المعارين بسلسلةٍ من التخبطات، لكنه تمكّن في نهاية الأمر من بلوغ المركز السادس، ليضمن بذلك بطاقة مؤهلة إلى الدوري الأوروبي.

مع انتهاء الموسم، جاءت التدعيمات على شكل استقدام مواهب شابة مقابل مبالغ قليلة، أو التوقيع مع لاعبين على سبيل الإعارة أبرزهم ساندرو تونالي وبراهيم دياز، وقد نجح الفريق حتى اللحظة في تحقيق ثلاثة انتصارات من ثلاث مباريات.

نادي ميلان هو أحد الفريقين المتبقيين في الدوري الإيطالي اللذين حقّقا بدايةً مثالية، برفقة آتالانتا. على الرغم من احتلاله المركز الثاني بفارق الأهداف حالياً، إلا أن ميلان يتميّز بإنجاز آخر، حيث لم تتلقّ شباكه أي هدف هذا الموسم في الدوري.

تُلعب المباراة وسط غيابات عديدة من الفريقين. إنتر لديه ما لا يقلّ عن سبعة لاعبين خارج المباراة، بما في ذلك سكرينيار واليساندرو لاوتارو، وغاليارديني، اشلي يونغ، يونوت رادو ورادجا ناينغولان. غير متاحين أيضاً بسبب المرض بينما ستيفان سينسي ممنوع من المشاركة بسبب بطاقته الحمراء ضد لاتسيو. على الجانب الآخر، يدخل ميلان اللقاء بدون ماتيو

نابولي X آتالانتا

قبل ديربي ميلانو، يستضيف ملعب سان باولو مباراةً قوية تجمع بين نابولي ونظيره آتالانتا، (6:00 بتوقيت بيروت)، وذلك في افتتاح منافسات الجولة الرابعة من الدوري الإيطالي.

يتصدر آتالانتا جدول ترتيب الكالشيو برصيد 9 نقاط، بينما يوجد نابولي في المركز الثامن برصيد خمس نقاط.

خسر نابولي مباراته الأخيرة أمام يوفنتوس من دون أن تطأ أقدام لاعبيه أرض الملعب. لم يسافر الفريق إلى تورينو حينها بسبب حالتَي إصابة بفيروس كورونا في تشكيلته، وقد تذرّع رئيس النادي بمنع السلطات المحلية سفر الفريق، ما جعله مضطراً للغياب عن مواجهة يوفنتوس. بعد الاتصالات والتحقيقات، تبيّن أن نابولي قد خالف البروتوكول الموضوع من قبل الاتحاد الإيطالي بخصوص تداعيات كورونا، وأنه كان يجب عليه بأن يحضر المباراة، ليُعتبر بعدها خاسراً بنتيجة (3-0) أمام يوفنتوس. ولزيادة «الطين بلّة»، تم حسم نقطة واحدة من رصيد نابولي لعدم حضوره ما جعل حصيلته 5 نقاط من انتصارين وهزيمة.

على الجهة الأخرى، فاز آتالانتا على كالياري (5-2) على ملعب أتليتي أزوري دي إيطاليا قبل نحو أسبوعين، ليعتلي الجدول الإيطالي بالعلامة الكاملة. يمرّ رجال المدرب غاسبيريني بأفضل أيامهم، حيث خسر الفريق اثنتين فقط من آخر 20 مباراة في جميع المسابقات، مسجلاً 15 انتصاراً خلال فترة ذهبية للنادي. الأرقام لا تزال تكتب هذا الموسم أيضاً، حيث أصبح آتالانتا أول فريق في تاريخ الدوري الإيطالي يسجل أربعة أهداف على الأقل في كل من مبارياته الثلاث الأولى من الموسم.

يمرّ الفريقان بفترة جيدة، وهو ما يجعل المباراة مرتقبة. التقى نابولي وآتالانتا وجهاً لوجه في 26 مواجهة سابقة، كان السجل خلالها متساوياً إلى حدٍّ ما، حيث فاز نابولي في 11 مباراة وخسر 10.

الأداء الكبير للفريقين بالإضافة إلى عودة قطبَي ميلان للواجهة من جديد، يهدّد عرش يوفنتوس الذي احتكر البطولة في السنوات الأخيرة.

غابيا وليو دوارتي ولكنه قد يتمكن من استدعاء البيسو رومانيولي في قلب الدفاع. الأهم لنبولي، هو عودة المهاجم زلاتان إبراهيموفيتش بعد تعافيه من فيروس كورونا، ما سيعطي الفريق دفعةً كبيرة خاصةً على الصعيد الهجومي.

يمتلك الإنتر اليد العليا في ديربيات ميلان الأخيرة، حيث يتطلع إلى الفوز بالديربي الخامس على التوالي. ويأمل كونتي أن يصبح أول مدرب للإنتر يفوز بأول ثلاث مباريات له في ديربي المادونينا، لكن ذلك لن يكون سهلاً أمام ميلان. بيولي في مستوياته الجيدة «يجب أن نبدأ الشهر الجديد بالطريقة عينها، بنفس الروح القتالية. أنا متفائل جداً. أعتقد أننا نبني فريقاً قوياً جداً، ويمكننا أن نحلم بأمور كبيرة هذا الموسم، هذا هو هدفنا».

على جهة أخرى وبعدما تجنّب الهبوط في اليوم الأخير من الموسم الماضي، لم يعتقد كثيرون أن أستون فيلا سيكون ثانياً في الترتيب مع ثلاثة انتصارات من ثلاث مباريات في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر.

مدافعه إيزري كونسا واثق من مواصلة البداية النارية ضد ليستر الذي حقق ثلاثة انتصارات قبل خسارة كبيرة بثلاثية على أرضه ضد وست هام يونايتد: «هذه بداية رائعة لنا. نقلنا مستوانا الجيد من نهاية الموسم الماضي، ويجب أن نتابع ونبقى مركزين». وأضاف «أصبحت الكيمياء بين أعضاء الفريق في مستوى أفضل، ونحاول البناء على ذلك في التمارين».

المواجهة على ملعب الاتحاد.

ويخوض فريق شمال لندن بداية مقبولة في أربع مباريات لم يخسر فيها سوى مرة أمام ليفربول حامل اللقب، فيما لقي سيتي خسارة مذلة على أرضه أمام ليستر (2-5) قبل تعادله مع ليدز يونايتد الصاعد (1-1).

ارتياح توتنهام

بدا المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو موسمه بخسارة محبطة أمام إيفرتون، لكن توتنهام لم يخسر بعدها، برغم جدول مبارياته المزدحم قبل فترة التوقف الدولية. فوزه الصادم على ملعب «أولد ترافورد» وضع حدّاً لسلسلة من 8 مباريات في 22 يوماً لفريق شمال لندن، وصل فيها إلى ربع نهائي كأس الرابطة وتأهل إلى دور المجموعات في الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ».

ويقول لاعب وسطه البرازيلي لوكاس موورا إن فريقه راغب بمواصلة

يونايتد لوقف النزيف

وصف سولسكاير خسارة فريقه أمام توتنهام اللندني (1-6)، بأنها مثّلت «أسوأ يوم» في مسيرته مع مانشستر يونايتد كلاعب أو مدرب. يقف «الشياطين الحمر» على باب منطقة الهبوط بعد تلقّيهم 11 هدفاً في 3 مباريات وتبدو ثقتهم مهزوزة. وكان السؤال الدائم قبل بداية الموسم حول هوية المدافع الذي سيلعب إلى جانب هاري ماغواير، لكن بداية أغلى مدافع في التاريخ جاءت صعبة للغاية سلوكياً وفنياً.

وقبل مواجهة يونايتد، يخوض جاره وغريمه سيتي مباراة قوية مع أرسنال الذي عزّز صفوفه بلاعب الوسط الغاني توماس بارتي من أتلتيكو مدريد الإسباني. ورفض مدرب أرسنال الإسباني ميكيل ارتيتا الذي سيلتقي «معلمه» السابق في سيتي ومواطنه جوزيب غواردبولا، الكشف عما إذا كان بارتي سيخوض

رحيله

ضرب فيروس كورونا مجدّداً في الكرة اللبنانية، لكن هذه المرة بدرجة أكبر. «خطف» أسطورة حراسة المرمى اللبنانية عبد الرحمن شباروه الذي فارق الحياة في مستشفى سان جورج بعدما رقد هناك لما يقارب الشهر مصارعاً الفيروس اللعين. رحل شباروه بعد معاناة طويلة. ليس مع المرض فقط، بل مع العوز والفقر والحاجة

كورونا «يهزم» عبد الرحمن شباروه
الموت يخطف و«يريح» أسطورة الحراسة اللبنانيّة

عبد القادر سعد

يظن البعض أن كرة القدم اللبنانية خسرت نجماً من نجومها السابقين مع رحيل الحارس الدولي عبد الرحمن شباروه عن عمر يناهز الـ 77 عاماً نتيجة إصابته بفيروس كورونا. لكن بعضاً آخر قد يرى أن الكابتن عبد «ارتاح». الظنّان يجوزان. الكرة اللبنانية خسرت أحد أساطيرها، والحارس العملاق شباروه ارتاح من عذاب رافقه على مدى سنوات. معاناة كان المرض جزءاً منها، والعوز جزءاً أكبر.

قد لا يكون قسم كبير ممن يتابعون كرة القدم اللبنانية شاهدوا شباروه يزاول كرة القدم، لكن الجيل القديم لا يمكن إلا أن يتذكّره ويتذكّر ما قدّمه في الملاعب اللبنانية.

هو اكتشاف الراحل سمير العدو عام 1953. من الطبيعي حارس من طينة وموهبة شباروه أن يلعب مع أبرز الفرق اللبنانية. لعب مع الأنصار أربع سنوات (1958-1962) والنجمة ثماني سنوات (1962-1970) والراسينغ. احترف في الخارج، فقاد الأولمبي المصري الى إحراز لقب الدوري موسم 1966-1967. جاءت حرب الأيام الستة عام 67 لتنهي مسيرة شباروه في الملاعب المصرية فعاد الى لبنان بعدما فسخ عقده مع فريقه المصري. استمر في الملاعب اللبنانية حتى عام 1983. هو الحارس الذي قال عنه الأسطورة البرازيلية بيليه «لم أشاهد حارساً مثله في حياتي». كان ذلك بعدما لعب ضده في بيروت قبل الحرب اللبنانية.

سنحت له العديد من الفرص لتجربة احترافية أخرى؛ أبرزها مع نادي إنتر الإيطالي عام 1964 بعدما شاهدوه الطليان مع منتخب لبنان ضمن دورة العاب البحر الأبيض المتوسط التي أقيمت في إيطاليا عام 1963. حينها، لم يتمكن مكتشفه وصديق عمره «العراب» أبو علي العدو من أن يتحمّل فكرة خسارته جوهرة حراسة مرمى الكرة اللبنانية. آثر بعدم الرحيل، فبقي شباروه في النجمة.

مرة أخرى تُفتح أمامه باب الاحتراف. ليس فقط اللعب في الخارج، بل المشاركة في كأس العالم 1970 مع منتخب المغرب الذي عرض عليه منحه الجنسية المغربية. هنا تدخّل رئيس نادي النجمة التاريخي عمر غندور وأقنع الكابتن عبد بعدم الرحيل. فرصة جديدة ضاعت عليه. لا شك أن «العراب» العدو والرئيس غندور لم يضمرا الشر لشباروه حين أقنعاه بعدم ترك النجمة. عزّ عليهم أن يخسروه، لكن لا شك أنه مع الأيام قد يكونون ندموا على ذلك. فلو احترف شباروه في إيطاليا أو المغرب لكانت حياته تغيّرت بشكل كامل.

لو احترف شباروه لما عانى ما عاناه في سنواته الأخيرة من عوز وحاجة الى المال. معاناة استمرت حتى ما بعد رحيله، حين عجز ذووه عن إخراج جثمانه من المستشفى لدفنه بسبب إصرار الإدارة على تسديد جزء من مصاريف علاجه خلال الفترة السابقة، رغم أنه كان يعالج على حساب وزارة الصحة. لكن بقي «فرق الوزارة» توجّب على ذويه دفعه وعجزوا عن ذلك. فما كان من الاتحاد اللبناني لكرة القدم إلا أن سدّد المبلغ وخرج الكابتن عبد الى مثواه الأخير حيث وري في ثرى مقبرة الشهداء.

تصدّى أسطورة الحراسة اللبنانية لمئات الكرات والفرص، وحال دون مئات الأهداف، لكنه لم يقدر على التصدي لقسوة الزمن. رحل شباروه بصمت. تذكّره كثيرون أمس بعدما نسوه سنوات. هي حال نجوم الجيل الذهبي القديم الذين يلعبون كرة القدم حباً وشغفاً بهذه اللعبة، وكان المال آخر همومهم. دفعوا وسيدفع غيرهم زمن جحود كثيرين نسوهم أو تناسوهم في خريف عمرهم، فأصبحوا درساً للأجيال القادمة. درسٌ عنوانه: كرة القدم لا تطعم خبزاً.

عانى شباروه في سنواته الأخيرة من المرض... والعوز (عدنان الحاج علي)

بريميرليغ

سبتٌ ممتاز في إنكلترا
ديربي «مرسيساید» يتصدّر المشهد

يشهد افتتاح المرحلة الخامسة من الدوري الإنكليزي لكرة القدم اليوم السبت (14:30 بتوقيت بيروت) قمة بين إيفرتون المتصدر .المفاجأة وجاره اللدود ليفربول حامل اللقب والباحث عن محو سقوطه الكارثي أمام أستون فيلا (7-2) قبل فترة التوقف الدولية. كما يبرز لقاء مانشستر سيتي صاحب البداية المتذبذبة مع ضيفه أرسنال المتجدد ورابع الترتيب (السبت 19:30 بتوقيت بيروت)، فيما يبدو النروجي أولي غونار سولسكاير توّاقاً لانتشال مانشستر يونايتد من سقوطه المذلّ أمام توتنهام (1-6)، عندما يحلّ ضيفاً على نيوكاسل يونايتد التاسع (اليوم 22:00 بتوقيت بيروت).

وكان إيفرتون غريماً لليفربول بالاسم فقط خلال العقد الماضي، إذ لم يحقّق أيّ فوز على خصمه في دربي مرسيسايد في 22 مباراة منذ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2010. لكنّ الفريق الذي يتّخذ من ملعب غوديسون بارك مقرّاً له، سيستقبل حامل اللقب في التاريخ ذاته لكن بعد 10 أعوام. ويتصدّر «توفيز» الترتيب، وهو الوحيد الذي حقّق أربعة انتصارات متتالية وأحد فريقين مع أستون فيلا لم يخسر بعد.

في المقابل، حقّق ليفربول بداية جيدة مع ثلاثة انتصارات بينها فوزان على تشلسي وارسنال، قبل خسارته المدوية أمام أستون فيلا صاحب البداية المميزة أيضاً بثلاثة انتصارات مع مباراة أقل. ومن الأمور التي يبحث مدرب ليفربول الألماني يورغن كلوب عن حلول لها، الهشاشة الدفاعية التي جعلت فريقه ثاني أسوأ دفاع في بريميرليغ، إذ تلقّى 11 هدفاً في أربع مباريات.

انتقد كلوب لاعبيه بسبب الخسارة أمام أستون فيلا (أ ف ب)

اليمن

اكتمال صفقة تبادل الأسرى
نحو جولة تفاوض جديدة

مع اكتمال تنفيذ صفقة تبادل الأسرى المتّفق عليها في مونترو السويسرية، تتّجه الأنظار إلى جولة تفاوض جديدة سرعان ما بدأ التحضير لها، في ظلّ توقعات بأن تشمل عدداً أكبر من الأسرى، بمَن فيهم القيادات الموالية لعبد ربه هادي، والتي لم يفرَج عنها في المرحلة الأولى

صنعاء ـ رشيد الحداد

استقبلت العاصمة اليمنية صنعاء، أمس، 200 أسير نُقلوا إليها على متن طائرتَين تابعتَين لـ«اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، ليصل عدد الأسرى المُفرَج عنهم إلى 671، 70% منهم من

> **تعرّض أسرى الجيش واللجان لتعذيب وحشي في السجون السعودية وتلك التابعة لـ«التحالف»**

أسرى الجيش واللجان الشعبية و30% منهم مختطفون ومعتقلون من قِبَل قوى العدوان ولا علاقة لهم بملفّ أسرى الحرب. وفي المقابل، أفرجت حكومة صنعاء، في المجمل، عن 352 أسيراً من القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، والميليشيات الموالية للإمارات في الساحل الغربي، وميليشيات «حزب الإصلاح» (إخوان) في محافظة مأرب، لتكتمل بذلك صفقة تبادل الأسرى المتّفق عليها في مشاورات مونترو السويسرية أواخر الشهر الماضي، بنجاح.

نجاح هذه الصفقة ربّما يقود إلى مفاوضات جديدة حول ملف الأسرى برعاية أممية. وفي هذا الإطار، جدّدت صنعاء استعدادها الكامل للمضيّ في تنفيذ «اتفاق استوكهولم» المُوقّع في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018، والذي يشمل الإفراج عن 16 ألف أسير من الطرفين، مُكرّرة دعوتها الأطراف المرتبطة بتحالف العدوان إلى التعامل مع هذا الملفّ تعاملاً إنسانياً بعيداً من التسييس. وعلى رغم إبلاغ «لجنة شؤون الأسرى»، مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، استعدادها لعقد مفاوضات جديدة، إلا أن رئيس اللجنة، عبد القادر المرتضى، أكد، في تصريح صحافي أمس، أنه «حتى الآن لا توجد أيّ صفقة جديدة»، لكنه توقع «توسيع نطاق» الصفقة الأخيرة، لافتاً إلى أن «الأمم المتحدة ستُحدّد مكان الاجتماع المقبل وزمانه». وأمل في «أن تتكلّل المساعي الجديدة بالنجاح، وأن تكون الصفقة المقبلة أكبر»، مبدياً «استعدادنا لتقديم كشوفات تتضمّن أسماء جميع الأسرى والمعتقلين، على أن يقوم كلّ طرف باختيار مَن يريد إخراجهم».

في المقابل، أفادت مصادر مقرّبة من حكومة هادي «الأخبار»، بأن «لجنة شؤون الأسرى» التابعة لتلك الحكومة تلقّت اتصالات مكثّفة من مكتب المبعوث الأممي، تصبّ في مصلحة عقد جولة جديدة من المفاوضات، مشيرة إلى أن «هناك ترتيبات يجريها مكتب غريفيث لعقد هذه الجولة قبل انتهاء العام الجاري» ، على أن «تشمل التفاوض حول الإفراج عن شقيق هادي اللواء ناصر منصور، وقائد المنطقة العسكرية الثالثة الموالية له اللواء فيصل رجب، والقيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان، والذين لم تشملهم المرحلة الأولى من الاتفاق، والتي انتهت أمس الجمعة». من جهتها، أكدت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، في تغريدة على «تويتر»، إطلاق سراح 1056 أسيراً من الطرفين، نُقلوا عبر خمس طائرات تابعة لها، بالتعاون مع «الهلال الأحمر اليمني» و«الهلال الأحمر السعودي»، مُعبّرة عن «أملها في أن يكون هذا النجاح خطوة أولى... نحو إطلاق سراح المزيد من الأسرى».

وكان الأسرى المفرَج عنهم (من طرف القوى التابعة للتحالف) أمس، وعددهم 200 (مقابل 150 أطلقتهم صنعاء)، قابعين في معتقلات وميليشيات موالية لـ«الإمارات في الساحل الغربي وفي محافظتَي لحج وعدن، وقد تعرّضوا هناك لأصناف متعدّدة ووحشية من التعذيب النفسي والجسدي، وفق شهاداتهم أثناء وصولهم إلى مطار صنعاء الدولي. وبالمثل، تحدث مدير مكتب رئاسة الجمهورية في صنعاء، أحمد حامد، عن تعرّض أسرى الجيش واللجان الشعبية لضغوط نفسية وتضليل في ما يتعلّق بالأخبار الميدانية والمستجدات. وأشار، في كلمة عقب وصول الدفعة الأخيرة أمس إلى مطار صنعاء، إلى أن «قوى العدوان أصرّت على إخراج أسرى لدينا لا صلة لهم بمعايير الصفقة، لكنّنا قبلنا بذلك حرصاً على إنجاح التبادل»، واعداً بـ«بذل كل المساعي لإنهاء هذا الملف الإنساني الصرف». وأعلن حامد «تكريم كلّ الأسرى المفرَج عنهم، من دون استثناء، ومنحهم رعاية خاصة، وصرف مكافآت مالية لكلّ منهم، وتزويج غير المتزوّجين بعرس جماعي، وتبنّي معالجة المرضى والمصابين».

يجري مكتب غريفيث ترتيبات لعقد هذه الجولة قبل انتهاء العام الجاري (أ ف ب)

مظاهر التعذيب الذي تعرّض له أسرى الجيش واللجان كانت لافتة أثناء وصول عدد منهم محمولين على الأكتاف، وآخرين معوّقين إعاقة كاملة جرّاء التعذيب في سجون السعودية، وتحديداً في سجن خميس مشيط. يضاف إلى ذلك أن سبعة من الأسرى الذين شملتهم صفقة التبادل عادوا جثامين، بعدما فارقوا الحياة من جرّاء التعذيب في السجون السعودية، وفقاً للطبيب الشرعي. كما عاد عدد من الأسرى المفرَج عنهم من سجون «الإصلاح» في مأرب مقعّدين، أو مصابين بالفشل الكلوي. ومن المتوقع أن تُصدر «لجنة شؤون الأسرى» في صنعاء، بعد اكتمال الإجراءات الطبية، بياناً تُفنّد فيه أصناف التعذيب الذي تعرّض له الأسرى المفرَج عنهم.

سوريا

التسرّب من التعليم الحكومي: مليون طالب أمام المجهول

ولّد اعتماد كلّ من «الإدارة الذاتية» الكردية في الشمال الشرقي، وحكومة «الائتلاف المعارض» في الشمال، مناهج تعليمية مغايرة للمنهاج الحكومي، معاناةً لطلاب المناطق التي يسيطر عليها الطرفان، ما أدّى إلى تسرّب أكثر من مليون طالب من التعليم الحكومي، ليصبح مستقبل جيل بكامله مُهدَّداً

الحسكة ـ أيهم مرعي

تجلس ريم (12 عاماً) على مقعد مدرسي في «مدرسة شمس الدين الحسين» في مدينة الحسكة، بعد أن انتقلت مع أسرتها من قرية السعدة على الحدود الإدارية بين دير الزور والحسكة، إلى مدينة الحسكة، بهدف تلقّيها مع إخوتها التعليم الحكومي الرسمي. إلا أن ما توفّر لريم وإخوتها لم يكن ممكناً لآلاف الطلاب من سكّان المناطق الخاضعة لسيطرة كلّ من «قسد» والفصائل المسلحة الموالية لأنقرة، والذين حُرموا تلقّي التعليم الحكومي بعد منعه في تلك المناطق، وفُرضت عليهم مناهج خاصّة بمَن يسيطر على المنطقة.

وتحوّل فرض كلّ من «الإدارة الذاتية» وحكومة «الائتلاف» الموالية لتركيا مناهج تعليمية خاصة بهما، إلى واقع ماسوي يدفع ثمنه سكّان المناطق الخاضعة لسيطرتهما، والتي يُطبَّق في كلّ جزء منها أحد ثلاثة مناهج دراسية: منهاج «الذاتية»، ومنهاج «الائتلاف»، بإضافة إلى منهاج الحكومة السورية في بعض مناطق الحسكة ودير الزور ومنبج. هذا الواقع أدّى إلى تسجيل أرقام قياسية في أعداد المتسرّبين من التعليم الحكومي، على رغم نجاح جهود الحكومة في استيعاب النسبة الأعلى من طلاب محافظة الحسكة ومدينة منبج. إلا أن الآلاف يُسجَّل تسرّبهم في كلّ من ريف حلب الشمالي والرقة وريف دير الزور. وتبرز، هنا، معاناة طلاب مناطق مدينة الرقة وأريافها، وعين العرب وصرين، والمدن الشمالية في محافظة الحسكة، من خلال إصرار «الإدارة الذاتية» على تطبيق مناهجها، مع تطبيق منهاج «اليونسيف» في ريفَي دير الزور الشرقي والشمالي.

وعلى رغم غياب أيّ إحصاءات حكومية رسمية عن أعداد المتسرّبين من التعليم الحكومي، إلا أن أرقاماً تقريبية حصلت عليها «الأخبار» تظهر أن قرابة مليون طالب قد تسرّبوا هذا العام. ووفق إحصاءات «الإدارة الذاتية»، فإن أكثر من 900 ألف طالب يدرسون في أكثر من 4092 مدرسة في مناطق سيطرتها عبر المنهاج الخاص بها، في مقابل قرابة 100 ألف يدرسون في مناطق تل أبيض ورأس العين وعفرين والباب وأعزاز وجرابلس الخاضعة لسيطرة الفصائل الموالية لأنقرة عبر منهاج خاص بالأخيرة أيضاً. كذلك، لا تتوافر أيّ معلومات عن أعداد الأطفال الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، ولم يلتحقوا بالمدارس أصلاً، وينتشرون غالباً في المناطق الريفية في أرياف حلب والحسكة ودير الزور والرقة. وتُبيّن مصادر مهتمّة بالشأن التعليمي أن «إحصاءات الإدارة الذاتية والائتلاف مبالغ فيها، ونسبة كبيرة من هؤلاء الطلاب قد لا يجيدون القراءة والكتابة»، لافتة إلى «عدم وجود أيّ أرقام عن أعداد الطلاب المتسرّبين في محافظة إدلب، بسبب خروج مركز المحافظة عن سيطرة الحكومة، وانتشار مجموعات إرهابية فيها».

منبج الناجية الوحيدة

يدفع طلّاب عين العرب وصرين في ريف حلب، ومدينة الرقة وأريافها، الثمن الأكبر في الالتزام بمناهج «الإدارة الذاتية»، بسبب عدم وجود أيّ مدارس تعتمد التعليم الحكومي، فضلاً عن صعوبة إرسال الطلاب من أبناء تلك المناطق إلى الأرياف الخاضعة لسيطرة الحكومة، لعوامل عديدة، أهمّها صغر أعمار الأطفال، والبعد الجغرافي. وكانت «الإدارة الذاتية» أوقفت عمل جميع المجمّعات التربوية التابعة للحكومة، ومنعت المدرّسين الحكوميين من افتتاح مدارس منزلية، ما جعل منهاج «الذاتية» السبيل الوحيد لتعلّم القراءة والكتابة، فضلاً عن فرض اللغة الكردية في أجزاء من المناطق المذكورة.

ويوضح مدير التربية في الرقة، فراس العلو، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «مديرية التربية في الرقة لا تشرف إلا على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية في مناطق الريف المُحرَّر، والتي يُدرس فيها قرابة 30 ألف طالب في 112 مدرسة»، مضيفاً أن «طلاب مدينة الرقة وأريافها الخارجة عن سيطرة الحكومة يعانون من فرض مناهج مغايرة، للمرّة الأولى هذا العام، بعد عدّة سنوات من تطبيق المنهاج الحكومي». ويشير العلو إلى «اتخاذ المديرية إجراءات عديدة لتمكين طلاب الشهادات من التقدّم إلى الامتحانات، على أساس الاختبار العلمي لطلاب شهادتَي التعليم الأساسي والثانوي، كإجراء لمنع تسرّب الطلّاب من التعليم الحكومي». أما مدينة منبج فقد نجت من فرض منهاج «الإدارة الذاتية» عليها، من خلال تمسّك أهلها بتطبيق المنهاج الحكومي المُقرّ من وزارة التربية، مع إضافة مادّتَي اللغة الكردية و«الأخلاق» من قِبَل «الذاتية». وبحسب مدير المجمّع التربوي في مدينة منبج وريفها، حسين هارون، فإن «314 مدرسة في مدينة منبج

> **فرضت «الإدارة الذاتية» تعليم اللغة الكردية ومادّة «الأخلاق» على المدارس في منبج**

وريفها مستمرّة في تطبيق المناهج الحكومية، مع الاعتماد على الكوادر الإداريين والتدريسيين من أهالي المنطقة». ويلفت هارون إلى أن «أكثر من 4500 طالب من أهالي منبج تمكّنوا هذا العام من التقدّم إلى امتحان الثانوية العامة في مدينة حلب».

صعوبات في دير الزور

مكّنت سيطرة الحكومة السورية على المدن الرئيسة في الجغرافيا الإدارية لمحافظة دير الزور (دير الزور، الميادين، البوكمال)، من استيعاب أعداد كبيرة من الطلّاب في المدارس الحكومية، مع تسرّب طلّاب جزء من ريفَي المحافظة الشرقي والشمالي. كما تمكّن أهالي الأرياف الخاضعة لسيطرة «قسد» في دير الزور، عبر التظاهرات الاحتجاجية، من منع تطبيق مناهج «الذاتية» في مناطقهم، والاستعاضة عنه بمنهاج «اليونيسيف»، لكن من دون أيّ اعتراف حكومي، بسبب عدم وجود أيّ مؤسسة تربوية حكومية في تلك المناطق. ووفق مدير التربية في دير الزور، نشأت العلي، الذي تحدّث إلى «الأخبار»، فإن «المديرية لا تعترف بأيّ منهاج سوى منهاج الحكومة السورية، ولا تصادق على أيّ وثيقة صادرة عن المناطق الخارجة عن السيطرة». وذكر العلي أن «نحو 129 ألف طالب يتلقّون التعليم الحكومي في 334 مدرسة في محافظة دير الزور»، متحدّثاً عن «تسهيلات تقوم بها المديرية لجميع الطلاب الراغبين في الالتحاق بالمدارس الحكومية، بعد إجراء اختبار يحدّد السنة التي تتناسب مع مستواهم التعليمي».

الحسكة استثناء

نجحت الإجراءات الحكومية الاستثنائية في الحسكة في تشجيع الآلاف الطلاب الذين تسرّبوا من التعليم، أو التحقوا بمدارس «الإدارة الذاتية»، على الالتحاق بالتعليم الحكومي، ما أدّى إلى انخفاض ملحوظ في أعداد المتسرّبين هذا العام. وبينما سجّلت أرقام مديرية التربية، العام الفائت، التحاق نحو 120 ألف طالب بالمدارس الحكومية، فإن الأرقام المتوقعة هذا العام تتجاوز الـ150 ألف طالب، على رغم انخفاض عدد المدارس الحكومية من 407 إلى 179 مدرسة حكومية فقط، بعد سيطرة «الإدارة الذاتية» على عدد كبير من مدارس المحافظة. وتقول مديرة التربية في الحسكة، إلهام صورخان، لـ«الأخبار»، إن «المديرية اتخذت إجراءات استثنائية باستثمار المباني الحكومية والساحات في مدينتَي القامشلي والحسكة، وأنشأت 200 شعبة صفّية مسقفة الصنع لاستيعاب الطلاب في التعليم الحكومي، مع منح تراخيص استثنائية لافتتاح مدارس خاصة». وتضيف أنه «تمّ السماح بافتتاح مدارس منزلية في المناطق البعيدة، إضافة إلى إعفاء الطلاب غير القادرين على الوصول إلى المدارس من الدوام، والاكتفاء بتقديم الامتحانات، وتخصيص فترة اختبار للطلاب المتسرّبين، وإلحاقهم بالصفوف الدراسية المناسبة». وتشير إلى «اعتماد نظام الفئة (ب)، القائم على تدريس مناهج عامين دراسيين في عام واحد، بهدف تعويض الطلاب المتسرّبين ما فاتهم من تعليم في السنوات السابقة». وتختم حديثها بمطالبة «ما يسمى الإدارة الذاتية بوقف التعدّي على المدارس الحكومية، وتحييد التعليم عن الصراعات السياسية والعسكرية».

تقرير

المفاوضات الليبيّة: إجماعٌ على المماطلة حتى الانتخابات الأميركيّة!

مع استمرار المسارات المتعدّدة للمفاوضات حول الأزمة الليبية، وعلى أبواب لقاءات جديدة تستضيفها تونس مطلع الشهر المقبل، يبدو أن الفرقاء يُجمعون على المماطلة في الاتفاق حتى ظهور نتيجة الانتخابات الأميركية، وتبيّن ما ستكون عليه مواقف داعميهم آنذاك

على رغم المخاوف من الإخفاق مجدّداً في توافق الفرقاء الليبيين خلال اللحظات الأخيرة للمفاوضات، تُحوّل الرهان إلى مكان آخر هو الانتخابات الأميركية القريبة، ما يصنع مفترق طرق أمام المباحثات التي تستضيفها تونس مطلع الشهر المقبل. وإلى جانب المفاوضات المستمرّة على المسارات المختلفة، يتكثّف الدور الأممي مع الجولات المكوكية لرئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، وآخرها زياراتها لروسيا حيث التقت وزير الخارجية، سيرغي لافروف. مع ذلك، تبدو كثير من الآمال مُعلّقة على الحوار السياسي كأساس لتشكيل الحكومة الجديدة وبدء مرحلة انتقالية واضحة المعالم. والرهان الجديد لدى «ملتقى الحوار السياسي الليبي» الذي تستضيفه تونس، هو نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية لضمان بقاء موازين القوى كما هي من دون تغيير، إذ إنه في حال فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن، ربما تُقلب الطاولة وتتّجه الأمور إلى مسار آخر قد يطيل الخلاف بين القادة الليبيين الذين يبحث عدد منهم عن مناصب وزارية في التشكيلة الجديدة. أمّا الإجماع المستجد بينهم على ترقّب نتائج الانتخابات الأميركية، فيعود إلى التفاهمات المؤقتة التي تُركّبها القوى الداعمة لكلّ طرف، في انتظار قاطن البيت الأبيض الجديد، وذلك حتى في حال التوصّل إلى اتفاق مبدئي برعاية أممية قبل إعلان نتيجة الانتخابات، وهو أمر شبه مستحيل كما تقول مصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار» عن كواليس المفاوضات، طبقاً لما وصلها من «الأطراف المقرّبة».

رغم هذا، تتواصل الجهود الأممية بقوة ضاغطة على الجميع بلا استثناء، خاصة مع قبول الداعمين الإقليميين والدوليين التوافق على إنهاء التحرك العسكري، لكن تبقى بعض التفاصيل التي لم تُحسَم، طوال الاجتماعات التي عُقدت ما بين مصر والمغرب بشكل مكثّف وغير مسبوق ربّما منذ سنوات، في ظلّ تمسّك كلّ طرف بعناصر القوة التي يمتلكها. ومع أن غالبية المفاوضات جرت بعيداً من تركيا، فإن دور الأخيرة لا يزال مؤثراً باعتراف الإمارات ومصر، التي تتابع بدقة الزيارات والاتصالات بين مسؤولي حكومة «الوفاق الوطني» و«المجلس الأعلى للدولة» في طرابلس، وبين مسؤولين أتراك في إضافيين، فيما ستُجرى جولة جديدة قبل نهاية الشهر الجاري لحلّ النقاط العالقة في ما يتعلّق بالمناصب السيادية.

بواصل الغضب الشعبي المتصاعد الضغط على المتصارعين كافة (أ ف ب)

فتعثّرت مفاوضات وفدَي «المجلس الأعلى» وبرلمان طبرق بعد أربعة أيام من «الجلسات الشاقة» التي افتتحها مدير «المخابرات العامة»، اللواء عباس كامل، وتمديدها يومين إضافيين، فيما ستُجرى جولة جديدة قبل نهاية الشهر الجاري لحلّ النقاط العالقة في ما يتعلّق بالمناصب السيادية والمحاصصة.

حالياً، يخشى جيران ليبيا، مصر وتونس والجزائر والمغرب، من المأساة التي يمكن أن تولد في حال فشل المفاوضات والعودة إلى السلاح، خاصة أن الأولى (مصر) تقول إن العواقب ستكون كارثية، وإن تدخلها العسكري سيكون حتمياً في هذه

> **تستبعد القاهرة إنجاز الأمم المتحدة اتفاقاً قبل نتيجة الانتخابات**

الحالة للدفاع عن الخطوط الحمر في محور سرت - الجفرة لضمان أمنها القومي. وما يزيد تعقيد المشهد أن معادلة القوة العسكرية متقاربة بين مختلف الأطراف تقريباً، والتحالفات أيضاً متداخلة، والجميع يدركون أن الحرب ستكون نتيجتها سيّئة على الكلّ، خاصة مع الغضب الشعبي الذي يضغط على المتصارعين كافة. مع هذا، تبدو الأزمات التي تواجه الأطراف الليبية اليوم أقلّ بكثير من سابقتها، لكن الأكثر إقلاقاً لها هو التخوّف الحقيقي من المحاسبة المحتملة على ما حدث في الماضي، وهو ما تسعى خلال التفاوض إلى وضع تفاهمات للتغاضي عنه، والبدء في مسار ديمقراطي ستتنافس فيه الوجوه الموجودة نفسها على الساحة عسكرياً وسياسياً.

(الأخبار)

نجح أهالي أرياف دير الزور في فرض تعليم منهاج «اليونيسيف» في مناطقهم، إلا أنه أيضاً خارج الاعتراف الحكومي (أ ف ب)

السودان

أوّل اختبار لـ«اتفاق جوبا»: العنف الدموي يجتاح كسلا

تشهد ولاية كسلا في شرق السودان اضطرابات عنيفة ودموية، على خلفية الانقسام القبلي بين موّيدي الوالي المقال ومعارضيه. اضطرابات تُمثّل نموذجاً واحداً من التحدّيات التي تعترض «اتفاق السلام» الموقّع في جوبا، والذي نبّه مراقبون مذ ذاك إلى أنه وُضب على عجل ولم يأخذ في الاعتبار جذور الصراع

الخرطوم ـ **مي علي**

على رغم إبقاء والي ولاية كسلا (شرق)، صالح عمار، في الخرطوم مدّة ثلاثة أشهر منذ تعيينه وحتى إقالته، إلا أن المدينة ظلّت تعيش على صفيح ساخن طيلة تلك المدّة، إلى أن جاء قرار رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، قبل يومين، والقاضي بإقالة

> لا يُبرّئ محلّلون المكوّن العسكري في «مجلس السيادة» من ما يجري في كسلا من اقتتال قبلي

الوالي - الذي سبق وأن وافق على تعيينه في تموز/ يوليو الماضي -، ليصبّ بذلك الزيت على النار، مُتسبّباً بتفجير الأوضاع في المدينة، إذ أدّى قراره الصراع القبلي هناك، ما أدّى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، لتشرع السلطات، على الأثر، في إجراء تحقيق في الأحداث، وتُعلن حالة الطوارئ لمدّة ثلاثة أيام إلى حين عودة الهدوء.

وأوضح المتحدث باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، أن مجموعات موالية للوالي المقال عمدت إلى تسيير تظاهرة رافضة لقرار إعفائه

منذ توقيعه، يداك «اتفاق جوبا» يتجاهل جذور الصراع (أ ف ب)

في أحد ميادين مدينة كسلا، بعد أن اتفقت مع السلطات الأمنية على انفضاض التجمّع بعد مدّة محدّدة انطلاقاً من «احترام حق المواطنين في التظاهر السلمي»، غير أن عدداً من المتظاهرين اتّجهوا، بحسب المتحدث، إلى مبنى حكومة الولاية لاحتلاله واحتلال الجسر الرئيس في المدينة، ما أدى إلى اشتباكات بينهم وبين قوّة مشتركة من الشرطة والجيش و«الدعم السريع»، أسفرت عن مقتل سبعة مدنيين وعسكري، فيما وصل عدد الجرحى إلى 29 شخصاً. وأشار صالح إلى أن النيابة العامة فتحت تحقيقاً في الأحداث لمعرفة المتسبّبين بها من كلّ الأطراف، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين، مضيفاً أن الجهاز التنفيذي والسيادي في حالة اجتماعات مستمرّة مع ممثلي المكوّنات المختلفة لامتصاص التوترات والآثار السلبية التي بدأت تظهر في المدينة نتيجة انتشار الخطاب العنصري، وإثارة النعرات القبلية، واستغلال البعض للوضع المتوتّر في شرق السودان.

من جهته، رأى الوالي المقال أن قرار إعفائه جاء رضوخاً لـ«ابتزاز» ممارسته مجموعة من بقايا النظام السابق تحت ستار زعيم قبيلة، بالإضافة إلى مجموعة من القاسدين واصحاب المصالح، والتي «تعمل على جرّ الولاية إلى الفتنة»، معتبراً أن «استجابة الحكومة لأجندة هذه المجموعة تهدف إلى عرقلة التحوّل الديمقراطي». وكشف صالح عمار، عبر منشور على «فيسبوك»، عن لقاء جمعه برئيس الوزراء في السابع من الشهر الحالي، بمعيّة عدد من قيادات الصف الأول في الإدارات الأهلية في شرق السودان وقيادات في «ائتلاف الحرية والتغيير»، لافتاً إلى أن جميع هؤلاء أبلغوا حمدوك رفضهم استقالة الوالي أو إقالته في هذا التوقيت، كونها ستُفهَم على أنها جاءت نتيجة ضغوط، وحينها لن يستطيع أحد السيطرة على الشارع. وناشد المجتمعون، رئيس الوزراء، بحسب منشور عمار، إعفاء الأخير مع بقية الولاة بعد أسابيع قليلة ضمن بنود «اتفاقية السلام» المُوقّع في جوبا مع الحركات المسلّحة. وتابع الوالي المقال: «الآن، لدى هؤلاء القادة من الإدارات الأهلية شعور بأنه قد تمّ الغدر بهم، وأن الدولة أصبحت في مواجهتهم، والرصاص والدماء التي سالت تثبت ذلك» ، مناشداً مجلسَي الوزراء والسيادة التحرّك السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ويعيب مراقبون على رئيس الوزراء توقيت قراره، وإن كانت له أسبابه، إلا أنه من غير المناسب اتخاذه في لحظة من الاستقطاب القبلي الحادّ في المدينة، منذ الإعلان عن تعيين عمار الذي ينحدر من قبيلة بني عامر، فيما تقود الجانب الآخر قبيلة الهدندوة بزعامة ناظر القبيلة سيد محمد الأمين ترك. وفي ظلّ التعبئة الإثنية وإثارة الخطاب العنصري، كان من الأجدر، بحسب المراقبين، إبقاء الوالي في منصبه، وإرجاء قرار إقالته، الذي جاء بعد توصية من مجلس الأمن والدفاع، إلى حين إصدار قرار بإقالة جميع ولاة الولايات، توطئةً لإنزال «اتفاق جوبا»، الذي ينصّ على تقسيم السودان إلى ثمانية أقاليم، إلى أرض الواقع.

في الأثناء، وجّه نائب رئيس «مجلس السيادة»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، القوات النظامية، بـ«فرض هيبة الدولة والقيام بواجبها تجاه حماية المواطنين»، موضحاً أنه بموجب «اتفاق السلام» سيتمّ إعفاء ولاة الولايات، معلناً تشكيل لجان من الخبراء والأعيان والإدارات الأهلية لحلّ مشكلة شرق السودان «حلاً جذرياً». من جانبها، دعت «الجبهة الثورية» إلى «تحكيم العقل وإخماد نار الفتنة وتفويت الفرصة على المتربّصين بالثورة»، معتبرة، في بيان، أن «مؤتمر أهل شرق السودان سيُمثّل فرصة حقيقية لعقد مصالحات مجتمعية واستكمال استحقاقات اتفاقية السلام». أما «حركة تحرير السودان» بقيادة عبد الواحد نور، فدانت العنف المفرط الذي تعاملت به الشرطة مع المواطنين، مطالبةً، بحسب المتحدّث باسمها محمد الناير، بإجراء محاكمات فورية وعلنية لعناصر الشرطة المتورّطين في إطلاق النار ومَن أمرهم بذلك. وعاب «حزب الأمة القومي» بزعامة الصادق المهدي، بدوره، على الحكومة، عدم الأخذ برؤيته الخاصة في مسألة تعيين ولاة الولايات، ولا سيما في الولايات التي تعاني هشاشة أمنية.

ولا يُبرّئ محلّلون المكوّن العسكري، الذي يدعم أحد المكوّنات القبلية ضدّ الآخر، من ما يجري في كسلا من اقتتال قبلي، الغرض منه زعزعة الاستقرار وخلق بلبلة أمنية، لإضعاف الحكومة المدنية، وشغلها خلال الفترة الانتقالية بمعالجة الانفلات، عوضاً عن الالتفات إلى معاش الناس وإدارة عجلة الاقتصاد.

تقرير

تركيا «وحيدةً» في حرب قره باغ

توازياً مع استمرار المعارك بين أرمينيا وأذربيجان، بعد فشل الهدنة في وضع حدّ للاقتتال الدائر حول إقليم ناغورنو قره باغ الانفصالي، تبدو تركيا ميّالة إلى التصعيد ضدّ روسيا، وإن كانت الأخيرة لا تزال، منذ انطلاق جولة الاقتتال هذه، تحافظ على مسافة أمان من طرفي الأزمة. فهي دشّنت، يوم أمس، مناورات عسكرية في بحر قزوين شمال باكو، تصرّ على أنها ليست موجّهة ضدّ أيّ من دول الجوار. وتُجري المناورات العسكرية شمال شبه جزيرة أبشرون الأذربيجانية حيث تقع باكو، وتشمل إطلاق صواريخ ونيران مدفعية، ومشاركة ستّ سفن وسبع طائرات وأكثر من 400 جندي، بحسب بيان لوزارة الدفاع الروسية، أكد أن «الأنشطة... لا تشكل أيّ تهديد ولا تفرض قيوداً على الأنشطة الاقتصادية للدول المطلّة على قزوين».

إعلانٌ ما لبث أن ردّ عليه الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إذ سعى إلى شرح موقفه «المبدئي» الصراع، أملةً أن تتمكّن أرمينيا من «الدفاع عن نفسها» في وجه جارتها الأذربيجانية.

ومع استمرار المعارك بين القوات الأرمينية والأذربيجانية، بعد أسبوع من توقيع وزيرَي خارجية البلدين اتفاق هدنة برعاية روسية، غدَته الأخيرة مقدّمة لإطلاق محادثات «سلام» ترغب تركيا في أن تمثّل «حلّاً نهائياً» لهذا الملفّ المتفجّر. غير أن المصالح المتضاربة حالت دون تطبيق بند وقف إطلاق النار، ما دفع روسيا إلى بدء تدريبات عسكرية في بحر قزوين، تصرّ على أنها ليست موجّهة ضدّ أيّ من دول الجوار. وتُجري المناورات العسكرية شمال شبه جزيرة أبشرون الأذربيجانية حيث تقع باكو، وتشمل إطلاق صواريخ ونيران مدفعية، ومشاركة ستّ سفن وسبع طائرات وأكثر من 400 جندي، بحسب بيان لوزارة الدفاع الروسية، أكد أن «الأنشطة... لا تشكل أيّ تهديد ولا تفرض قيوداً على الأنشطة الاقتصادية للدول المطلّة على قزوين».

إعلانٌ ما لبث أن ردّ عليه الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إذ سعى إلى شرح موقفه «المبدئي» من الصراع حول قره باغ، بالقول إن بلاده لم ولن تعترف بضمّ روسيا غير المشروع لشبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى أراضيها، مؤكداً في مؤتمر صحافي مشترك عقده، أمس، مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في إسطنبول، أن بلاده تعتبر أوكرانيا دولة محوريّة لضمان الاستقرار والأمن والسلام والازدهار في المنطقة. كذلك، أكد إردوغان أن أنقرة ستواصل دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، بما فيها القرم.

في هذا الوقت، يبدو أن واشنطن التي شدّدت، منذ انطلاق المعارك، على ضرورة إيجاد «حلّ دبلوماسي» يجنّب أرمينيا وأذربيجان حرباً طاحنة، بدأت تصطفّ إلى جانب يريفان. ذلك ما بيّنته تصريحات وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الذي أعرب عن أمله في أن تتمكّن أرمينيا من «الدفاع عن نفسها» في وجه أذربيجان، في ما بدا أنه مساندة لأحد قطبَي النزاع الدائر في منطقة ناغورنو قره باغ. وقال بومبيو في حديث إلى إذاعة محلية في ولاية جورجيا الأميركية: «نأمل أن يتمكّن الأرمينيّون من أن يدافعوا عن أنفسهم في وجه ما يقوم به الأذربيجانيون»، مجدّداً الدعوة إلى احترام وقف إطلاق النار و«المباحثات السلمية» لوضع حدّ للصراع. تصريحاتٌ جاءت بعدما أعرب الدبلوماسي الأميركي عن أسفه إزاء شروع تركيا في «دعم أذربيجان»، ودعا الأفرقاء الدوليين إلى عدم التدخل في المنطقة وتجنّب «تأجيج الاضطرابات» في «برميل بارود». وهو ما تساوق أيضاً مع إعلان وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة عبّرت لمستويات رفيعة في الحكومة التركية عن عدم قبولها حيازة أنقرة أنظمة أسلحة روسية مثل «إس-400»، وحذّرت من «عواقب وخيمة محتملة» لعلاقتها الأمنية مع تركيا في حال إقدامها على تفعيل النظام المذكور. وقالت الناطقة باسم الوزارة، مورغان أورتاغوس، في بيان: «إذا تأكّد ذلك... سندين بأشدّ العبارات اختبار إطلاق صاروخ من منظومة إس-400 باعتباره لا يتّسق مع مسؤوليات تركيا كعضو في حلف شمال الأطلسي وكشريك استراتيجي للولايات المتحدة».

(الأخبار)

> يبدو أن واشنطن بدأت تصطفّ بوضوح إلى جانب يريفان

(أ ف ب)

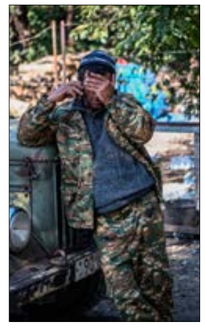

تقرير

«نيو ستارت» في مهبّ الريح

ستكون معاهدة «نيو ستارت» آخر اتفاق أساسي بين الولايات المتحدة وروسيا للحدّ من الأسلحة النووية، من بين أوّل الملفات على طاولة الرئيس الأميركي المقبل، إذ تنقضي مهلتها بعد أسبوعين فقط من أداء الرئيس القسَم في 20 كانون الثاني/ يناير 2021. معاهدةٌ اقترح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم أمس، تمديدها لمدة عام، ومن دون شروط، في عرض رفضه البيت الأبيض، بعد آخر مشروط قدّمته واشنطن الأسبوع الماضي، وسارعت موسكو إلى رفضه. ومع بقاء نحو أسبوعين فقط للانتخابات الرئاسية الأميركية، والتي تُظهر استطلاعات الرأي تراجع شعبية الرئيس دونالد ترامب أمام خصمه جو بايدن، اقترح بوتين، في اجتماع المجلس الأمني، أمس، «تمديد اتفاق (نيو ستارت) الحالي من دون أي شروط مسبقة لمدة عام على الأقل، ليتسنّى لنا إجراء مفاوضات حقيقية». وطلب الرئيس الروسي من وزير الخارجية سيرغي لافروف «صياغة موقفنا لمحاولة الحصول على ردّ (من الولايات المتحدة) في المستقبل القريب». جاء الردّ الأميركي على لسان مستشار الأمن القومي، روبرت أوبراين، الذي كتب في تغريدة أنّ «الولايات المتحدة اقترحت تمديداً لمعاهدة نيو ستارت لعام واحد

> تصرّ إدارة ترامب على إدراج الصين في معاهدة «نيو ستارت»

في مقابل تجميد الرؤوس النووية للولايات المتحدة وروسيا خلال هذه الفترة»، مشيراً إلى أن «جواب الرئيس الروسي اليوم الساعي إلى تمديد نيو ستارت من دون تجميد الرؤوس النووية غير مقبول». وكان المفاوض الأميركي، مارشال بيلينغسلي، قد أعرب، الأسبوع الماضي، عن رغبه بلاده في «تمديد معاهدة نيو ستارت لفترة معينة، شرط أن يوافقوا (الروس) في المقابل على الحدّ من - تجميد - ترسانتهم النووية»، موضحاً أن الولايات المتحدة لا تزل تصرّ على مشاركة الصين التي يشهد برنامجها النووي نمواً مطّرداً. وتصرّ إدارة ترامب، من دون نتيجة، على إدراج الصين في معاهدة «نيو ستارت» التي تحدّد عدد الرؤوس النووية التي يمكن الولايات المتحدة وروسيا امتلاكها بـ 1550. وإضافة إلى مسألة انضمام بكين، تصرّ واشنطن على أن تشمل المعاهدة أو البديل منها، أسلحة نووية تكتيكية وأسلحة جديدة، شكّلت مشكلة أخرى في المحادثات. وكتب مدير مركز «كارنيغي» في موسكو، ديمتري ترينين، في تغريدة، أن بوتين لا يريد تقديم تنازلات «لمجرّد مساعدة حملة ترامب»، لافتاً إلى أن منافسه الديموقراطي بايدن يؤيّد تمديد المعاهدة.

(الأخبار، أف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3574

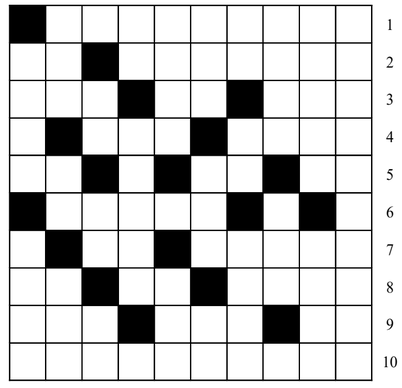

أفقيا

1- من مؤلفات الأديب اللبناني الراحل ميخائيل نعيمه – 2- من الصحف اللبنانية – إسم موصول – 3- مدينة فلسطينية – وشى – تقصير في إداء الواجبات المدرسية – 4- مدينة بريطانية – يوم يُحتفل فيه بذكرى دينية – 5- يصق – فَرْق الماء في كل اتجاه – "نوتة" موسيقية – 6- تقويم وتغيير وتحسين – 7- موقع أثري في المغرب نزل فيه إدريس مؤسس الأدارسة يُعرف أيضاً بقصر فرعون – حيوان أليف – 8- إتجاهات سياسية – في القميص – للتفسير – 9- والدة – قبر – جحش ومهر فطما أو بلغا السنة – 10- موقع إخباري لبناني الكتروني

عمودياً

1- رئيس جمهورية أميركي راحل – 2- من الخضر – عاصمة أميركية – 3- مهنة لاعب الخفة – ماركة شاحنات – 4- شقيق – رجع وعطف – أحرف متشابهة – 5- من مشتقات الحليب – مشروب ساخن – عائش – 6- مسجد – بياض في أظفار الأحداث – 7- هرب من السجن – يحترمهم – 8- تعب في سبيل لقمة العيش – مقياس مساحة – إسم لكل عمل مبدع – 9- من الحيوانات – صوت الثعبان – تُقال على الهاتف – 10- جزيرة إيطالية في البحر الأبيض المتوسط – مدينة فرنسية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عصمت اينونو – 2- لوكيربي – فج – 3- يصير – جلعاد – 4- ثار – ورق – 5- أرّ – أنق – 6- بيكاسو – سمل – 7- أنا – سوّاح – 8- بدا – عدس – 9- الصفا – لو – 10- قصر الصنوبر

عمودياً

1- علي بابا – رق – 2- صوص – زينب – 3- مكبث – كادار – 4- تيرانا – إلا – 5- أر – سبّ – صل – 6- بيجٌ – أو – عفص – 7- تيلون – سدّان – 8- عرقسوس – 9- نفاق – ما – لب – 10- وجد – الحبور

sudoku 3574

2	7		4	1		9		
		8						5
5		4			9		7	
3		2			7		1	
		7		6		2	3	9
	1				4			
			6			8		3
9	3			7	1	4		
		6					5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3573

5	4	7	1	9	2	6	8	3
3	1	8	4	6	7	9	5	2
2	9	6	3	5	8	4	1	7
4	5	2	7	8	6	1	3	9
1	8	3	9	4	5	7	2	6
6	7	9	2	3	1	8	4	5
8	6	1	5	7	3	2	9	4
7	3	4	8	2	9	5	6	1
9	2	5	6	1	4	3	7	8

مشاهير 3574

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل مصري من أصول ريفية دخل المجال الفني مع زميل الدراسة الفنان عادل إمام. من أهم أدواره دور العمدة في مسلسل « ليالي الحلمية » مع يحيى الفخراني وصفية العمري

7+8+9+3+10 = قرد ■ 1+2+11+6 = صوت السيوف ■ 5+4+9 = أول أيام الأسبوع

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **جيسون ستاتام**

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لإجراء مزايدة لبيع مواد غير صالحة للاستعمال موجودة في عدد من دوائر الجنوب التابعة لمديرية التوزيع في المناطق ومستودع الغاز ومعمل الذوق، موضوع استدراج العروض رقم ث د/12625 تاريخ 2020/12/5، لتصبح يوم الجمعة 2020/11/13 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 20 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 20 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 13 تشرين الأول 2020

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1001

إعلان قضائي

بتاريخ 2020/8/5 قرر رئيس الغرفة الابتدائية المدنية في النبطية القاضي المكلف أحمد مزهر عملاً بأحكام الفقرة الرابعة من المادة 512 أ.م.م. نشر خلاصة الاستدعاء المقدم من المستدعي علي محمد نجيب صباغ بوكالة المحامي مازن صفية سجل تحت رقم اساس 2020/415/عقاري والذي يطلب بموجبه شطب اشارة الدعوى والمسجلة برقم قرار 7/ 1985 وهي عبارة عن: حجز احتياطي: صادر عن دائرة تنفيذ النبطية من طالب الحجز: الدكتور ماجد بعلبكي بوجه المحجوز عليه: محمد نجيب صباغ في العقار /2373/ النبطية التحتا بملفه.

من له مصلحة أو اعتراض يبديه خلال عشرين يوماً تلي النشر.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

الأخبار
al-akhbar
السبت 17 تشرين الأول 2020 العدد 4176

صورة وخبر

ضمن فعاليات مهرجان الفنون المعاصرة في بودابست (CAFe)، قدّم أعضاء فرقة السيرك المجرية Recirquel عرضاً مع دمية دب قطبي من صنع الجنوب أفريقي جاني يونغ، خلال العرض الأوّل لـ Solus Amor (إخراج المجري بينسي فاغي)، على خشبة مسرح قصر الفنون في العاصمة المجرية (Muepa). يدمج Recirquel السيرك المعاصر بالرقص الكلاسيكي والحديث ليخلق ما يُسمّى بـ «رقص السيرك»، وهي لغة جديدة في الفنون الأدائية. (أتيلا كيسبنديك ــ أ ف ب)

«إسرائيل» تحاصر محمد عساف... حتى أبواب فلسطين

استطاع محمد عساف (1989) أن يكسب شعبية لافتة في فترة زمنية قصيرة. فالفنان الفلسطيني حصد لقب «محبوب العرب» في برنامج «أراب آيدول» الذي قدّمته قناة mbc عام 2013. يومها، حرّك مشاعر المشاهدين بغنائه التراث الفلسطيني، وتحديداً أغنية «علّي الكوفية» التي حققت نحو 90 مليون مشاهدة واستماع على يوتيوب. فاز الشاب باللقب واضعاً الكوفية على كتفيه. هكذا، دخل عساف عالم النجومية وعيّن سفير الشباب لوكالة «غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا)، وقضى غالبية وقته في الإمارات حيث أحيا الحفلات... إلى أن فوجئ قبل ساعات بقرار حكومة العدو سحب تصريح دخوله الاراضي الفلسطينية المحتلة والقدس وغزة، بسبب فيديو يدعو فيه إلى المقاومة. في هذا السياق، نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «معا»، عن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، قولها إن إسرائيل قررت سحب تصريح دخول الفنان الفلسطيني إلى الأراضي المحتلة، بسبب ظهوره في مقاطع فيديو يمدح الشهداء ويدعو إلى النضال ضد إسرائيل.

من جانبه، تناقلت وسائل الاعلام تصريحات عضو الكنيست من حزب «الليكود» آفي ديختر، التي يقول فيها إنه «رغم عدم إمكانية «إسرائيل» منع دخول عساف إلى الضفة الغربية المحتلة، لكونه يحمل الهوية الفلسطينية، إلا أن «إسرائيل» تعمل لدى الأونروا لوقف نشاطه في إطار المنظمة». بعد انتشار الخبر على صفحات السوشال ميديا، خرج نجم «أراب آيدول» ليؤكد الخبر على تويتر. وغرّد الفنان قائلاً «ما يتردد عن منعي من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس وغزة ما هو إلا استمرار لسياسات القمع وكبح

الحريّات التي يعانيها أبناء شعبي الذي أنتمي إليه قلباً وكياناً». وإذا كانت ممارسات الاحتلال باتت أمراً عادياً، إلا أنّ المفاجئ ما يبدر عن mbc في هذه الفترة على خلفية التطبيع الاماراتي الصهيوني. بعد حذفها مسلسل «التغريبة الفلسطينية» عن تطبيق «شاهد» ثم إعادته مجداً تحت ضغط حملات السوشال ميديا، وتجميدها مسلسل «الأمير الأحمر» الذي يتناول سيرة المناضل الفلسطيني علي حسن سلامة، تردّد أخيراً أن mbc تتعرض لضغوط من قبل الإسرائيليين لتجميد أنشطتها الفنية مع عساف. ومن المعروف أن المغني تربطه علاقات وطيدة مع القائمين على الشبكة السعودية حيث يقدّم في الإمارات والرياض سنوياً مجموعة حفلات تنظمها mbc.

كارلوس عازار عند زاهي

في حلقة الليلة من برنامج «بيت القصيد» على «الميادين»، يستضيف الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي، الممثل والمغني الشاب كارلوس عازار الذي يتحدث عن نشأته في ظلّ والده الفنان القدير جوزف عازار وما تعلّمه منه، وما الذي كان يميّز ذاك الرعيل من الفنانين. يتناول الحوار تجربة الفنان اللبناني الشاب في الدراما المحلية والمشتركة والسينما، وكذلك ورأيه في راهن الدراما عموماً وما يعترض الممثل اللبناني من صعوبات. كما يعرّج الحوار على دخول عازار عالم الغناء من خلال دراسته الغناء الشرقي في الكونسورفتوار والحفلات التي يشارك فيها، واشتغاله حالياً على أعمال خاصة ومشاركته في برنامج «ديو المشاهير».

«بيت القصيد»: اليوم السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

هدى جمال عبد الناصر تفتح الأرشيف السرّي

ضمن برنامجه «محاور»، يستضيف وسيم الأحمر، مساء اليوم السبت، الكاتبة والأكاديمية هدى جمال عبد الناصر (الصورة) عبر شاشة «فرانس 24» الناطقة بالعربية. وفي هذا اللقاء، تتحدّث ابنة الزعيم العربي الراحل عن أبرز ما يتضمّنه كتاب «ناصر: الأرشيف السرّي» الذي طُرح أخيراً في الذكرى الخمسين لوفاة والدها. العمل الصادر بالعربية في ستة أجزاء، عبارة عن ملخّص وافٍ لعمل توثيقيّ بحثيّ ضخم، أشرفت عليه هدى منذ عام 2012. علماً بأنّه صدر أخيراً بالفرنسية عن دار Flammarion. وفي المقابلة، تشدّد هدى جمال عبد الناصر على أنّ «مبادئ جمال عبد الناصر ما زالت موجودة»، وفق بيان صادر عن المحطة الفرنسية.

«محاور»: اليوم السبت ـ الساعة التاسعة إلا ثلثاً مساءً بتوقيت بيروت على «فرانس 24»

«التعليم عن بُعد» ندوة في صور

«التعليم عن بُعد: تحديات وفرص» هو عنوان الندوة التي تقيمها «الشبكة المدرسيّة الوطنيّة في قضاء صور» و«الحركة الثقافيّة في لبنان» بعد ظهر اليوم في مدينة صور (جنوب لبنان). يُستهلّ اللقاء بكلمة ترحيبيّة لمنسّق الشبكة المدرسية في قضاء صور الأب جان يونس، ويحاضر فيه كلّ من ممثلة كليّة التربية في مجلس الجامعة اللبنانيّة الأكاديميّة سكارلت صراف حول «التقويم عن بُعد»، والأستاذة المحاضرة في كلية التربية الأكاديميّة إكرام مشموشي حول «القيادة عن بُعد وتحدياتها»، ورئيس الجمعيّة اللبنانيّة للمعلوماتيين المحترفين ربيع بعلبكي حول «المدير واختيار النموذج التعليمي الفعّال»، على أن يتولى إدارة الندوة الباحث التربوي ماجد جابر (الصورة). حُصرت الدعوة بمديري المدارس مع أستاذ تقني واحد من كلّ منها، للتحكّم بعدد الحاضرين في ظلّ الإجراءات المرتبطة بمكافحة انتشار فيروس كورونا، مع التشديد على ارتداء الحاضرين للكمامة ومراعاة التباعد الجسدي.

«التعليم عن بُعد: تحديات وفرص»: اليوم السبت ـ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ـ مسرح ثانويّة صور الرسميّة المختلطة (جنوب لبنان). للاستعلام: 03/135928

السيد أولو: «عطلة» على «زوم»

تدعو «مؤسسة عبد الحميد شومان»، يوم الثلاثاء المقبل، إلى مشاهدة الفيلم الفرنسي «عطلة السيد أولو» (1953 ـ 83 د) للمخرج جاك تاتي عبر موقعها الإلكتروني، على أن تتبع العرض مناقشة حول الشريط عبر تطبيق «زوم» وصفحة المؤسسة على فايسبوك. تدور القصة في منتجع على ساحل المحيط الأطلسي، حيث يقضي المصطافون وقتهم ضمن حدود عاداتهم الروتينية. لكن حين يصل «السيد أولو» إلى المكان يكسر هدوء الصيف، ويقدّم لنزلاء الفندق إجازة لا تُنسى، تزيد من سعادة الأطفال.

عرض فيلم «عطلة السيد أولو»: الثلاثاء 20 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع «مؤسسة عبد الحميد شومان» الإلكتروني. (رابط النقاش متوافر على موقعنا ـ رمز النقاش: 81090574590)